بنك دبي التجاري ش.م.ع.

البيانات المالية الموحدة للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

إن البيانات المالية الموحدة المدققة خاضعة لموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ولاعتماد المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

بنك دبي التجاري ش.م.ع.

البيانات المالية الموحدة للمجموعة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

المحتويات	***صفحة***
تقرير مدققي الحسابات المستقلين عن البيانات المالية الموحدة للمجموعة	٢ - ٧
بيان المركز المالي الموحد للمجموعة	٨
بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للمجموعة	٩
بيان الدخل الشامل الآخر الموحد للمجموعة	١٠
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للمجموعة	١١
بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة	١٢
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة	١٣ - ١٠٢

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد
المكاتب ٥ في وان سنترال
الطابق ٤، المكتب رقم: ٠٤.٠١
شارع الشيخ زايد، ص.ب ٣٨٠٠
دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٠٣٠٠ ٤٠٣ (٤) ٩٧١+، www.kpmg.com/ae

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

السادة مساهمي بنك دبي التجاري ش.م.ع

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لبنك دبي التجاري ("البنك") وشركاته التابعة ("المجموعة")، التي تتألف من بيان المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، والبيانات الموحدة للأرباح أو الخسائر، والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للمجموعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة للمجموعة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية).

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بتوضيح مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير في فقرة *"مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة"* من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تتمثل أمور التدقيق الرئيسية في تلك الأمور التي نراها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة وأثناء تكوين رأينا حولها بشكل مجمل، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة مُرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال ليمتد، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد (فرع دبي) مسجل ومرخص بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

انخفاض قيمة القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي

راجع الإيضاحين ٩ و٣٥(ب) حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

وصف أمور التدقيق الرئيسية	كيف تم تناول أمور التدقيق الرئيسية في سياق تدقيقنا
قامت المجموعة بالاعتراف بمخصصات خسائر الائتمان في بياناتها المالية الموحدة للمجموعة باستخدام نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. تمارس المجموعة أحكاماً هامة وتفترض عدد من الافتراضات عند وضع نماذج خسائر الائتمان المتوقعة الخاصة بها، والتي تعتبر بمثابة أداة لتقييم احتمالية التعثر والخسائر المحتملة عند التعثر، بعد تعديلها وفقاً للمعلومات الاستشرافية، والتعرض عند التعثر المرتبط بالتعرضات موضوع خسائر الائتمان المتوقعة. قد تقوم المجموعة أيضاً بقيد تعديلات أو تقديرات نوعية باستخدام أحكام ائتمانية حيث لا تتضمن المدخلات والافتراضات و/ أو تقنيات وضع النماذج كافة عوامل المخاطر ذات الصلة. يعتبر هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية، حيث إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة ينطوي على أحكام إدارية هامة واستخدام نماذج معقدة على نحو من شأنه أن يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.	تتضمن إجراءات التدقيق التي قمنا بها في هذا الشأن ما يلي، من ضمن أمور أخرى: • تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة وفقاً لمتطلبات المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومدى فهمنا للأعمال. • فهم التقدير المحاسبي الخاص بخسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الحصول على معلومات حول البيئة الرقابية للمنشأة ذات الصلة بالتقدير وفهم الإجراءات التي يتم في إطارها وضع التقدير وفهم المنهجيات والافتراضات والبيانات المستخدمة لوضع التقدير المحاسبي. تقييم تصميم وتنفيذ وفاعلية تشغيل النظم الرقابية المختارة ذات الصلة. • الاستعانة بمتخصصين في إدارة المخاطر المالية لتقييم مجموعة من النماذج للتحقق من مدى معقولية وملاءمة المنهجية والافتراضات المستخدمة في مختلف العناصر المتعلقة بوضع نماذج خسائر الائتمان المتوقعة وتطبيق أحكام ائتمانية مرتكزة على الخبرة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يشمل ذلك، بمقتضى الحال، التحقق من الافتراضات/ الأحكام الرئيسية المتعلقة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتعريف التعثر واحتمالية التعثر واستخدام متغيرات الاقتصاد الكلي والنتائج المرجحة للتحقق من أن المبالغ المسجلة لخسائر الائتمان المتوقعة تعكس جودة الائتمان ذي الصلة واتجاهات الاقتصاد الكلي. • اختبار مدى دقة واكتمال البيانات المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. • الاستعانة بمتخصصينا في مجال تقنية المعلومات لاختبار تقنية المعلومات العامة ذات الصلة والضوابط المُطبقة على النظم الأساسية المستخدمة في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة. • إعادة احتساب الجوانب الرئيسية الخاصة بمحددات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لدى المجموعة واختيار عينات من القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بشكل مناسب.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة مُرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال ليمتد، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد (فرع دبي) مسجل ومرخص بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

انخفاض قيمة القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي (تابع)

راجع الإيضاحين ٩ و٣٥(ب) حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تابع)

وصف أمور التدقيق الرئيسية	كيف تم تناول أمور التدقيق الرئيسية في سياق تدقيقنا
	• تقييم مدى معقولية واختبار عينة من تقديرات الإدارة. • الاستعانة بمتخصصينا في مجال التقييم على أساس العينة لتقييم مدى معقولية تقييم الضمانات العقارية المحتفظ بها من قبل المجموعة، فيما يتعلق بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. • إجراء تقييمات ائتمانية لعينة مختارة من العملاء، بما في ذلك عملاء المرحلة ٣، لاختبار مدى ملاءمة التصنيفات الائتمانية في وقت محدد وتقييم الأداء المالي للمقترض ومصدر السداد والتدفقات النقدية المستقبلية للمقترض، وحيثما تقتضي الضرورة فحص وتمحيص مدى ملائمة حساب خسائر الائتمان المتوقعة لعينة من المقترضين. • تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة استناداً إلى متطلبات معايير المحاسبة ذات الصلة.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولا تتضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة وتقرير مدققي الحسابات حولها ("التقرير السنوي"). لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة قبل تاريخ تقرير مدققي الحسابات، ومن المتوقع أن تكون الأجزاء المتبقية من التقرير السنوي متاحة بعد ذلك التاريخ.

لا يشمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نُعبر عن أي استنتاجات تدقيقية بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة للمجموعة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية.

في حال خلُصنا إلى وجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، بناءً على الأعمال التي قمنا بها بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدققي الحسابات، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة مُرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال ليمتد، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد (فرع دبي) مسجل ومرخص بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة تجاه البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع أحكام المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ وتعديلاته، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حيثما يكون مناسباً عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة للمجموعة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده.

قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة للمجموعة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.

- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة للمجموعة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة بصورة عادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة. نحن نتحمل مسؤولية توجيه وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة والإشراف عليها. نحن مسؤولين وحدنا عن رأينا التدقيقي.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة مُرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال ليمتد، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد (فرع دبي) مسجل ومرخص بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال تدقيقنا.

نُقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما أمكن، الإجراءات المتخذة للقضاء على أي تهديدات أو الإجراءات الوقائية المطبقة.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات مالم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى في حالات نادرة للغاية أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، فإننا ننوه إلى ما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

١) لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

٢) تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة، من كافة النواحي المادية، بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة للمرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ ؛

٣) قامت المجموعة بالاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة؛

٤) تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع ما جاء في السجلات المحاسبية للمجموعة؛

٥) كما هو مبُين في الإيضاح ١٠ حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة، قامت المجموعة بشراء أسهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢؛

٦) يبين الإيضاح رقم ٣٣ في البيانات المالية الموحدة للمجموعة المعاملات المادية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم بموجبها تنفيذ هذه المعاملات؛

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة مُرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال ليمتد، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد (فرع دبي) مسجل ومرخص بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى (تابع)

٧) بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، أي من الأحكام ذات الصلة للمرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، أو النظام الأساسي للبنك، على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطتها أو مركزها المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢؛ و

٨) يبين الإيضاح رقم ٢٥ في البيانات المالية الموحدة للمجموعة المساهمات المجتمعية التي تمت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

علاوة على ذلك، وفقاً لمتطلبات المادة (١١٤) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته، فإننا نؤكد أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد

فوزي أبوراس
رقم التسجيل: ٩٦٨
دبي، الإمارات العربية المتحدة
التاريخ: 01 FEB 2023

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة مُرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال ليمتد، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد (فرع دبي) مسجل ومرخص بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

بنك دبي التجاري ش.م.ع.

بيان المركز المالي الموحد للمجموعة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	ايضاح	٢٠٢٢ **ألف درهم**	٢٠٢١ ألف درهم
الموجودات			
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	٧	١٥,٧٦٠,٤٢٩	١٤,٦٦٧,٥٨٩
المستحق من البنوك، بالصافي	٨	٣,٧٦٦,٥٠٧	٣,١٥٤,٥٩٩
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	٩	٧٤,٦٠٧,٨٢١	٧٦,٤٤١,٣٨٥
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	١٠	٨,٨١٠,٠٩٢	٨,٩٩١,٣٢١
الاستثمار في شركة زميلة	١١	٩٢,٩١٦	٩٥,٠٥١
العقارات الاستثمارية، بالصافي	١٢	١٨٥,٧٦٨	١٩١,٤٠٦
الممتلكات والمعدات	١٣	٣٥٤,٢٥١	٣٠٩,٤٢٥
قبولات بنكية		٨,٥٧٠,٠٤٤	٧,٣٤١,٢١٠
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	٣١	١,٠٢٤,٠٠٩	٦٦٦,٧٠٩
الموجودات الأخرى، بالصافي	١٤	٢,٩٠٢,٤٩٤	٢,٣٥٣,٩٠١
إجمالي الموجودات		١١٦,٠٧٤,٣٣١	١١٤,٢١٢,٥٩٦
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك	١٥	٧,٨٣٨,٧٠٤	٦,١٢٠,٢١٤
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	١٦	٨١,٠٧٤,٣٧٩	٨٢,٧٢١,٦٦٩
سندات وقروض متوسطة الأجل	١٧	٢,٠٣٤,٠١٩	٢,٥٨٤,٤٩٠
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية		٨,٥٧٠,٠٤٤	٧,٣٤١,٢١٠
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٣١	٩٢٣,٩١١	٥٤٧,٥٣٠
المطلوبات الأخرى	١٨	١,٧٥١,٠٢٨	١,٣٣٠,٢٦٩
إجمالي المطلوبات		١٠٢,١٩٢,٠٨٥	١٠٠,٦٤٥,٣٨٢
حقوق الملكية			
رأس المال	١-١٩	٢,٨٠٢,٧٣٤	٢,٨٠٢,٧٣٤
سندات راس المال الشق الأول	٢-١٩	٢,٢٠٣,٨٠٠	٢,٢٠٣,٨٠٠
الاحتياطي القانوني والنظامي	٣-١٩	١,٤٠١,٤٤٧	١,٤٠١,٤٤٧
الاحتياطي العام	٤-١٩	١,٣٢٨,٠٢٥	١,٣٢٨,٠٢٥
الاحتياطي الرأسمالي	٥-١٩	٣٨,٦٣٨	٣٨,٦٣٨
احتياطي القيمة العادلة	٦-١٩	(٦٩٣,٨٣٢)	(٦١,١٧٤)
الأرباح المستبقاة		٦,٨٠١,٤٣٤	٥,٨٥٣,٧٤٤
إجمالي حقوق الملكية		١٣,٨٨٢,٢٤٦	١٣,٥٦٧,٢١٤
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		١١٦,٠٧٤,٣٣١	١١٤,٢١٢,٥٩٦

على حد علمنا، فإن البيانات المالية الموحدة للمجموعة تعرض وبشكل عادل ومن جميع النواحي المادية المركز المالي ونتائج الأعمال التشغيلية والتدفقات النقدية للمجموعة كما في وللسنوات المعروضة.

لقد تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة والتصريح بإصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١ فبراير ٢٠٢٣.

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
إن تقرير مدققي الحسابات مدرج على الصفحات ٢ إلى ٧.

معالي/ حميد القطامي
رئيس مجلس الإدارة

د. بيرناردز فان ليندر
الرئيس التنفيذي

بنك دبي التجاري ش.م.ع.

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح	**٢٠٢٢** **ألف درهم**	٢٠٢١ ألف درهم
دخل الفوائد والدخل من التمويل الإسلامي	٢٠	**٣,٧٨٣,٠٥٦**	٢,٦٨٩,١٤٧
مصروفات الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية	٢١	**(١,١٠٧,١٨٣)**	(٦١١,٢٥٨)
صافي دخل الفوائد وصافي الدخل من التمويل الإسلامي		**٢,٦٧٥,٨٧٣**	٢,٠٧٧,٨٨٩
صافي دخل الرسوم والعمولات	٢٢	**٧٥٥,٦١٨**	٧٤٢,٤٢٢
صافي الأرباح من التعامل بالعملات الأجنبية والأدوات المشتقة		**٣١٤,٣٣٨**	٢٢٩,٠٦٠
صافي الأرباح من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٢٣	**١,٢٤٩**	٣,٤٥٢
صافي الأرباح من بيع استثمارات في سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١٠	**٣٩٨**	٥٢,٩٩٤
الحصة من أرباح الشركة الزميلة	١١	**٨,٥٨٣**	١١,٥٢٩
دخل توزيعات أرباح		**٦,٢٦١**	٢,٩٢٥
دخل آخر	٢٤	**٤٩,٩٠٢**	٦٢,٧٢٧
إجمالي الدخل التشغيلي		**٣,٨١٢,٢٢٢**	٣,١٨٢,٩٩٨
المعكوسات من / (مخصصات) خسائر انخفاض قيمة المستحق من البنوك		**٨٨٤**	(٦٣٢)
مخصصات خسائر انخفاض قيمة القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي		**(١,٠٧٦,٣٣٩)**	(٩٠٠,٨٩٧)
مستردات من القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي		**١٤١,١١٢**	٧٤,٨٨١
(مخصصات) / المعكوسات من مخصصات خسائر انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية		**(١٠٠)**	١٠٢
مخصصات خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى	١٤	**(٥٦,١٥٥)**	(٤٠,٨٧٢)
إجمالي الدخل الصافي		**٢,٨٢١,٦٢٤**	٢,٣١٥,٥٨٠
مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى	٢٥	**(٩٦٠,٨٣٧)**	(٨٣٥,٤١٣)
الاستهلاك والإطفاء	١٢ و١٣	**(٣٥,٧٦٨)**	(٢٩,٦٤٥)
إجمالي المصروفات التشغيلية		**(٩٩٦,٦٠٥)**	(٨٦٥,٠٥٨)
صافي أرباح السنة		**١,٨٢٥,٠١٩**	١,٤٥٠,٥٢٢
الربح الأساسي والمخفض للسهم (درهم)	٢٧	**٠,٦٠**	٠,٤٧

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

إن تقرير مدققي الحسابات مدرج على الصفحات ٢ إلى ٧.

بنك دبي التجاري ش.م.ع.

بيان الدخل الشامل الأخر الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح	**٢٠٢٢** **ألف درهم**	٢٠٢١ ألف درهم
صافي أرباح السنة		**١,٨٢٥,٠١٩**	١,٤٥٠,٥٢٢
بنود لن يعاد تصنيفها إلى الأرباح او الخسائر:			
الأرباح المحققة من بيع استثمارات في حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**٤٠٦**	-
أرباح / (خسائر) إعادة تقييم إستثمارات في حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**٤,٥٢٨**	(١٧,٧١٧)
خسائر إكتوارية مترتبة على التزامات استحقاقات التقاعد	١٨	**(٣,٨٨٩)**	(٢,٣٦٧)
بنود يحتمل إعادة تصنيفها لاحقا إلى الأرباح أو الخسائر:			
التغيرات في القيمة العادلة للجزء الفعلي من تغطية التدفقات النقدية		**١,٦٤١**	٤,٧٧٣
التغيرات في احتياطي القيمة العادلة لشركة زميلة	١١	**(١,٨٢٥)**	(٣٩٦)
التغيرات في الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:			
الأرباح المحققة من بيع استثمارات في سندات الدين	١٠	**(٣٩٨)**	(٥٢,٩٩٤)
الخسائر من إعادة تقييم الإستثمارات في سندات الدين		**(٦٣٢,٧١٥)**	(٥٨,٠٢٠)
صافي التغير في الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**(٦٣٣,١١٣)**	(١١١,٠١٤)
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة		**(٦٣٢,٢٥٢)**	(١٢٦,٧٢١)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**١,١٩٢,٧٦٧**	١,٣٢٣,٨٠١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

إن تقرير مدققي الحسابات مدرج على الصفحات ٢ إلى ٧.

بنك دبي التجاري ش.م.ع.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	رأس المال ألف درهم	سندات رأس المال الشق الأول ألف درهم	الاحتياطي القانوني والنظامي ألف درهم	الاحتياطي العام ألف درهم	الاحتياطي الرأسمالي ألف درهم	احتياطي القيمة العادلة ألف درهم	الأرباح المستبقاة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٢,٨٠٢,٧٣٤	٢,٢٠٣,٨٠٠	١,٤٠١,٤٤٧	١,٣٢٨,٠٢٥	٣٨,٦٣٨	(٦١,١٧٤)	٥,٨٥٣,٧٤٤	١٣,٥٦٧,٢١٤
المعاملات مع المساهمين، المسجلة مباشرة في حقوق الملكية:								
الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	-	-	-	-	-	-	(١٣٢,٢٢٨)	(١٣٢,٢٢٨)
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة لسنة ٢٠٢١ (٢٥,٨٨٪)	-	-	-	-	-	-	(٧٢٥,٣٤٨)	(٧٢٥,٣٤٨)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة لسنة ٢٠٢١	-	-	-	-	-	-	(١٩,٢٥٠)	(١٩,٢٥٠)
المحول إلى الاحتياطي القانوني والنظامي	-	-	-	-	-	-	-	-
الحصة في مكافأة أعضاء مجلس إدارة الشركة الزميلة (إيضاح ١١)	-	-	-	-	-	-	(٩٠٩)	(٩٠٩)
الدخل الشامل الآخر								
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	-	-	١,٨٢٥,٠١٩	١,٨٢٥,٠١٩
أرباح من استبعاد استثمارات في حقوق ملكية بالقيمة العادلة	-	-	-	-	-	(٤٠٦)	٤٠٦	-
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	-	-	(٦٣٢,٢٥٢)	-	(٦٣٢,٢٥٢)
إجمالي الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	(٦٣٢,٦٥٨)	١,٨٢٥,٤٢٥	١,١٩٢,٧٦٧
الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٢,٨٠٢,٧٣٤**	**٢,٢٠٣,٨٠٠**	**١,٤٠١,٤٤٧**	**١,٣٢٨,٠٢٥**	**٣٨,٦٣٨**	**(٦٩٣,٨٣٢)**	**٦,٨٠١,٤٣٤**	**١٣,٨٨٢,٢٤٦**
كما في ١ يناير ٢٠٢١	٢,٨٠٢,٧٣٤	٢,٢٠٣,٨٠٠	١,٤٠١,٣٦٧	١,٣٢٨,٠٢٥	٣٨,٦٣٨	٦٥,٥٤٧	٥,١١٣,٦٢٤	١٢,٩٥٣,٧٣٥
المعاملات مع المساهمين، المسجلة مباشرة في حقوق الملكية:								
الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	-	-	-	-	-	-	(١٣٢,٢٢٨)	(١٣٢,٢٢٨)
تكلفة قيد سندات رأس المال الشق الأول	-	-	-	-	-	-	(١,٥٤٣)	(١,٥٤٣)
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة لسنة ٢٠٢٠ (٢٠٪)	-	-	-	-	-	-	(٥٦٠,٥٤٧)	(٥٦٠,٥٤٧)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة لسنة ٢٠٢٠	-	-	-	-	-	-	(١٥,٤٠٠)	(١٥,٤٠٠)
المحول إلى الاحتياطي القانوني والنظامي	-	-	٨٠	-	-	-	(٨٠)	-
الحصة في مكافأة أعضاء مجلس إدارة الشركة الزميلة (إيضاح ١١)	-	-	-	-	-	-	(٦٠٤)	(٦٠٤)
الدخل الشامل الآخر								
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	-	-	١,٤٥٠,٥٢٢	١,٤٥٠,٥٢٢
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	-	-	(١٢٦,٧٢١)	-	(١٢٦,٧٢١)
إجمالي الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	(١٢٦,٧٢١)	١,٤٥٠,٥٢٢	١,٣٢٣,٨٠١
الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢,٨٠٢,٧٣٤	٢,٢٠٣,٨٠٠	١,٤٠١,٤٤٧	١,٣٢٨,٠٢٥	٣٨,٦٣٨	(٦١,١٧٤)	٥,٨٥٣,٧٤٤	١٣,٥٦٧,٢١٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
إن تقرير مدققي الحسابات مدرج على الصفحات ٢ إلى ٧.

بنك دبي التجاري ش.م.ع.
بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح	٢٠٢٢ **ألف درهم**	٢٠٢١ ألف درهم
الأنشطة التشغيلية			
صافي أرباح السنة		١,٨٢٥,٠١٩	١,٤٥٠,٥٢٢
تسويات للبنود غير النقدية والبنود الأخرى:			
الاستهلاك والإطفاء	١٢ و ١٣	٣٥,٧٦٨	٢٩,٦٤٥
إطفاء علاوات / خصومات الاستثمارات		(٢,١٠٣)	٣٥,٤١٦
إطفاء تكلفة قيود السندات والقروض متوسطة الأجل		٩٧١	١,٠٣٤
خسائر من تحويل العملات الأجنبية		١٩,١٥٢	٢٦,٢٣٤
الأرباح المحققة من بيع استثمارات		(١,٤٠٣)	(٥٥,٩١١)
صافي الخسائر / (الأرباح) غير المحققة من الأدوات المشتقة		٢١,٣٠٨	(٣٠,٢٩٠)
مخصصات / (معكوسات من) مخصصات انخفاض قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية		١٠٠	(١٠٢)
الحصة من أرباح الشركة الزميلة	١١	(٨,٥٨٣)	(١١,٥٢٩)
دخل توزيعات الأرباح		(٦,٢٦١)	(٢,٩٢٥)
مخصصات انخفاض قيمة القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي		١,٠٧٦,٣٣٩	٩٠٠,٨٩٧
(المعكوسات من) / مخصصات خسائر انخفاض قيمة المستحق من البنوك		(٨٨٤)	٦٣٢
مخصصات خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى	١٤	٥٦,١٥٥	٤٠,٨٧٢
(أرباح)/ خسائر من استبعاد ممتلكات ومعدات و عقارات استثمارية		(٨)	٣٨
		----------	----------
		٣,٠١٥,٥٧٠	٢,٣٨٤,٥٣٣
الزيادة في الاحتياطي القانوني لدى المصرف المركزي		(٢١٣,٣٨٩)	(٥٩٥,٤١٤)
(الزيادة) / النقص في شهادات إيداع متداولة لدى المصرف المركزي بفترة استحقاق تعاقدي اكثر من ثلاثة أشهر		(١,٠٥٠,٠٠٠)	٣٥٠,٠٠٠
النقص / (الزيادة) في المستحق من البنوك بفترة استحقاق تعاقدي اكثر من ثلاثة أشهر		٢٤٨,٧٥١	(٣٩٤,٧٨١)
النقص / (الزيادة) في القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي		٧٥٧,٢٢٥	(١٢,٠٥٣,٧١٠)
الزيادة في الموجودات الأخرى		(٦٠٤,٧٤٨)	(٣٨٣,٢١١)
الزيادة في المستحق للبنوك بفترة استحقاق تعاقدي اكثر من ثلاثة أشهر		٩٦١,١٣٣	١,٢٢٧,٢٠٦
(النقص) / الزيادة في ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء		(١,٦٤٧,٢٩٠)	١٢,٩٧٠,٨٣٦
الزيادة / (النقص) في المطلوبات الأخرى		٤١٦,٨٦٩	(١٤,٨٧٤)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة		(١٩,٢٥٠)	(١٥,٤٠٠)
		----------	----------
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		١,٨٦٤,٨٧١	٣,٤٧٥,١٨٥
		----------	----------
الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات		(١٠,٢٤٣,٧٤٨)	(٢٢,٥٩٥,٦٣٢)
متحصلات من بيع استثمارات		٩,٧٨٠,٤٦٧	١٨,٧٢٨,٢٠١
شراء ممتلكات ومعدات وعقارات استثمارية		(٧٧,٤٧٧)	(٥٣,٤٩٢)
متحصلات من بيع الممتلكات والمعدات والعقارات الاستثمارية	١٣	٢,٥٢٩	٤,٤٧٢
دخل توزيعات الأرباح		٦,٢٦١	٢,٩٢٥
توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركة الزميلة	١١	٧,٩٨٤	٣,٩٩٢
		----------	----------
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		(٥٢٣,٩٨٤)	(٣,٩٠٩,٥٣٤)
		----------	----------
الأنشطة التمويلية			
(إعادة دفع) / إصدار سندات وقروض متوسطة الأجل		(٥٥١,٤٤٢)	٨١٩,٣٩٧
الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول		(١٣٢,٢٢٨)	(١٣٢,٢٢٨)
تكلفة قيد سندات رأس المال الشق الأول		-	(١,٥٤٣)
توزيعات الأرباح المدفوعة		(٧٢٥,٣٤٨)	(٥٦٠,٥٤٧)
		----------	----------
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من الأنشطة التمويلية		(١,٤٠٩,٠١٨)	١٢٥,٠٧٩
		----------	----------
صافي النقص في النقد وما يعادله		(٦٨,١٣١)	(٣٠٩,٢٧٠)
النقد وما يعادله في ١ يناير		١٣,٠٢٠,٤٣٩	١٣,٣٢٩,٧٠٩
		----------	----------
النقد وما يعادله في نهاية السنة	٢٨	١٢,٩٥٢,٣٠٨	١٣,٠٢٠,٤٣٩
		=========	========
إفصاحات إضافية:			
دخل الفوائد والدخل من التمويل الإسلامي المستلمة		٣,٦١٥,٩٠٠	٢,٨٢٢,٣٠٤
مصروفات الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية المدفوعة		٨٣١,٥٩٣	٧٦٧,٤٨٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
إن تقرير مدققي الحسابات مدرج على الصفحات ٢ إلى ٧.

بنك دبي التجاري ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

١ الشكل القانوني والأنشطة

تأسس بنك دبي التجاري ش.م.ع. ("البنك") في دبي، الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٦٩ وهو مسجل كشركة مساهمة عامة (ش.م.ع.) وفقاً للقانون الاتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١. إن البنك مدرج في سوق دبي المالي ويتمثل نشاطه الرئيسي بالأنشطة المصرفية التجارية والخدمات المصرفية للأفراد. ان العنوان المسجل للبنك هو في شارع الاتحاد، ص.ب ٢٦٦٨ , دبي ، الامارات العربية المتحدة.

تشتمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ على نتائج البنك وشركاته التابعة المملوكة بالكامل (ويشار إليهم بـ "المجموعة") وحصة المجموعة في الشركة الزميلة.

تفاصيل حول الشركات التابعة والشركة الزميلة

١) دبي التجاري للخدمات المالية ذ.م.م.، هي مسجلة كشركة ذات مسؤولية محدودة وفقاً للقانون الاتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ في دبي، الإمارات العربية المتحدة. تمتلك المجموعة ١٠٠٪ من حصص الشركة ويتمثل النشاط الرئيسي للشركة بالعمل كوسيط للأسهم والسندات المحلية.
٢) سي بي دي لخدمات التوظيف شركة الشخص الواحد ذ.م.م، هي مسجلة كشركة ذات مسؤولية محدودة وفقاً للقانون الاتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ في دبي، الإمارات العربية المتحدة. تمتلك المجموعة ١٠٠٪ من حصص الشركة ويتمثل النشاط الرئيسي للشركة بخدمات توريد القوى العاملة.
٣) التجاري للعقارات ذ.م.م.، هي مسجلة كشركة ذات مسؤولية محدودة وفقاً للقانون الاتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ في دبي، الإمارات العربية المتحدة. تمتلك المجموعة ١٠٠٪ من حصص الشركة ويتمثل النشاط الرئيسي للشركة بخدمات إدارة ممتلكات المجموعة وشراء العقارات وبيعها.
٤) نور الميثاق للتطوير العقاري ذ.م.م.، هي مسجلة كشركة ذات مسؤولية محدودة وفقاً للقانون الاتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ في دبي، الإمارات العربية المتحدة. تمتلك المجموعة ١٠٠٪ من حصص الشركة ويتمثل النشاط الرئيسي للشركة بالتطوير العقاري.
٥) سي بي دي (كايمان) ليمتد، هي منشأة ذات غرض خاص مسجلة في جزر كايمان. تم تأسيس المنشأة ذات الغرض الخاص لإصدار سندات الدين.
٦) سي بي دي (كايمان II) ليمتد، وهي منشأة ذات غرض خاص مسجلة في جزر كايمان. تم تأسيس المنشأة ذات الغرض الخاص للقيام بالتعامل والتفاوض على عقود المشتقات المالية.
٧) VS 1897(كايمان) ليمتد، وهي منشأة ذات غرض خاص مسجلة في جزر كايمان. تم تأسيس المنشأة ذات الغرض الخاص للقيام بإدارة الاستثمار المستحوذ عليه من سداد الدين.
٨) الشركة الوطنية للتأمينات العامة (ش.م.ع.)، هي شركة زميلة للبنك مدرجة في سوق دبي المالي. تقوم الشركة بكافة أصناف التأمين على الحياة وأعمال التأمينات العامة وكذلك بعض أعمال إعادة التأمين. يمتلك البنك حصة بنسبة ١٧,٨٪ في الشركة الزميلة. تعتقد الإدارة بأن لها تأثير مادي وجوهري على الشركة الزميلة من خلال تمثيلها بمجلس إدارة الشركة الزميلة.

٢ أساس الإعداد

٢-١ بيان التوافق

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية وبالتوافق مع القوانين ذات العلاقة المطبقة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفقا لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب التعميم رقم ٢٠٠٩/٨٥ بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٩ فقد تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتعرضات البنك من النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والمستحق من البنوك والاستثمارات في الأوراق المالية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة في الإيضاحات المتعلقة بها.

٢-٢ العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية

لقد تم عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة بدرهم الإمارات العربية المتحدة وهي "العملة التشغيلية" للمجموعة مقرباً إلى أقرب عدد صحيح بالآلاف. إلا إذا ذكر غير ذلك.

٢ أساس الإعداد (تابع)

٢-٣ استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. ويتطلب كذلك من الإدارة أن تضع أحكاما في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. إن المجالات التي تنطوي على درجة كبيرة من الأحكام أو التعقيد قد تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم ٤.

٢-٤ أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء ما يلي:

- يتم قياس الأدوات المالية المشتقة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر- المحتفظ بها للمتاجرة؛
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر؛
- يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية المغطاة والمعترف بها بالقيمة العادلة فيما يتعلق بالمخاطر التي يتم تغطيتها. يتم تعديل التكلفة المطفأة لأرباح أو خسائر التحوط؛
- تعويضات نهاية الخدمة والتي يتم قياسها بالقيمة الحالية لالتزامات نهاية الخدمة.

٢-٥ أساس التوحيد

تتألف البيانات المالية الموحدة للمجموعة من البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له. الشركات التابعة مسيطر عليها من قبل المجموعة.

(١) دمج الأعمال

تقوم المجموعة باحتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ عند تحويل السيطرة إلى المجموعة. يتم عادةً قياس الثمن المحول عند الاستحواذ بالقيمة العادلة، وذلك عند الاستحواذ على صافي الموجودات القابلة للتحديد.

(٢) الشركة التابعة

تقوم المجموعة بالسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا وفقط إذا كان لدى المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تعطي المجموعة القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات علاقة في الشركة المستثمر فيها)،
- التعرض لمخاطر، أو حقوق، عوائد متغيرة من اشتراكها في الشركة المستثمر فيها، و
- القدرة على استخدام السلطة على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة أقل من الأغلبية في حقوق التصويت أو حقوق مماثلة في الشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف في تقييم إذا كان لها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين في الشركة المستثمر فيها،
- الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى، و
- حقوق التصويت الخاصة بالمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم فيما إذا كانت لديها السيطرة أم لا على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى أن هناك تغيرات لواحد أو أكثر من العناصر الثلاث للسيطرة. يبدأ توحيد البيانات المالية للشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف عن توحيد تلك البيانات المالية عندما تخسر المجموعة السيطرة على الشركة التابعة.

إن الأرباح أو الخسائر وكل عنصر من بنود الدخل الشامل الأخرى يعود إلى مساهمي الشركة الأم للمجموعة وللحصص غير المسيطرة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لجعل سياساتهم المحاسبية تتماشى مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

٢ أساس الإعداد (تابع)

٢-٥ أساس التوحيد (تابع)

(٢) الشركة التابعة (تابع)

يتم احتساب التغير في حصة الملكية في الشركة التابعة دون خسارة السيطرة كمعاملة حقوق ملكية. إذا خسرت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة فإنها:

- تشطب الأصول (بما فيها الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة؛
- تشطب فروقات تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- تشطب القيمة المدرجة لأية حصص غير مسيطرة؛
- تقوم بالاعتراف بالقيمة العادلة للمبلغ المقبوض؛
- تقوم بالاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- تقوم بالاعتراف بأي فائض أو عجز في بيان الأرباح أوالخسائر الموحد؛ و
- تقوم بإعادة تصنيف حصة الشركة الأم من العناصر التي تم الاعتراف بها سابقاً في بنود الدخل الشامل الأخر الموحدة إلى الأرباح أو الخسائر الموحدة أو الأرباح المستبقاة، كما هو مناسباً، وكما هو مطلوب إذا قامت المجموعة بالاستبعاد المباشر للموجودات والمطلوبات ذات علاقة.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة، يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ويتم احتسابها بالفرق بين (١) إجمالي القيمة العادلة للمبلغ المستلم والقيمة العادلة للحصة المحتفظ بها، و(٢) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (بما في ذلك الشهرة التجارية) والتزامات الشركة التابعة وأي حصص غير مسيطرة.

يتم احتساب جميع المبالغ المعترف بها سابقًا في الإيرادات الشاملة الأخرى فيما يتعلق بتلك الشركة التابعة كما لو أن المجموعة قامت مباشرة باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة للشركة التابعة (أي إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر أو تحويلها إلى فئة أخرى من حقوق الملكية).

تعتبر القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة كقيمة عادلة عند الاعتراف المبدئي للاحتساب اللاحق بموجب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عندما يكون ذلك متاحاً، التكلفة عند الاعتراف المبدئي بالاستثمار في شركة زميلة أو ائتلاف مشترك.

(٣) الشركة الزميلة

إن الشركة الزميلة هي منشأة يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها. إن التأثير الجوهري هو القدرة على المشاركة في القرارات الخاصة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على هذه السياسات.

يتم احتساب استثمارات المجموعة في شركتها الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في الشركة الزميلة في البداية بالتكلفة. يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمارات من أجل تثبيت التغيرات في حصة المجموعة من صافي الأصول للشركة الزميلة منذ تاريخ الاستحواذ. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة ضمن المبلغ المدرج للاستثمارات ولا يتم إطفاؤها أو اختبارها بشكل فردي بخصوص الانخفاض في القيمة.

يعكس بيان الأرباح أو الخسائر الموحد حصة المجموعة من نتائج عمليات الشركة الزميلة. يتم عرض أية تغييرات في بنود الدخل الشامل الأخرى لتلك الشركات المستثمر فيها كجزء من بنود الدخل الشامل الأخرى للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، عندما يكون هناك تغيراً يتم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية للشركة الزميلة، تقوم المجموعة بتثبيت حصتها من أية تغيرات، عندما ينطبق ذلك، في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد. يظهر إجمالي حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة لنفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات لجعل السياسات المحاسبية تتماشى مع تلك الخاصة بالمجموعة.

٢ أساس الإعداد (تابع)
٢-٥ أساس التوحيد (تابع)

(٣) الشركة الزميلة (تابع)

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة فيما إذا كان من الضروري تثبيت خسائر الانخفاض في القيمة من استثماراتها في الشركة الزميلة. في كل تاريخ إعداد التقارير المالية، تحدد المجموعة فيما إذا كان هناك دليلاً موضوعياً بأن الاستثمارات في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمتها. إذا تواجد هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة على أنه الفرق بين المبلغ الممكن تحصيله من الشركة الزميلة وبين القيمة الدفترية المدرجة، ثم يتم الإعتراف بالخسائر ضمن الحصة من الأرباح أو الخسائر من الشركة الزميلة.

عند خسارة التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بقيمتها العادلة. يتم الإعتراف بأي فرق بين القيمة الدفترية المدرجة للشركة الزميلة عند خسارة التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها والعوائد من الاستبعاد في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تقوم الإدارة بمراجعة حصتها من الاستثمارات في الشركات الزميلة لتقييم انخفاض القيمة بشكل دوري. ولتحديد التقييم، تقارن الإدارة المبلغ الممكن تحصيله مع القيمة الدفترية المدرجة للاستثمار. إن تقدير المبلغ الممكن تحصيله باستخدام القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الشركات الزميلة واختيار سعر خصم ملائم لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

(٤) المعاملات المشطوبة عند التوحيد

عند إعداد البيانات المالية الموحدة يتم شطب الأرصدة والأرباح والمصروفات الناتجة عن المعاملات الداخلية للمجموعة (بإستثناء أرباح أو خسائر المعاملات بالعملات الأجنبية). كما يتم شطب أية خسائر غير محققة بنفس طريقة شطب الأرباح غير المحققة ولكن إلى الحد الذي لا يوجد معه أدلة على انخفاض القيمة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل متسق على جميع السنوات الواردة في هذه البيانات المالية الموحدة باستثناء تطبيق المعايير المحاسبية للمرة الأولى كما هو موضح في إيضاح رقم ٥-١.

٣-١ الأدوات المالية
أ) الاعتراف والقياس المبدئي

تتمثل الأداة المالية في أي عقد ينتج عنه أصل مالي للمجموعة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لطرف آخر أو العكس.

تقوم المجموعة بالاعتراف المبدئي بالقروض والتسليفات، الودائع، سندات الدين الصادرة والمطلوبات التابعة بالتاريخ التي نشأت فيه. يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بجميع عمليات الشراء أو البيع للموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة وهو التاريخ التي تصبح فيه المجموعة طرفا في التعاقد على الأداة المالية. إن عمليات البيع والشراء بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد بموجب لوائح أو اتفاقية في السوق.

يتم مبدئياً قياس الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها بالقيمة العادلة. يتم إضافة تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بالاستحواذ أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من القيمة العادلة أو من خلال الأرباح أو الخسائر) والتي يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية على التوالي، حيثما يكون ملائماً، عند الاعتراف المبدئي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بالاستحواذ على الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

في حال اختلاف سعر المعاملة عن القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي، فستقوم المجموعة باحتساب هذا الاختلاف على النحو التالي:
- في حال الاستدلال على القيمة العادلة من خلال سعر مدرج في سوق نشط لأصل أو التزام متماثل أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط بيانات من الأسواق الملحوظة، ثم يتم الاعتراف بالفرق في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند الاعتراف المبدئي (أي؛ أرباح أو خسائر يوم ١).

- في كافة الحالات، سوف يتم تسوية القيمة العادلة لتتوافق مع سعر المعاملة (أي؛ سوف يتم تأجيل أرباح أو خسائر يوم ١ من خلال إدراجها ضمن القيمة الدفترية المبدئية للأصل أو الالتزام).

بعد الاعتراف المبدئي، سيتم إدراج الأرباح أو الخسائر المؤجلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس منطقي، فقط إلى المدى الذي تنشأ فيه عن تغير في عامل ما (بما في ذلك التوقيت) يأخذه المشاركين في السوق في الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ الأدوات المالية
ب) مبادئ قياس القيمة العادلة

تتمثل القيمة العادلة في السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لتحويل الالتزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسي أو، في حالة عدم وجوده، أفضل سوق يكون متاحا للمجموعة في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطرعدم الوفاء بالالتزام.

تقوم المجموعة، حيثما أمكن، بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار مدرجة في سوق نشط لهذه الأداة. يعد السوق نشطا إذا كانت المعاملة الخاصة بالأصل أو الالتزام تتم بصورة متكررة أو قدر كافي لتوفير معلومات عن التسعير بصورة مستمرة.

في حالة عدم وجود سعر مدرج في سوق نشط، تستخدم المجموعة عندئذ أساليب تقييم تعزز من استخدام المدخلات الملحوظة ذات العلاقة والتقليل من استخدام المدخلات غير الملحوظة. تشكل أساليب التقييم المتبعة كافة العوامل التي يضعها المتعاملين في السوق بعين الاعتبار عند تسعير معاملة ما.

إن أفضل دليل للقيمة العادلة لأداة مالية ما عند الاعتراف المبدئي عادة ما يكون سعر المعاملة، وهو ما يمثل القيمة العادلة للثمن المدفوع أو المُستلم. في حالة ارتأت المجموعة أن هذه القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة ولا يمكن التحقق من القيمة العادلة من خلال السعر المدرج في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة ولا تقوم على أساس أحد أساليب التقييم التي تكون فيها بيانات السوق الغير ملحوظة غير مادية بالنسبة للفرق، فإنه يتم قياس الأداة المالية مبدئيا بالقيمة العادلة، معدلة لإزالة الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. لاحقاً، يتم الاعتراف بهذا الفرق ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس مناسب على مدى أعمار الأدوات، ولا يزيد هذا العمر عن تاريخ الحصول على تقييم مدعوم بشكل كامل من بيانات سوق ملحوظة أو تاريخ انتهاء المعاملة.

في حال كان لأحد الموجودات أو المطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة أسعار عرض وأسعار طلب، فإن المجموعة تقوم بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض وبقياس المطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر الطلب. يتم قياس محافظ الموجودات المالية والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان والتي تتم إدارتها من قبل المجموعة على أساس صافي التعرض إلى مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان على أساس الأسعار التي سيتم قبضها من بيع صافي المركز المالي طويل الأجل (أو يتم دفعها لتحويل صافي المركز قصير الأجل) المعرضة لمخاطر معينة. إن التعديلات التي تتم على مستوى المحافظ، على سبيل المثال تعديل سعر الطلب أو تعديلات مخاطر الائتمان و التي تعكس القياس على أساس صافي التعرض، يتم تحميلها على أصول أو إلتزامات على أساس فردي استنادا إلى تعديل المخاطر ذات الصلة لكل أداة فردية في المحفظة على حدة. إن القيمة العادلة المقدرة للمطلوبات المالية تحت الطلب (كالودائع تحت الطلب) ليست أقل من المبلغ المستحق السداد عند الطلب، مخصوما من أول تاريخ يمكن فيه طلب سداد المبلغ.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة وصناديق حقوق الملكية الخاصة أو شركات الاستثمار المماثلة بناءً على صافي آخر قيمة للموجودات والمعلنة من قبل مدير الصندوق. بالنسبة للاستثمارات الأخرى، يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار معاملات سوقية حديثة تشمل استثمارات مماثلة بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة والمخصومة.

إن قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي يأخذ في الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد منافع اقتصادية باستخدام الأصول في أعلى وأفضل استخدام لها أو عن طريق بيعها لمشارك أخر في السوق يمكنه استخدام الأصول في أعلى وأفضل استخدام لها.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم التي تناسب الظروف والتي تتوفر لديها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والاستخدام الأمثل للمدخلات الملحوظة المعنية وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ الأدوات المالية (تابع)

ج) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس قيمتها العادلة أو يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية يتم تصنيفها ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة ومبينة كما يلي استناداً لأقل مستوى من المدخلات الأساسية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى ١: سعر السوق المدرج (غير المعدل) في سوق نشطه لأداة نموذجية. تعتبر الأداة المالية أنها مدرجة في سوق نشطه إذا كانت الأسعار المدرجة متاحة بسهولة وبصورة منتظمة من بورصة أو تاجر أو وسيط أو نشاط أو مجموعة أو خدمة تسعير أو هيئة تنظيمية وتمثل هذه الأسعار المعاملات السوقية الفعلية المتكررة بصورة منتظمة وفقاً لشروط السوق الاعتيادية.

المستوى ٢: أساليب التقييم بناءاً على المدخلات الملحوظة، سواء بصورة مباشرة (كالأسعار) أو بصورة غير مباشرة (المشتقة من الأسعار). تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام: أسعار مدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة أو الأسعار المدرجة لأدوات نموذجية أو أساليب تقييم أخرى بحيث تكون جميع المدخلات الهامة مستقاة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.

المستوى ٣: أساليب التقييم باستخدام مدخلات هامة غير ملحوظة. تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها بإستخدام أساليب تقييم تشتمل على مدخلات غير ملحوظة بحيث يكون للمدخلات غير الملحوظة أثراً كبيراً في تقييم الأداة. تشتمل هذه الفئة على أدوات يتم تقييمها بناءاً على الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة بحيث تكون التسويات والافتراضات الهامة غير ملحوظة وضرورية لبيان الفروق بين الأدوات.

ان مستويات القيمة العادلة المستخدمة من قبل المجموعة موضحة في الإيضاح رقم ٦-٢.

القيمة العادلة للأداة المالية هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل مالي أو دفعه لتحويل التزام مالي في معاملة منظمة في السوق الرئيسي في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج). تقدم الأسعار المدرجة غير المعدلة في الأسواق النشطة أفضل دليل على القيمة العادلة. عندما لا يكون هناك سعر مدرج في سوق نشط ، يطبق البنك أساليب تقييم أخرى تزيد من استخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للرصد. تتضمن أساليب التقييم هذه ما يلي: استخدام المعلومات المتاحة من معاملات السوق الحديثة ، أو الإشارة إلى القيمة العادلة الحالية لأداة مالية قابلة للمقارنة ، أو تطبيق تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو تطبيق نماذج تسعير الخيارات ، أو الاعتماد على أي أسلوب تقييم آخر مستخدَم بشكل شائع من قبل المشاركين في السوق وأثبتوا أنهم يقدمون تقديرات موثوقة.

بالنسبة للأدوات المالية المشتقة خارج البورصة (OTC) ، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم راسخة تتضمن افتراضات تستند بشكل أساسي إلى مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها مثل أسعار السوق الحالية والأسعار التعاقدية للأدوات الأساسية والقيمة الزمنية للنقود ومنحنيات عائد أسعار الفائدة ومنحنيات الائتمان وأسعار العملات وكذلك عوامل تقلب الأسعار والسعر.

تحدد المجموعة فيما إذا كانت التحويلات قد تمت بين مستويات في التسلسل الهرمي بإعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أدنى مستوى من المدخلات الأساسية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة لإعداد التقارير المالية.

بتاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتحليل الحركات في القيم للموجودات والمطلوبات الضرورية لإعادة قياسها أو إعادة تقييمها حسب السياسات المحاسبية الخاصة بالمجموعة. ومن أجل هذا التحليل تتحقق المجموعة من المدخلات الرئيسية المطبقة في أحدث تقييم بمطابقة المعلومات في احتساب التقييم مع العقود والمستندات المعنية الأخرى.

لأغراض الإفصاحات عن القيمة العادلة، حددت المجموعة أصناف الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخواص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية

أ) التصنيف

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي في التصنيفات التالية:

(١) التكلفة المطفأة؛
(٢) القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ و
(٣) القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

○ ***تقييم نموذج الأعمال***

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم في اطاره الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة، حيث يعكس ذلك طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. لا يتم تحديد التقييم من خلال عامل واحد أو نشاط واحد. بدلا من ذلك، تأخذ المؤسسة بالاعتبار جميع المعلومات ذات الصلة المتاحة في تاريخ التقييم. تتضمن المعلومات التي يتم أخذها بالاعتبار على:

- السياسات والأهداف المُعلنة للأعمال وتطبيق هذه السياسات. على وجه الخصوص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق إيرادات الفوائد التعاقدية، والاحتفاظ بمعدل فائدة محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة الالتزامات التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة والموجودات المالية المحتفظ بها داخل المحفظة ورفع تقارير بشأنها إلى الإدارة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء المحفظة، وعلى وجه الخصوص، الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المُعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للتداول أو لإدارتها والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث أنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات المالية.

○ ***تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة***

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة.

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها اعتبار للقيمة الزمنية للمال وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي يترتب عليه تغيير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يفي الأصل بهذا الشرط. عند التقييم تأخذ المجموعة بعين الاعتبار:

- أحداث طارئة من شأنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- شروط الدفع المسبق والتمديد؛
- شروط تحد من مطالبة المجموعة بالنقد من موجودات محددة؛ و
- السمات التي تعدل النظر في القيمة الزمنية للمال (مثل إعادة الضبط الدوري لأسعار الفائدة).

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

أ) التصنيف (تابع)

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة(تابع)
تحتفظ المجموعة بمحفظة قروض طويلة الأجل ذات أسعار ثابتة والتي يكون لدى المجموعة خيار اقتراح تعديل سعر الفائدة في تواريخ إعادة الضبط الدورية. تقتصر حقوق إعادة الضبط هذه على سعر السوق في وقت التعديل. لدى المقترضين خيار قبول السعر المُعدل أو استرداد القرض بالقيمة الاسمية دون فرض غرامات. قررت المجموعة أن التدفقات النقدية التعاقدية لهذه القروض تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة حيث يؤدي هذا الخيار إلى اختلاف سعر الفائدة بطريقة تأخذ بالاعتبار القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان، ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم.

قروض دون حق الرجوع

في بعض الحالات، تؤدي القروض التي تقدمها المجموعة والمضمونة بموجب ضمانات المقترض إلى الحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية للضمانات الأساسية (القروض دون حق الرجوع). تقوم المجموعة بتطبيق أحكام عند تقييم ما إذا كانت القروض دون حق الرجوع تستوفي معيار دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط. تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات التالية عند وضع هذه الأحكام:

- ما إذا كان الترتيب التعاقدي يحدد بشكل خاص مبالغ وتواريخ المدفوعات النقدية للقرض؛
- القيمة العادلة للضمانات ذات الصلة بقيمة الموجودات المالية المضمونة؛
- قدرة المقترض واستعداده لتقديم دفعات تعاقدية، بغض النظر عن انخفاض قيمة الضمان؛
- ما إذا كان المقترض يمثل فرد أو مؤسسة عاملة أو منشأة ذات غرض خاص؛
- المخاطر التي تتعرض لها المجموعة من الموجودات بالنسبة لقرض ذات حق الرجوع بالكامل؛
- المدى الذي يمثل فيه الضمان كل أو جزء كبير من موجودات المقترض؛ و
- ما إذا كانت المجموعة سوف تستفيد من أي ارتفاع في أسعار الموجودات ذات الصلة.

(١) الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف أداة الدين، بما في ذلك القروض والسلفيات وموجودات التمويل الإسلامي على أنها مُقاسة بالتكلفة المطفأة إذا استوفت الشرطين التاليين ولم يتم تحديدها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

(٢) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
يتم تصنيف أداة دين على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى اذا تحقق احد الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- إذا كان محتفظ به ضمن نموذج أعمال يتحقق هدفه من خلال تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع موجودات مالية؛ و
- إذا كانت بنوده التعاقدية ينشأ عنها، بتواريخ محددة، تدفقات نقدية تقتصر على دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي القائم.

تقوم المجموعة لاحقاً بقياس جميع الاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، باستثناء الحالات التي تقرر فيها إدارة المجموعة، عند الاعتراف المبدئي، بتصنيف استثمار ما في حقوق الملكية بشكل نهائي بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

تتمثل سياسة المجموعة في تصنيف الاستثمارات في حقوق الملكية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما يتم الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لأغراض أخرى غير تحقيق عوائد استثمارية. ويقوم هذا الاختيار لكل استثمار على حده.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

أ) التصنيف (تابع)

(٣) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تفي بمعايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

علاوة على ذلك، عند الاعتراف المبدئي، قد تقرر المجموعة بشكل نهائي تحديد الأصل المالي الذي لا يفي بمتطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا التصنيف ينهي أو يقلل بصورة جوهرية عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ فيما لو تم تصنيفها غير ذلك.

ب) القياس اللاحق

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية، مثل المشتقات والاستثمارات في حقوق الملكية وبعض أدوات ذات الدخل الثابت، بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير.

فيما يتعلق بالموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة. فيما يتعلق بالموجودات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة، يتم لاحقا قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ناقصاً مخصصات الائتمان المتوقعة.

ج) إعادة التصنيف

لا تتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها إلا بعد قيام المجموعة بتغيير نموذج الأعمال الخاص بها لإدارة الموجودات المالية. إذا تم تغيير نموذج الأعمال الذي تحتفظ المجموعة في اطاره بالموجودات المالية، تتم إعادة تصنيف الموجودات المالية المتأثرة. يتم تطبيق متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة مستقبلاً اعتباراً من اليوم الأول لأول فترة يصدر بشأنها تقرير بعد التغيير في نموذج الأعمال التي يترتب عليه إعادة تصنيف الموجودات المالية للمجموعة. خلال السنة المالية الحالية والسابقة لم يطرأ أي تغيير في نموذج الأعمال الذي تحتفظ المجموعة في اطاره بالموجودات المالية وعليه، لم يتم إجراء أي عمليات إعادة تصنيف. يتم إجراء التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية بشأن *"تعديل الموجودات المالية"* و *"إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية"* المُبينة في الإيضاح ٣-١-١ (ز) و٣-١-١ (ح) على التوالي.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

د) أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

فيما يتعلق بالقيمة الدفترية للموجودات المالية بالعملات الأجنبية، يتم تحديدها بالعملة الأجنبية ذات الصلة وتحويلها وفقاً لسعر الصرف الفوري في نهاية كل فترة من فترات التقارير المالية. على وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي لا تشكل جزء من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في بند "صافي الأرباح من صرف العملات الأجنبية والمشتقات؛
- فيما يتعلق بأدوات الدين المُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والتي لا تُشكل جزء من علاقة التحوط المحددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف من التكلفة المطفأة لأداة الدين ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في بند "صافي الأرباح من صرف العملات والمشتقات". ويتم الاعتراف بفروق الصرف الأخرى ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات؛
- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي لا تشكل جزء من علاقة محاسبة التحوط المحددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في بند "صافي الأرباح من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر"؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم الاعتراف بفروق الصرف ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات؛ و
- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى العملة الرسمية (بالدرهم الاماراتي) وفقا لأسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة.

هـ) انخفاض القيمة للموجودات المالية

تقوم المجموعة إذا كان قابلا للتطبيق بالاعتراف بمخصصات الخسائر المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة من الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الأرصدة مع البنوك المركزية؛
- المستحق من بنوك؛
- أدوات الاستثمار بالدين؛
- القروض والسلفيات وموجودات التمويل الإسلامي والموجودات المالية الأخرى؛
- التزامات القروض؛ و
- عقود الضمانات المالية.

لا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة من استثمارات حقوق الملكية.

يحدد المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نموذج ذو ثلاث مراحل حول انخفاض القيمة بناءً على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي على النحو الموجز أدناه:

مرحلة ١: عند الاعتراف المبدئي بالقروض، تعترف المجموعة بمخصص ما بناءً على فترة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً في الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر للأداة المالية والمحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.

مرحلة ٢: عندما يظهر القرض زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ البداية، تقوم المجموعة بقيد مخصص مقابل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة في خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

مرحلة ٣: تعتبر القروض مخفضة القيمة. تقوم المجموعة برصد مخصص مقابل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

هـ) انخفاض القيمة للموجودات المالية (تابع)

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في التقدير العادل والمرجح للقيمة الحالية لخسائر الائتمان التي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة. فيما يتعلق بالتعرضات الممولة، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي لم تتعرض لانخفاض ائتماني في تاريخ التقرير: بالقيمة العادلة لكافة حالات العجز النقدي (أي: الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقًا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛ و
- الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني في تاريخ التقرير: بالفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

بالرغم من ذلك، بالنسبة لحالات التعرض غير الممولة، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- بالنسبة للقروض غير المسحوبة، على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل الالتزام بسحب القرض والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها إذا تم سحب القرض؛ و
- بالنسبة لعقود الضمان المالي، المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل أداة الدين المضمونة ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة أو المدين أو أي طرف آخر.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس فردي أو جماعي لمحافظ القروض التي لها نفس خصائص مخاطر الائتمان ونفس الخصائص الاقتصادية. يرتكز قياس مخصص الخسائر على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي، بصرف النظر عما إذا كان الأصل يُقاس على أساس فردي أو جماعي.

تمثل المدخلات الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة هيكل المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر؛
- التعرض عند التعثر؛ و
- الخسائر المحتملة عند التعثر.

تستند هذه المعايير بصورة عامة إلى نماذج إحصائية موضوعة داخلياً وغيرها من البيانات الإحصائية وتخضع للتعديل لتوضيح المعلومات الاستشرافية.

فيما يلي تفاصيل هذه المعايير/المدخلات الإحصائية:

- يمثل احتمالية التعثر تقدير لاحتمالية التعثر على مدى فترة زمنية؛ والتي يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائي المستخدمة حالياً من قبل المجموعة، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقًا لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات.
- يمثل التعرض عند التعثر تقدير للخسائر الناتجة في حال حدوث تعثر. تستخلص المجموعة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد والمترتب على الإطفاء. إن التعرض عند التعثر لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية في وقت التعثر عن السداد. فيما يتعلق بالتزامات الإقراض، يمثل التعرض عند التعثر مبالغ مستقبلية محتملة يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات الاستشرافية. بالنسبة للضمانات المالية، يمثل التعرض عند التعثر مبلغ التعرض المضمون عندما يصبح الضمان المالي مستحق الدفع. بالنسبة لبعض الموجودات المالية، يتم تحديد التعرض عند التعثر من خلال وضع نماذج لنتائج التعرض المُحتملة في أوقات مختلفة باستخدام سيناريو وأساليب إحصائية.
- تمثل الخسائر المحتملة عند التعثر تقدير للخسارة الناشئة عن التعثر في السداد، ويستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض الحصول عليها، مع الأخذ بالاعتبار التدفقات النقدية من أي ضمانات. تأخذ نماذج الخسائر المحتملة عند التعثر للموجودات المضمونة في الاعتبار توقعات تقييم الضمانات المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار خصومات البيع، ووقت تحقيق الضمانات، والضمانات الاحتياطية المتبادلة، وأسبقية المطالبة، وتكلفة تحقيق الضمانات ومعدلات التصحيح (أي الخروج من حالة عدم الأداء). تأخذ نماذج الخسائر المحتملة عند التعثر للموجودات غير المضمونة وقت الاسترداد، تاريخ معدلات الاسترداد وأسبقية المطالبات. يتم الاحتساب على أساس التدفق النقدي المخصوم، حيث يتم خصم التدفقات النقدية من معدل الفائدة الفعلي الأصلي للقرض.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

هـ) انخفاض القيمة للموجودات المالية (تابع)

عندما يتم وضع نموذج للمعيار على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة والتي تشمل:

- نوع الأداة؛
- تصنيف مخاطر الائتمان؛
- نوع الضمان؛
- نسبة القرض إلى القيمة للائتمان الفردي؛
- تاريخ الاعتراف المبدئي؛
- المدة المتبقية للاستحقاق؛
- القطاع؛ و
- الموقع الجغرافي للمقترض.

تخضع عمليات التجميع للمراجعة المنتظمة لضمان بقاء التعرض داخل مجموعة معينة متوافق بشكل مناسب.

الموجودات المالية المُعاد هيكلتها

في حال إعادة التفاوض على شروط أحد الموجودات المالية أو تعديلها أو استبدال الأصل المالي الحالي بأصل جديد بسبب الصعوبات المالية للمقترض، فيتم إجراء تقييم لمعرفة ما إذا كان يجب إيقاف الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- إذا لم يترتب على إعادة الهيكلة المتوقعة إيقاف الاعتراف بالأصل الحالي، عندها يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل ضمن احتساب العجز النقدي من الأصل الحالي.
- إذا ترتب على إعادة الهيكلة المتوقعة إيقاف الاعتراف بالأصل الحالي، عندها يتم معاملة القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الأصل المالي الحالي عند إيقاف الاعتراف به. يتم إدراج هذه القيمة عند احتساب حالات العجز النقدي من الأصل المالي الحالي والتي تم خصمها اعتباراً من التاريخ المتوقع لإيقاف الاعتراف إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى قد تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة.

يعتبر الأصل المالي قد تعرض "لانخفاض ائتماني في القيمة" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. تتم الإشارة إلى الموجودات المالية ذات العائد الائتماني كموجودات ضمن المرحلة ٣. تتضمن الأدلة على تعرض الأصل المالي لانخفاض ائتماني في القيمة على البيانات الملحوظة التالية:

- الصعوبات المالية الحادة التي يوجهها المقترض أو المُصدر؛
- الإخلال بالعقد، مثل التعثر أو التأخر في السداد؛
- قامت الجهة المقرضة لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، بمنح المقترض تنازل لم تكن الجهة المقرضة لتمنحه في ظروف أخرى؛
- عدم وجود سوق نشط للسند نتيجة أزمات مالية؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

هـ) انخفاض القيمة للموجودات المالية (تابع)

الموجودات المالية المُعاد هيكلتها (تابع)

قد لا يكون من الممكن تحديد حدث منفرد - بدلاً من ذلك ، قد يكون التأثير المشترك لعدة أحداث قد تسبب في تعرض الموجودات المالية لانخفاض ائتماني في القيمة. تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي تمثل موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى قد تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة في تاريخ كل تقرير. لتحديد ما إذا كانت أدوات الدين السيادية والتجارية قد تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة، تأخذ المجموعة بالاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية كما هو موضح في عوائد السندات؛
- تقييمات وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية؛
- قدرة الدولة على الوصول إلى أسواق رأس المال لإصدار سندات جديدة؛ و
- احتمال إعادة هيكلة الديون، مما يترتب عليه تكبد صاحب الدين لخسائر مالية من خلال الإعفاء الطوعي أو الإلزامي للديون.

يعتبر القرض أنه تعرض لانخفاض القيمة عندما يتم منح امتياز للمقترض نظراً لتدني الوضع المالي للمقترض، إلا إذا كان هناك دليل على تدني مخاطر عدم الحصول على التدفقات النقدية بصورة جوهرية نتيجة لمنح الامتياز ولم يعد هناك مؤشرات أخرى على انخفاض القيمة.

فيما يتعلق بالموجودات المالية التي يكون من المتوقع منح امتيازات بشأنها ولم يتم منحها، يعتبر الأصل أنه تعرض لانخفاض في القيمة عندما يكون هناك دليل ملحوظ على الانخفاض الائتماني في القيمة بما في ذلك الوفاء بتعرف التعثر. يتضمن تعريف التعثر مؤشرات احتمالية عدم سداد والتسهيلات المساندة في حال تجاوزت المبالغ موعد استحقاقها لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر.

الموجودات المالية التي تم شراؤها أو إنشاؤها والتي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة

تمثل الموجودات المالية التي تم شراؤها أو إنشاؤها والتي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة بتلك التي قد تعرضت لانخفاض ائتماني عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات فان الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي يتم احتسابها ضمن سعر الفائدة الفعلي عند الإعتراف المبدئي، وعليه فان هذه الموجودات لا تحمل مخصص انخفاض قيمة عند الاعتراف المبدئي. ان المبلغ المعترف به كخسائر انخفاض في القيمة فيما يلي الاعتراف المبدئي يساوي للتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي منذ الاعتراف المبدئي للموجود.

تعريف التعثر

يعتبر تعريف التعثر أمر جوهري لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يتم استخدام تعريف التعثر لقياس قيمة خسائر الائتمان المتوقعة ولتحديد ما إذا كان مخصص الخسائر يرتكز على خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهر أو على خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، حيث يعتبر التعثر أحد عناصر احتمالية التعثر والتي تؤثر على قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متعثر السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل، أن يفي المقترض بالتزاماته الائتمانية بالكامل تجاه المجموعة دون لجوء المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل مصادرة الضمان (إن وجد)؛ أو
- يعجز المقترض عن الوفاء بأي من التزاماته الائتمانية المادية تجاه المجموعة لمدة تزيد عن ٩٠ يوماً.

تعتبر السحوبات على المكشوف متأخرة السداد في حال مخالفة العميل للحد المتفق عليه أو تقديم حد أقل من القيمة الحالية القائمة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

هـ) انخفاض القيمة للموجودات المالية (تابع)

تعريف التعثر (تابع)
عند تقييم ما إذا كان المقترض تعثر عن السداد، تأخذ المجموعة بالاعتبار المؤشرات التالية:
- مؤشرات نوعية – مثل الإخلال بالتعهد؛
- مؤشرات كمية – مثل التأخر عن السداد أو عدم سداد التزام آخر من قبل نفس العميل تجاه المجموعة؛ وبناءً على البيانات المعدة داخلياً والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قامت المجموعة بإجراء تحليل لمعدل التعثر التاريخي لتحديد القطاعات المتجانسة ومؤشرات خسائر الائتمان المتوقعة الأخرى (أي مخاطر التعثر، الخسائر عند التعثر والتعرض لخسائر عند التعثر) في مستويات مماثلة. لإجراء تحليل معدل التعثر التاريخي، قامت المجموعة بتطبيق تعريفين منفصلين للتعثر فيما يتعلق بالمحفظة الاستثمارية للشركات والمحفظة الاستثمارية للأفراد.

○ ***المحفظة الاستثمارية للشركات***

تتألف المحفظة الاستثمارية للشركات من القروض التي تتم إدارتها بشكل فردي من قبل مدراء العلاقات تحت إشراف فريق مخاطر الائتمان لدى المجموعة. يتم تقييم هذه القروض بصورة سنوية على الأقل بناءً على المعلومات المالية والمعلومات الكمية الأخرى ودراسة حساب العميل.

يتم تحديد أن أحد العملاء من الشركات متعثر إذا تعثر العميل عن سداد أي من التزاماته الائتمانية بشكل جوهري لأكثر من ٩٠ يوماً.

○ ***المحفظة الاستثمارية للأفراد***

تتألف المحفظة الاستثمارية للأفراد من القروض التي تتم إدارتها على مستوى المنتج وفقاً لبرامج المنتج المعتمدة. يتم تحديد أن حساب الفرد متعثر إذا تعثر العميل عند السداد لأكثر من ٩٠ يوماً. يتم إجراء تحليل معدل التعثر للمحفظة الاستثمارية للأفراد على مستوى الحساب.

تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تتمثل السياسة المحاسبية للمجموعة في عدم استخدام السبل العملية التي تفيد بأن الموجودات المالية ذات مخاطر الائتمان "المنخفضة" في تاريخ التقرير، لا تعتبر أنها شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. نتيجة لذلك، تقوم المجموعة بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض المصدرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة، لتقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. في حال كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، سوف تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسائر وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. يتم إجراء التقييم بصورة شهرية وذلك لكل تعرض على حدة.

يتم وضع حدود كمية للزيادة الجوهرية في الائتمان وفقاً للتغير في التصنيف الائتماني. بالإضافة إلى المعايير الكمية، تمتلك المجموعة مؤشر تحذير استباقي والذي بناءً عليه يقوم فريق مخاطر الائتمان بمراجعة جودة المحفظة على أساس شهري. يهدف هذا الإجراء إلى تحديد العملاء ذات المخاطر العالية المحتملين ضمن العملاء العاملين.

تشكل سيناريوهات الاقتصاد الكلي المتعدد أساس تحديد احتمالية التعثر عند الاعتراف المبدئي وفي تواريخ التقرير اللاحقة. سوف يترتب على سيناريوهات الاقتصاد الكلي المختلفة احتماليات تعثر مختلفة. يشكل متوسط السيناريوهات المختلفة أساس متوسط احتمالية التعثر المرجع المستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بالأداة المالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بمقارنة احتمال حدوث تعثر من الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الاستحقاق المتبقي للأداة مع احتمال حدوث تعثر والذي توقع حدوثه لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية للمرة الأولى.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

هـ) انخفاض القيمة للموجودات المالية (تابع)

تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والداعمة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات الاستشرافية التي تتوفر دون تكلفة أو جهد زائد، بناءً على خبرة المجموعة السابقة وتقييم الائتمان المرتكز على الخبرة. تم إدراج المؤشرات التالية:

- درجة المخاطر الداخلية؛
- التصنيف الائتماني الخارجي (حيثما توافر ذلك)؛
- التغيرات العكسية الجوهرية الفعلية أو المتوقعة في الأعمال أو الظروف الاقتصادية أو المالية والتي يتوقع أن تحدث تغير جوهري في قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته؛
- التغيرات الجوهرية الفعلية أو المتوقعة في النتائج التشغيلية للمقترض؛
- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان من الأدوات المالية الأخرى الخاصة بنفس المقترض؛
- التغيرات الجوهرية في قيمة الضمانات الداعمة للالتزام؛
- تغييرات جوهرية في الأداء والسلوك الفعلي أو المتوقع للمقترض، بما في ذلك التغييرات في وضع السداد الخاص بالمقترضين في المجموعة والتغيرات في النتائج التشغيلية للمقترض؛ و
- يتم إدراج المعلومات الاقتصادية الكلية (مثل أسعار النفط أو الناتج المحلي الإجمالي) كجزء من نموذج التصنيف الداخلي.

يتم بيان العوامل الكمية التي تشير إلى وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان ضمن نماذج احتمالية التعثر في الوقت المناسب. إلا أن المجموعة لا تزال تأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل النوعية بشكل منفصل لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري. فيما يتعلق بإقراض الشركات، يوجد تركيز خاص على الموجودات المدرجة ضمن "قائمة المراقبة". يتم اعتبار التعرض على أنه ضمن قائمة المراقبة عندما يكون هناك شكوك حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل ذات الصلة.

وتأكيداً لذلك، يفترض وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان إذا تأخر العميل عن السداد الدفعة التعاقدية لأكثر من ٣٠ يومًا. يتم تحديد أيام التأخر عن السداد من خلال احتساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ استحقاق لم يتم خلاله سداد الدفعة بالكامل. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ في الاعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

فيما يتعلق بعمليات الإقراض للأفراد، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار التصنيف الائتماني والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الوفاة. وتأكيداً لذلك، عندما يصبح الأصل متأخر السداد منذ ٣٠ يوماً، تعتبر المجموعة حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وأن الأصل ضمن المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة أي يتم قياس مخصص الخسائر على أنه خسائر الائتمان المتوقعة عل مدى عمر الأداة.

تحسن بيان مخاطر الائتمان

لدى المجموعة المعايير أدناه وفقاً للإرشادات التنظيمية لتقييم أي تحسينات على بيان مخاطر الائتمان والذي يترتب عليها ترقية العملاء من خلال تحويلهم من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢ ومن المرحلة ٢ إلى المرحلة ١.

- سوف يتم ترقية الانخفاض الجوهري في مخاطر الائتمان على أساس المرحلة (مرحلة واحدة كل مرة) من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢ ثم من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١ بعد انقضاء فترة التنظيم التي تمتد على الأقل لـ ١٢ شهراً.
- سوف يتم ترقية الحالات المُعاد هيكلتها في حال أداء ٣ دفعات من الأقساط (للأقساط الربع سنوية) أو مرور فترة تنظيم تمتد لـ ١٢ شهراً على الأقل، في حال كانت إعادة السداد أطول من الأقساط الربع السنوية.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

هـ) انخفاض القيمة للموجودات المالية (تابع)

إدراج معلومات استشرافية

تقوم المجموعة بإدراج معلومات استشرافية ضمن تقييمها حول ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بأداة ما قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي بها وقياسها لمخاطر الائتمان المتوقعة. تستند المجموعة في ذلك إلى مجموعة واسعة من المعلومات الاستشرافية كمدخلات اقتصادية مثل:

- مؤشر العقارات في دبي و أبو ظبي،
- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية،
- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية غير النفطية،
- سعر برميل النفط،
- مؤشر اسعار الاستهلاك و
- نسب إشغال فنادق دبي

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان وذلك لكل محفظة من الأدوات المالية، كما قامت بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان وذلك من خلال استخدام تحليل البيانات التاريخية.

تقوم المجموعة بصياغة ثلاث سيناريوهات اقتصادية وهي السيناريو الأساسي والذي يمثل السيناريو المتوسط ويحتمل وقوعه بنسبة ٤٠٪ (٢٠٢١: ٤٠٪)، وسيناريوهان آخران أقل احتمالية هما السيناريو الصعودي ويحتمل وقوعه بنسبة ٣٠٪ (٢٠٢١: ٣٠٪) والسيناريو السلبي ويحتمل وقوعه بنسبة ٣٠٪ (٢٠٢١: ٣٠٪).

يوضح الجدول أدناه بشكل موجز مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية للسيناريوهات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وذلك للسنوات المنتهية من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤:

	السيناريو الأساسي			السيناريو السلبي			السيناريو الصعودي		
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	٧,٦٪	-	٢,١٪	٧,١٪	(٤,٦٪)	٠,٨٪	٧,٩٪	١,٨٪	٢,٣٪
سعر برميل النفط – دولار امريكي	٩٧	٦٦	٥٩	١١٨	٥٧	٥٧	٩٧	٦٣	٥٨
مؤشر العقارات في دبي	١٢,٣٤٩	١٢,٤٤٣	١٢,٦٦٢	١٢,٢٢٨	١١,٦٧٢	١١,٦٧٣	١٢,٣٦٢	١٢,٧٥٤	١٣,٠٠٤

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم بيان مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ضمن بيان المركز المالي كما يلي:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة: يتم الاعتراف بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة على أنه اقتطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات؛
- فيما يتعلق بسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى: لم يتم الاعتراف بمخصص للخسائر ضمن بيان المركز المالي نظراً لأن القيمة الدفترية لتلك الموجودات تعادل قيمتها العادلة. إلا أنه يتم الإفصاح عن مخصص للخسائر والاعتراف به ضمن احتياطي القيمة العادلة.
- فيما يتعلق بالتزامات القرض وعقود الضمان المالي: يتم الاعتراف بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة عادة على أنها مخصص؛ و
- عندما تتضمن الأداة المالية عنصر سحب وعنصر غير سحب بحيث لم تتمكن المجموعة من تحديد خسائر الائتمان المتوقعة من عنصر التزام القرض بصورة منفصلة عن تلك الخاصة بعنصر السحب، تقوم المجموعة ببيان مخصص الخسائر الجماعي لكلا العنصرين. يتم بيان المبلغ المجمع على أنه اقتطاع من إجمالي القيمة الدفترية لعنصر السحب. يتم بيان الزيادة في مخصص الخسائر عن المبلغ الإجمالي لعنصر السحب على أنها مخصص.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

و) الشطب

يتم شطب القروض والمبالغ المدفوعة مقدماً والتمويلات الإسلامية وسندات الدين عندما لم يكن لدى المجموعة توقعات معقولة بشأن استرداد الأصل المالي (بصورة جزئية أوكلية). يتم القيام بذلك في حال قررت المجموعة أنه لم يكن لدى المقترض موجودات أو مصادر دخل قد تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يتم إجراء هذا التقييم على المستوى الفردي للموجودات. يعتبر الشطب إيقاف اعتراف بالأصل. قد تقوم المجموعة بتنفيذ أنشطة الإنفاذ على الموجودات المالية المشطوبة.

يتم إدراج المبالغ المستردة التي تم شطبها سابقاً ضمن "الاستردادات" ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

ز) تعديل الموجودات المالية

يتم تعديل الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية لأصل مالي ما أو يتم تعديلها بين الاعتراف المبدئي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و / أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية سواء بشكل فوري أو في تاريخ مستقبلي.

عندما يتم تعديل أصل مالي ما، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان قد ترتب على هذا التعديل إيقاف الاعتراف بالأصل. وفقًا لسياسة المجموعة، يترتب على التعديل عدم الاعتراف بالأصل عندما يؤدي التعديل إلى حدوث اختلاف جوهري في الشروط. لتحديد ما إذا كانت الشروط المعدلة تختلف بصورة جوهرية عن الشروط التعاقدية الأصلية، تأخذ المجموعة ما يلي بعين الاعتبار:

- العوامل النوعية مثل التدفقات النقدية التعاقدية لم تعد تعتبر تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط أو التغير في العملة أو تغيير الطرف المقابل أو مدى التغير في أسعار الفائدة، وتواريخ الاستحقاق أو التعهدات. في حال لم تشر العوامل النوعية إلى وجود تعديل جوهري، يتم بعد ذلك؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية بموجب الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية بموجب الشروط المعدلة، ويتم خصم كلتا القيمتين بموجب معدل الفائدة الفعلي الأصلي. في حال كان الفرق في القيمة الحالية مادياً، ترى المجموعة أن الترتيب مختلف بشكل جوهري مما يؤدى إلى إيقاف الاعتراف.

عندما يتم تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يترتب على التعديل إيقاف الاعتراف بالأصل، تحدد المجموعة ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بالأصل المالي قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة:

- احتمالية التعثر على مدى عمر الأداة المتبقي والذي يتم تقديره وفقًا للبيانات المتوفرة عند الاعتراف المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- احتمالية التعثر على مدى عمر الأداة المتبقي في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

إذا تم تعديل التدفقات النقدية عندما يواجه المقترض صعوبات مالية، فإن هدف التعديل عادة هو تعظيم استرداد الشروط التعاقدية الأصلية بدلاً من إنشاء أصل جديد بشروط مختلفة إلى حد كبير. تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت مدفوعات الفائدة وتعديل شروط التعهدات الخاصة بالقرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة الإمهال. تقوم لجنة الائتمان بالمجموعة بمراجعة التقارير حول أنشطة الإمهال بشكل منتظم.

إذا خططت المجموعة لتعديل أصل مالي ما بطريقة تؤدي إلى الإعفاء من سداد التدفقات النقدية، فحينئذٍ تنظر أولاً فيما إذا كان سيتم شطب جزء من الأصل قبل إجراء التعديل. تؤثر هذه الطريقة على نتيجة التقييم الكمي مما يعني عدم استيفاء معايير عدم الاعتراف عادة في مثل هذه الحالات.

بشكل عام، يعتبر الإمهال مؤشراً نوعياً على حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يمثل توقع الإمهال دليلاً على تعرض أحد التعرضات لانخفاض ائتماني في القيمة.

فيما يتعلق بالموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة الإمهال الخاصة بالمجموعة، حيث لم يترتب على التعديل إيقاف الاعتراف، يعكس تقدير احتمالية التعثر مدى قدرة المجموعة على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع الأخذ بعين الاعتبار خبرات المجموعة السابقة بشأن إجراءات الإمهال المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع الخاص بالمقترض مقابل الشروط التعاقدية المعدلة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

ز) تعديل الموجودات المالية (تابع)

إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الاعتراف المبدئي، سوف يستمر قياس مخصص الخسائر بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. سوف يتم بصورة عامة قياس مخصص خسائر القروض المُعاد التفاوض بشأنها على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً عند وجود دليل على تحسن قدرة المقترض على السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الجوهرية السابقة في خسائر الائتمان.

في حال لم يترتب على تعديل الأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل وتقوم بالاعتراف بالتعديل الناتج على أنه أرباح أو خسائر تعديل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. تقوم المجموعة بعد ذلك بقياس خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المعدل حيث يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل عند احتساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي. فيما يتعلق بالموجودات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي الأصلي المستخدم لاحتساب أرباح أو خسائر التعديل لبيان شروط السوق الحالية السارية وقت إجراء التعديل. إن أي تكاليف أو رسوم متكبدة أو أي رسوم مستلمة كجزء من التعديل تؤدي إلى تعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي المعدل ويتم إطفاءها على مدى العمر المتبقي للأصل المالي المعدل.

إذا تم القيام بهذا التعديل نتيجة الصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، فسيتم عرض الأرباح أو الخسائر ضمن خسائر انخفاض القيمة. في حالات أخرى، يتم عرض الأرباح أو الخسائر كإيرادات فائدة محتسبة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

ح) إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل (بما في ذلك انتهاء الصلاحية الناتجة عن التعديل بشروط مختلفة إلى حد كبير) أو عندما يتم تحويل الأصل المالي وكافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل بصورة فعلية إلى منشأة أخرى. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر وامتيازات الملكية بصورة فعلية واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، تقوم المجموعة بالاعتراف بحصتها التي تحتفظ بها في الأصل بالإضافة إلى الالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد تلتزم بدفعها. إذا احتفظت المجموعة بصورة فعلية بكافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي كما تعترف بعمليات الاقتراض الخاضعة لضمان للعائدات المستلمة.

في حال إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص الخسائر الخاص بخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إيقاف الاعتراف لتحديد صافي القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ. سوف تنتج أرباح أو خسائر من إيقاف الاعتراف نتيجة للفرق بين القيمة الدفترية المعدلة والقيمة العادلة للأصل المالي الجديد ذات الشروط الجديدة. سوف يكون للأصل المالي الجديد مخصص خسائر يتم قياسه على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد تعرض لانخفاض ائتماني في القيمة. ينطبق هذا فقط عندما يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير مقارنة بقيمته الإسمية المعدلة نظراً لوجود مخاطر تعثر عالية والتي لم يتم تخفيضها من خلال التعديل. تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض متأخر عن السداد في ظل الشروط الجديدة.

عند إيقاف الاعتراف بالأصل المالي بالكامل، إن الفرق بين القيمة الدفترية الموزعة للجزء الذي لم يعد يعترف به وإجمالي الثمن المستلم للجزء الذي لم يعد يعترف به وأي أرباح / خسائر متراكمة مخصصة له والتي تم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الأخر، يتم الاعتراف بها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

أي ارباح / خسائر متراكمة معترف بها ضمن الدخل الشامل الأخر بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر لا يتم اعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند استبعاد هذه الاستثمارات. اي حصة في موجودات محولة مؤهلة لإيقاف الاعتراف المحتجزة بواسطة المجموعة يتم الاعتراف بها كموجودات أو مطلوبات منفصلة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)

٣-١- ٢ المطلوبات المالية

أ) التصنيف

تقوم المجموعة بتصنيف مطلوباتها المالية ضمن الفئات التالية:
(١) القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ و
(٢) التكلفة المطفأة

(١) المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يكون الالتزام المالي (١) محتفظ به للمتاجرة، أو (٢) عند تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به للمتاجرة في حال:

- تم تكبده أساساً بهدف بيعه في المستقبل القريب، أو
- يمثل، عند الاعتراف المبدئي، جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المجموعة معاً ولديها دليل فعلي لنمط أداة مالية تحقق أرباح على المدى القصير، أو
- أن تكون من المشتقات غير المصنفة والفعالة كأداة تحوط.

يمكن تصنيف الالتزام المالي، بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به للمتاجرة أو كثمن محتمل يتوقع دفعه من قبل الجهة المستحوذة كجزء من دمج الأعمال على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي في حال:

- أن كان هذا التصنيف يزيل أو يخفض بشكل هام حالة عدم اتساق القياس أو الاعتراف والتي قد تحدث فيما لو لم يتم هذا التصنيف؛ أو
- يشكل الالتزام المالي جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو الاثنين معاً، والتي تتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وذلك بما يتماشى مع استراتيجية المجموعة المتعلقة بالاستثمار وإدارة المخاطر بحيث أن المعلومات المتعلقة بتشكيل هذه المجموعات يتم تزويدها داخلياً على هذا الأساس.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١- ٢ المطلوبات المالية (تابع)

(١) المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر(تابع)

القياس اللاحق

يتم إدراج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، بحيث يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة القياس ضمن الأرباح أو الخسائر إلى المدى التي لا تشكل فيه جزءاً من علاقة التحوط المصنفة. يشمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في الأرباح أو الخسائر الموحدة أي فائدة مدفوعة على الالتزام المالي.

إلا أنه، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بقيمة التغيير في القيمة العادلة للالتزام المالي والمنسوبة إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لذلك الالتزام، ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، ما لم يترتب على الاعتراف بتأثير التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، خلق أو زيادة عدم التوافق المحاسبي في الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للالتزام في الأرباح أو الخسائر. إن التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام المالي والمعترف بها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد؛ ويتم بدلاً من ذلك، تحويلها إلى الأرباح المحتجزة عند إيقاف الاعتراف بالالتزام المالي.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام في الإيرادات الشاملة الأخرى سوف يؤدي إلى خلق أو زيادة عدم التوافق المحاسبي في الأرباح أو الخسائر، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت تتوقع أن يتم مقاصة آثار التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام ضمن الأرباح أو الخسائر من خلال التغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم هذا التحديد عند الإعتراف المبدئي.

يتم تحديد القيمة العادلة وفقاً للطريقة الموضحة في الإيضاح ٣-١ (ب).

(٢) المطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة

يتم مبدئياً قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة. يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة على أساس طريقة الفائدة الفعلية.

تتمثل طريقة الفائدة الفعلية في الطريقة التي يتم بها احتساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي وتوزيع مصروفات الفائدة على الفترة ذات الصلة. يتمثل معدل الفائدة الفعلي في المعدل المستخدم لخصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للالتزام المالي أو، إن كان مناسباً، على مدى فترة أقصر لتحديد صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

ب) تعديل المطلوبات المالية

تقوم المجموعة باحتساب التعديلات الجوهرية في شروط الالتزام القائم أو جزء منه كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالأصل الجديد. من المفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة صافية من أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعلي الأصلي، تختلف بشكل جوهري عن القيمة الحالية المخصومة لباقي التدفقات النقدية للالتزام المالي الأصلي.

في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالالتزام المالي الجديد بالقيمة العادلة بناءً على الشروط المعدلة. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إيقاف الاعتراف به والثمن المدفوع ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتضمن الثمن المدفوع الموجودات غير المالية المحولة، إن وجدت، والافتراض الخاص بالمطلوبات، بما في ذلك الالتزام المالي المعدل الجديد.

إذا لم يتم احتساب تعديل الالتزام المالي كإيقاف اعتراف، فيتم إعادة حساب التكلفة المطفأة للالتزام عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. فيما يتعلق بالمطلوبات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة، يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي الأصلي المستخدم في احتساب الأرباح أو الخسائر التعديل لبيان شروط السوق الحالية وقت إجراء التعديل. يتم الاعتراف بأي تكاليف أو رسوم متكبدة على أنها تعديل على القيمة الدفترية للالتزام ويتم إطفاؤها على مدى الفترة المتبقية من الالتزام المالي المعدل عن طريق إعادة احتساب معدل الفائدة الفعلي على الأداة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١- ٢ المطلوبات المالية (تابع)

ج) إيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية وذلك فقط عندما تتم تسوية التزامات المجموعة أو عندما يتم إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إيقاف الاعتراف بها والمبلغ المدفوع أو مستحق الدفع، ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

عندما تقوم المجموعة بتبديل أداة دين واحدة بأداة أخرى ذات شروط مختلفة بشكل كبير مع المقرض الحالي، يتم احتساب هذا التبادل كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالإلتزام المالي الجديد.

٣-١- ٣ عقود الضمان المالي والإلتزام بتقديم قرض

يتمثل عقد الضمان المالي في عقد يتطلب من المجموعة بسداد دفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن أي خسارة يتكبدها من جراء عجز طرف محدد عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين.

تتمثل الالتزامات بتقديم قروض في التزامات ثابتة لتوفير الائتمان بموجب شروط وأحكام محددة مسبقًا.

يتم مبدئياً قياس الضمان المالي الصادر أو الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق بقيمها العادلة، ويتم قياسها لاحقا بالقيمة الأعلى للخسارة المحددة بحسب متطلبات المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمبلغ المعترف به مبدأياً ناقصا، حيثما يكون مناسبا، المبلغ المتراكم للدخل المحقق بحسب متطلبات المعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ضمانات تقديم القروض الأخرى الصادرة يتم قياسها كمجموع كل من (١) مخصص الخسارة المحددة بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و (٢) مبلغ اي رسوم مستلمة، ناقصا، إذا كان الالتزام من غير المرجح ان ينتج عنه ترتيبات تسليفات محددة، مبلغ الدخل المحقق المتراكم. سياسية عدم الاعتراف تطبق على التزامات القروض الصادرة والمعلقة.

لم تقم المجموعة باصدار اي التزام بتقديم قرض يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تضمين الالتزامات الناشئة عن الضمانات المالية والتزامات تقديم القروض ضمن المخصصات.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢ الأدوات المالية المشتقة

(أ) التصنيف

تقوم المجموعة بإبرام عقود أدوات مالية مشتقة تشتمل على عقود آجلة وعقود مستقبلية وعقود مقايضة وعقود خيارات في أسواق رأس المال وأسواق الصرف الأجنبية. يتم تصنيف الأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط على أنها أدوات مالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر – موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة".

(ب) الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق

في سياق الأعمال الاعتيادية ، تتمثل القيمة العادلة للأداة المشتقة عند الاعتراف المبدئي بسعر المعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم بيان الأدوات المالية المشتقة بقيمها العادلة. يتم تحديد القيم العادلة بصورة عامة استناداً الى أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة أو باستخدام طرق تقييم عندما لا يوجد سوق نشط.

يتم إدراج الأدوات المالية المشتقة ذات القيم السوقية الايجابية (الأرباح غير المحققة) ضمن الموجودات الأخرى في حين يتم إدراج الأدوات المالية المشتقة ذات القيم السوقية السلبية (الخسائر غير المحققة) ضمن المطلوبات الأخرى.

(ج) الأرباح والخسائر الناتجة عن القياس اللاحق

يتم بيان الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الأدوات المالية المشتقة المصنفة كمحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣-٣ أدوات التغطية (التحوط)
كجزء من إدارة الموجودات والمطلوبات، تقوم المجموعة باستخدام الأدوات المالية المشتقة بغرض التحوط.

عندما يتم تحديد الأدوات المشتقة كعقود تغطية، تقوم المجموعة بتصنيفها إما:

- كعقود تغطية القيمة العادلة والتي تغطي التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها؛ أو
- كعقود تغطية التدفقات النقدية والتي تغطي التعرض للتقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة بصورة كبيرة والمنسوبة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو معاملة متوقعة.

يتم تطبيق محاسبة التغطية على الأدوات المشتقة المحددة كأدوات تغطية لتغطية القيمة العادلة أو التدفقات النقدية في حال توفر معايير معينة.

محاسبة التغطية

(أ) توثيق التغطية

في بداية التغطية، يجب إعداد مستندات رسمية لعلاقة التغطية. ويجب أن تشتمل مستندات التغطية المعدة في البداية على وصف لما يلي:

- هدف واستراتيجية إدارة المخاطر لدى المجموعة من أجل القيام بالتغطية؛
- طبيعة المخاطر التي يتم تغطيتها؛
- تعريف واضح للبند الخاضع للتغطية وأداة التغطية؛ و
- كيف ستقوم المجموعة بتقييم فاعلية علاقة التغطية بصورة مستمرة.

(ب) اختبار فاعلية التغطية

تعتبر التغطية ذات فاعلية عالية إذا تحقق الشرطان التاليان:

- في بداية التغطية وفي الفترات اللاحقة، يتوقع أن تكون التغطية ذات فاعلية عالية في تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأدوات التغطية مع التغيرات المقابلة في المخاطر الخاضعة للتغطية ويجب أن يتم قياسها بصورة موثوقة؛ و
- تتراوح النتائج الفعلية للتغطية ما بين ٨٠٪ إلى ١٢٥٪.

في حالة تغطية التدفقات النقدية، يتم تحديد فاعلية التغطية المتوقعة من خلال مطابقة البنود الهامة لأدوات التغطية والبنود التي يتم تغطيتها.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٣ أدوات التغطية (التحوط) (تابع)

(ج) عقود تغطية القيمة العادلة

إن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة والمؤهلة كتحوطات للقيمة العادلة يتم تثبيتها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(د) عقود تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف بالجزء الفعلي للتغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المحددة والمؤهلة كأدوات تغطية للتدفقات النقدية ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى. أما الأرباح والخسائر في القيمة العادلة المتعلقة بالجزء غير الفعلي فيتم الاعتراف بها مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(هـ) توقف محاسبة التغطية

يتم التوقف عن محاسبة التغطية عندما تنتهي أداة التغطية أو يتم بيعها أو عندما لا تفي علاقة التحوط بمعايير محاسبة التحوط. في ذلك الوقت تبقى ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى أية أرباح أو خسائر متراكمة لأدوات التغطية قد تم الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى إلى أن تتم المعاملة المتوقعة. عندما لا يكون من المتوقع إتمام تلك المعاملة، يتم مباشرة تحويل أية أرباح أو خسائر متراكمة قد تم بيانها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(و) عقود التغطية غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

فيما يتعلق بعقود التغطية غير المؤهلة لمحاسبة التغطية، يتم تحويل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية مباشرة إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للفترة ذات الصلة.

٣-٤ المستحق من البنوك

يتم بيان المستحق من البنوك بداية بالقيمة العادلة ويتم بيانها لاحقا بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

٣-٥ القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي

يتم قياس القروض والتسليفات بصورة مبدئية بالقيمة العادلة زائداً التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة للمعاملة ويتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية إلا في الحالات التي تختار فيها المجموعة تسجيل القروض والتسليفات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى الخدمات البنكية التقليدية ، تقوم المجموعة بتقديم معاملات تمويل إسلامي لعملائها، والتي تمت الموافقة عليها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. يشتمل التمويل الإسلامي على ما يلي:

<u>المرابحة</u>

وهى إتفاق تقوم المجموعة بموجبه ببيع سلعة أو أصل ما (أصل محدد) إلى عميل على أساس الدفعات المؤجلة، تكون المجموعة قد قامت بشرائه والاستحواذ عليه بناءً على وعد من العميل بشرائه وفقاً لبنود وشروط محددة. يشتمل سعر البيع على تكلفة الأصل المحدد وهامش الربح المتفق عليه. ويحتسب الربح على أساس الاستحقاق ويتم تعديله بالربح الفعلي عند استلامه.

<u>الإجارة</u>

يعني مصطلح الإجارة تأجير الأصل، الذي قامت المجموعة (المؤجر) بإنشائه أو بشرائه وفقاً لطلب العميل (المستأجر)، وذلك بناءً على وعد من العميل بإستئجار الأصل لمدة محدده مقابل دفعات إيجار محددة. يمكن أن تنتهي الإجارة عن طريق نقل ملكية الأصل إلى المستأجر في حال الإجارة المنتهية بالتمليك.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المستأجر وتنص على فترة الإجارة وأساس احتساب الأجرة ومواعيد سداد دفعات الأجرة، كما يتعهد المستأجربموجب تلك الاتفاقية بتجديد الفترات الإيجارية وسداد مبالغ دفعات الأجرة ذات الصلة بما يتفق مع الجدول الزمني المحدد والصيغة المعمول بها على مدار فترة الإجارة.

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة .وفي نهاية مدة الإجارة بعد أن يقوم المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الأصل المؤجر للمستأجر بقيمة رمزية استناداً إلى تعهد بالبيع الذي قدمه المؤجر.

تستحق دفعات الأجرة فور بدء عقد الإجارة وتستمر طيلة فترة الإجارة بناءً على دفعات الأجرة الثابتة قيد السداد(والتي تمثل غالباً تكلفة الأصل المؤجر).

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٥ القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي (تابع)

المشاركة

اتفاق تقوم المجموعة والعميل بموجبه بالمساهمة في مشروع معين وفقاً لاتفاق تناقص ينتهي باستحواذ العميل على الملكية الكاملة. تتم مشاركة الأرباح وفقا لاتفاق بين الطرفين في حين يتم توزيع الخسائر بما يتناسب مع حصصهم في رأس مال المشروع. يتم غالبا توزيع ربح المشاركة عند إعلانها / توزيعها من قبل الشريك المدير.

يتم بيان معاملات التمويل الإسلامي بداية بالقيمة العادلة ويتم لاحقا قياسها بالتكلفة المطفأة، وذلك باستخدام طريقة الربح الفعلي، ناقصاً أية مبالغ مشطوبة، والمخصص للأرصدة المشكوك في تحصيلها والدخل غير المكتسب.

إن معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يتم بموجبه تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال الأعمار المتوقعة للموجودات أو المطلوبات المالية.

٣-٦ الأوراق المالية الاستثمارية

يشمل بند "الأوراق المالية الاستثمارية" في بيان المركز المالي على ما يلي:

- سندات الاستثمار في الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة: يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المنسوبة بصورة مباشرة للمعاملات، وبالتالي بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- سندات الاستثمار في الدين والأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: وتكون بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر؛
- سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ و
- الأوراق المالية الاستثمارية للأسهم المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، باستثناء ما يلي، والتي يتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر بالطريقة باستخدام نفس الطريقة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛

- إيرادات الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- خسائر الائتمان المتوقعة وعمليات العكس؛ و
- أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

في حال إيقاف الاعتراف بسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، تتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

فيما يتعلق بتغيرات القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات الملكية الغير محتفظ بها للمتاجرة، قررت المجموعة عرضها في الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم هذا الاختيار وفقاً لكل أداة على حدة عند الاعتراف المبدئي ويكون ذلك بشكل نهائي.

لا يتم إطلاقاً إعادة تصنيف أدوات حقوق الملكية هذه ضمن الأرباح أو الخسائر كما لا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة لأدوات حقوق الملكية المعترف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المحتجزة عند استبعاد الاستثمار.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٧ العقارات الاستثمارية

تحتفظ المجموعة ببعض العقارات لتحقيق العوائد الإيجارية أو من أجل إرتفاع قيمتها أو كليهما، ويتم تصنيف الوحدات المؤجرة أو التي تعتزم تأجيرها كعقارات استثمارية. يتم مبدئياً قياس العقارات الاستثمارية بالتكلفة، بما في ذلك تكاليف المعاملة. تتضمن القيمة الدفترية على تكلفة استبدال أحد أجزاء العقارات الاستثمارية القائمة في وقت تكبد التكلفة، في حال توافر معايير الاعتراف، ويستثنى من ذلك تكلفة الصيانة اليومية للعقارات الاستثمارية. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم بيان العقارات الاستثمارية بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

يتم تحميل الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية للموجودات. تتراوح الأعمار الإنتاجية المقدرة للمباني من ٣٠ إلى ٦٠ سنة.

يتم إيقاف الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها أو التوقف عن الاستخدام بشكل دائم ويصبح من غير المتوقع تحصيل منافع اقتصادية من استبعادها. ويتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناجمة عن التوقف عن الإستخدام او الإستبعاد بمقارنة المبلغ المتحصل من الإستبعاد بالقيمة الدفترية ويتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر من التوقف عن الإستخدام أو استبعاد أحد العقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن "الدخل الآخر" خلال السنة المالية التي تتم فيها عملية الاستبعاد.

يتم التحويل من وإلى العقارات الاستثمارية وذلك فقط عندما، يكون هناك تغير في الاستخدام يُستدل عليه من خلال إنهاء أو بدء عملية إشغال العقار من قبل المالك أو البدء في عقد إيجار تشغيلي لطرف آخر أو إنهاء عملية الإنشاء أو التطوير.

الموجودات غير المتداولة المصنفة كموجودات محتفظ بها للبيع تقاس بالقيمة الأدنى للقيمة المرحلة وقيمتها العادلة ناقصا التكلفة للبيع. تصنف الموجودات غير المتداولة كموجودات محتفظ بها للبيع إذا كانت قيمتها المرحلة سوف يتم استردادها من خلال البيع عدا عن استمرار استخدامها. يتحقق هذا الشرط فقط عندما يكون احتمال البيع مرتفع ويكون الأصل موجودا للبيع بشروطه الحالية، والتزام الإدارة بالبيع، وعندما يكون من المتوقع ان تتم عملية البيع خلال فترة عام من تاريخ التصنيف.

٣-٨ الممتلكات والمعدات

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة باستثناء الأرض الممنوحة التي يتم بيانها بالقيمة السوقية بتاريخ المنح.

تشتمل التكلفة على المصروفات التي تكون منسوبة بصورة مباشرة إلى حيازة الموجودات. يتم الاعتراف بتكلفة استبدال جزء ما من أحد بنود الممتلكات والمعدات بالقيمة الدفترية للبند في حال كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الجزء إلى المجموعة ويكون من الممكن قياس تكلفته بصورة موثوقة. ويتم الاعتراف بتكاليف الصيانة اليومية للممتلكات والمعدات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند تكبدها.

يتم تحديد الأرباح أو الخسائر من استبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة المتحصلات من الاستبعاد بالقيمة الدفترية للبند المعني. ويتم إدراج هذه الأرباح أو الخسائر ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تتم تخفيض قيمة الممتلكات والمعدات إذا كانت القيمة الدفترية للأصل او وحدة توليد النقد تتجاوز المبلغ القابل للإسترداد. ويتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٨ الممتلكات والمعدات (تابع)

ويتم اهلاك تكلفة كافة الممتلكات والمعدات فيما عدا الأراضي المملوكة والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بطريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة كما يلي:

المباني	٣٠ إلى ٦٠ سنة
التحسينات على العقارات المستأجرة	٥ إلى ١٠ سنوات
تجديد المباني	٧ سنوات
المفروشات والأثاث	٧ سنوات
أجهزة الحاسوب	٣ إلى ١٠ سنوات
برامج أجهزة الحاسوب	٧ سنوات
السيارات	٥ سنوات

تتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها حيثما يكون مناسباً.

يتم إدراج الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز مبدئيا بسعر التكلفة، ويتم تحويلها عند الإنجاز إلى بند الممتلكات والمعدات المناسب حيث يبدأ إهلاكها وفقا لسياسات الإستهلاك المتبعة من قبل المجموعة.

٣-٩ المستحق للبنوك والسندات والقروض متوسطة الأجل

يتم مبدئياً الاعتراف بالمستحق للبنوك و السندات والقروض متوسطة الأجل بالقيمة العادلة إضافة إلى تكلفة المعاملات. ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٣-١٠ اتفاقية إعادة الشراء

عندما تقوم المجموعة ببيع أصل مالي وتقوم في الوقت ذاته بإبرام اتفاقية لإعادة شراء هذا الأصل بسعر ثابت في تاريخ مستقبلي، يتم احتساب هذا الاتفاق كقرض متوسط الأجل، ويستمر الاعتراف بالموجودات ذات الصلة في البيانات المالية للمجموعة.

٣-١١ ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء

يتم بصورة مبدئية الاعتراف بودائع العملاء بالقيمة العادلة والتي تمثل القيمة العادلة للمبلغ المستلم. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس كافة الودائع بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. ويتم احتساب التكلفة المطفأة مع الأخذ بالاعتبار أية تكاليف للمعاملات المنسوبة مباشرة للحصول أو لاستلام ودائع للعملاء.

يتم الحصول على الودائع الإسلامية للعملاء عن طريق الدخول في الأنواع التالية من الاتفاقيات:

<u>المضاربة</u>
وهى إتفاق بين المجموعة وطرف آخر، يقوم بموجبه أحد الأطراف بتقديم مبلغ من الأموال (رب المال) ويقوم الطرف الآخر(المضارب) باستثمار هذا المبلغ في مشروع ما أو نشاط معين مقابل حصة محددة من الأرباح. يتحمل المضارب كافة الخسائر الناتجة عن التعثر، أو الإهمال أو مخالفة شروط وبنود المضاربة. ومن حيث المبدأ يتم توزيع أرباح المضاربة في حال الإعلان / التوزيع من قبل المضارب.

<u>الوكالة</u>
وهي إتفاق بين المجموعة وعميل ما يقوم بموجبه أحد الأطراف (الموكل) بتقديم مبلغ من الأموال ويقوم الطرف الآخر (الوكيل) باستثمار هذا المبلغ وفقاً لبنود وشروط الوكالة مقابل رسوم محددة. ويلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر به في حال سوء التصرف أو الإهمال أو مخالفة شروط الوكالة. وقد يتم منح الوكيل أي مبالغ إضافية تزيد على نسبة الربح أو العوائد المتفق عليها كحافز على حسن الأداء. يتم غالبا توزيع ربح الوكالة عند إعلانها / توزيعها من قبل الوكيل.

يتم قياس الودائع الإسلامية للعملاء مبدئياً بالقيمة العادلة وتكلفة المعاملة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة عن طريق استخدام طريقة الأرباح الفعلية.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١٢ مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها بحسب قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. بحيث يكون استحقاق هذه المكافآت على أساس فترة الخدمة التي يقضيها الموظف وإتمام الحد الأدنى لفترة الخدمة .تستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة. فيما يتعلق بالموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، تقوم المجموعة بتقديم مساهمات لبرنامج المعاشات الحكومي ذي الصلة ويتم احتسابها على أساس نسبة من رواتب الموظفين .تقتصر التزامات المجموعة على هذه المساهمات التي يتم تسجيلها كمصروفات عند استحقاقها.

برنامج المساهمات المحددة

يتمثل برنامج المساهمة المحددة ببرنامج المكافآت التقاعدية التي تدفع بموجبها المنشأة مساهمات محددة إلى مؤسسة منفصلة أو جهة حكومية ولن يكون لها أية التزامات قانونية أو ضمنية لدفع مبالغ إضافية .يتم الاعتراف بالتزامات مساهمات خطط المعاشات المحددة على أنها مصروفات مكافآت للموظفين ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترات التي يتم تقديم خدمة الموظفين خلالها.

تقوم المجموعة بدفع المعاشات والتأمينات الاجتماعية للموظفين المؤهلين إلى صندوق معاشات ومكافآت التقاعد وفقا للقوانين المعمول بها بالدولة التي يتم فيها دفع هذه المساهمات.

برنامج التعويضات المحددة

يتمثل برنامج التعويضات المحددة في برنامج مكافآت التقاعد بخلاف برنامج المساهمات المحددة .إن الالتزام المعترف به ضمن بيان المركز المالي المتعلق ببرنامج منح المكافآت المحددة يمثل القيمة الحالية لالتزام المكافآت المحددة في نهاية فترة التقرير بالإضافة إلى تعديلات تكاليف الخدمة السابقة غير المعترف بها .هذا ويتم احتساب التزام التعويضات المحددة بصورة رئيسية من قبل خبراء تأمين مستقلين باستخدام الفرضيات تماشيا مع معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩ .يتم تحديد القيمة الحالية لالتزام المكافآت المحددة من خلال تخفيض التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المقدرة باستخدام معدلات الفائدة للسندات التجارية عالية الجودة المقومة بالعملة المستخدمة في دفع المكافآت، والتي تقارب فترات استحقاقها الفترات الخاصة بتعويضات الخدمة.
حددت المجموعة بموجب شروط وبنود برنامج التعويضات المحددة وتماشيا مع المتطلبات القانونية القيمة الحالية لإعادة الدفع أو التخفيض في مساهمات المستقبل .التي تتألف من الأرباح أو الخسائر الإكتوارية، والعائد على موجودات الخطة (باستثناء الفوائد) وتأثير الحد الأقصى للموجودات (إن وجدت، باستثناء الفوائد)، يتم الاعتراف بها في الحال ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى .كما يتم الاعتراف بصافي مصروفات الفائدة والمصروفات الأخرى المتعلقة ببرنامج التعويضات المحددة ضمن مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد .عندما يتم تغيير التعويضات التي تنطوي عليها خطة ما أو عندما تتعرض خطة من الخطط للتقليص، يتم الاعتراف بالتغير الحاصل في التعويضات المتعلقة بخدمة سابقة أو الأرباح أو الخسائر من التقليص في الحال ضمن الأرباح أو الخسائر .تقوم المجموعة بالاعتراف بالأرباح والخسائر من تسوية برنامج تعويضات محددة عندما يتم إجراء التسوية.

في ما يلي الفرضيات الإكتوارية الرئيسية لتقييم استحقاقات التقاعد عن طريق استخدام معدل النسب المرجحة:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
نسبة الخصم	٤,٣٠٪ سنويا	٢,١٠٪ سنويا
نسبة زيادة المعاش	١,١٥٪ سنويا	٠,٥٠٪ سنويا

٣-١٣ رأس المال

تقوم المجموعة بتصنيف الأدوات الرأسمالية كمطلوبات مالية أو سندات ملكية وفقاً لأهمية الأحكام التعاقدية للأدوات. ويتم اقتطاع التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة لاصدار سندات الملكية من القياس المبدئي لسندات الملكية.

٣-١٤ توزيعات أرباح الأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح المستحقة على الأسهم العادية كمطلوبات في الفترة التي يتم فيها الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١٥ التسوية

تتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية، حيث يتم بيان صافي القيمة في بيان المركز المالي وذلك فقط في الحالات التي يكون فيها للمجموعة حقاً قانونياً قابلاً للتنفيذ بمقاصة المبالغ المعترف بها وعندما تنوي إما إجراء مقاصة للمعاملات على أساس صافي المبلغ أو لتحصيل الموجودات وتسوية المطلوبات بصورة متزامنة.

يتم تقديم الدخل والمصروفات على أساس صافي المبلغ فقط عندما يجوز القيام بذلك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، أو من خلال الأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة من المعاملات المماثلة كما في الأنشطة التجارية للمجموعة.

٣-١٦ النقد وما يعادله

لأغراض بيان التدفقات النقدية الموحد، يتألف النقد وما يعادله من النقد في الصندوق والأرصدة لدى المصرف المركزي (باستثناء الاحتياطي القانوني) والمستحق من وإلى البنوك بفترة استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر. يتم عرض النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي.

٣-١٧ الإعتراف بالإيرادات

(١) إيرادات ومصروفات الفائدة

يتم عرض إيرادات ومصروفات الفائدة لكافة الأدوات المالية التي تخضع لفائدة، باستثناء الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، ضمن "إيرادات الفائدة" و "مصروفات الفائدة" في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي للموجودات المالية أو المطلوبات المالية ذات الصلة. يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفائدة على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن "صافي الأرباح من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

التكلفة المطفأة وإجمالي القيمة الدفترية

تتمثل "التكلفة المطفأة" للأصل أو الالتزام المالي بالمبلغ الذي يتم به قياس هذا الأصل أو الالتزام عند الاعتراف المبدئي، ناقصاً المدفوعات للمبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين القيمة المبدئية والقيمة المستحقة، التي يتم تعديلها مقابل أي مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة.

يتمثل "إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي" بالتكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التعديل مقابل أي مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة.

احتساب إيرادات ومصروفات الفائدة

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي بالأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب إيرادات ومصروفات الفائدة يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (في حال لم يتعرض الأصل لانخفاض ائتماني في القيمة) أو يتم تطبيقه على التكلفة المطفأة للالتزام المالي. تتم مراجعة معدل الفائدة الفعلي نتيجةً لإعادة تقييم التدفقات النقدية للأدوات المعرضة للتقلبات في الأسعار بشكل دوري لتعكس التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. يتم أيضًا تعديل معدل الفائدة الفعلي مقابل تعديلات التحوط في القيمة العادلة في التاريخ الذي يبدأ فيه إطفاء تعديل التحوط.

أما بالنسبة للموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفائدة باستخدام معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. في حال لم يعد الأصل المالي منخفض ائتمانياً، يتم عكس احتساب إيرادات الفائدة إلى الإجمالي الأساسي.

أما بالنسبة للموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة عند الاعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفائدة باستخدام معدل الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً على التكلفة المطفأة للأصل المالي. لا يتم عكس احتساب إيرادات الفائدة إلى الإجمالي الأساسي حتى إذا تحسنت مخاطر ائتمان الأصل.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١٧ الإعتراف بالإيرادات (تابع)

(٢) الدخل من التمويل الإسلامي والتوزيعات على المودعين

يتم الاعتراف بالدخل من التمويل الإسلامي ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد، وذلك باستخدام طريقة الأرباح الفعلية.

يشتمل احتساب معدل الأرباح الفعلية على كافة الرسوم المدفوعة أو المستلمة، وتكاليف المعاملة، والخصومات أو الحسومات التى تمثل جزءاً لا يتجزأ من معدل الأرباح الفعلية. تتمثل تكاليف المعاملة بتكاليف العلاوات المنسوبة مباشرةً إلى الاستحواذ، أو إصدار أو استبعاد موجودات مالية ما.

يتم احتساب التوزيعات على المودعين (المعاملات الاسلامية) وفقاً للإجراءات الموحدة لدى المجموعة، كما يتم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الإسلامية لدى المجموعة.

(٣) الرسوم والعمولات

يتم اكتساب إيرادات الرسوم التي لا تشكل جزءا من معدل الفائدة الفعلية لأداة مالية من عدة خدمات تقدمها المجموعة لعملائها ويتم قيدها بحسب المعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "الإيرادات من العقود مع العملاء". وبحسب هذا المعيار تقوم المجموعة بقياس هذه الإيرادات على اساس الاعتبارات المحددة في العقد مع العميل وتستثني المبالغ المحصلة بالإنابة عن طرف اخر. تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات عندما تحول السيطرة على منتج أو خدمة إلى العميل.

في حال نتج عن عقد مع عميل الاعتراف بأداة مالية في البيانات المالية للمجموعة، من الممكن أن يقع ذلك جزئياً ضمن نطاق المعيار رقم ٩ والمعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. في هذه الحالة، تقوم المجموعة أولاً بتطبيق المعيار رقم ٩ من المعايير المالية لإعداد التقارير المالية لفصل وقياس الجزء من العقد الذي يقع ضمن نطاق المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبعد ذلك تقوم المجموعة بتطبيق المعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الجزء المتبقي من العقد.

يتم احتساب إيرادات الرسوم على النحو التالي:

- يتم الاعتراف بالإيرادات المحققة من تنفيذ إجراء ما هام كإيراد عند اكتمال الإجراء (على سبيل المثال، الرسوم الناشئة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لطرف ثالث، مثل ترتيب شراء أسهم أو غيرها من الأوراق المالية)؛
- يتم الاعتراف بالإيرادات المحققة من تقديم الخدمات كإيرادات عند تقديم الخدمات (على سبيل المثال، إدارة الموجودات والمحفظة وغيرها من رسوم الاستشارات الإدارية والخدمات)؛ و
- يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات الأخرى عندما يتم تنفيذ أو استلام الخدمات ذات الصلة وترتبط بصورة رئيسية بالعمولات و رسوم الوساطة ومصاريف البطاقات الإئتمانية.

إيرادات الرسوم التي تشكل جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلية للأداة المالية يتم الاعتراف بها كتعديل لمعدل الفائدة الفعلية (على سبيل المثال، بعض رسوم التزامات القروض) ويتم تسجيلها في دخل الفائدة.

- ***خدمات إدارة الأصول***

تقوم المجموعة بتقديم خدمات إدارة الأصول. يتم احتساب الأتعاب مقابل إدارة الأصول على أساس نسبة ثابتة من قيمة الأصول التي تتم إدارتها ويتم خصمها من رصيد حساب العميل بشكل شهري.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١٧ الإعتراف بالإيرادات

(٣) الرسوم والعمولات (تابع)

- ***برنامج ولاء العملاء***

لدى المجموعة برنامج مكافآت يتيح للعملاء تجميع نقاط عند شراء المنتجات عن طريق بطاقات الائتمان الصادرة من المجموعة. يمكن استرداد النقاط على شكل مكافآت تسوق أو استرداد نقدي أو أميال سفر شريطة الحصول على الحد الأدنى من النقاط. تتم إدارة بعض جوانب البرنامج داخلياً بينما تتم الاستعانة بمزودي الخدمات من أطراف أخرى لإدارة جوانب أخرى محددة من البرنامج.

في حال تمت إدارة جوانب البرنامج داخلياً، يتم تخصيص متحصلات البيع المستلمة للمنتجات/ الخدمات التي تم بيعها والنقاط التي تم إصدارها. إن المتحصلات التي يتم تخصيصها للنقاط تعادل قيمتها العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة من خلال تطبيق الطرق الإحصائية.

في حال الاستعانة بمزودي الخدمات من أطراف أخرى، يتم تحميل الثمن المخصص لأرصدة المكافآت التي تم تحصيلها نيابة عن الطرف الآخر في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في وقت تقديم المكافآت.

(٤) الدخل المرتبط بالعقارات

يتضمن الدخل المرتبط بالعقارات دخل الإيجار، الذي يتم الاعتراف به على أقساط متساوية على مدى فترة عقد الإيجار ويتم بيانها ضمن "الدخل الأخر" في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(٥) دخل توزيعات أرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلامها. يتوقف عرض إيرادات توزيعات الأرباح ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس استثمارات حقوق الملكية، على سبيل المثال:

- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم عرض إيرادات توزيعات الأرباح ضمن "توزيعات الأرباح"؛ و
- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم عرض إيرادات توزيعات الأرباح ضمن "صافي الأرباح من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

(٦) الحصة من أرباح الشركة الزميلة

إن الحصة من أرباح الشركة الزميلة تعكس حصة المجموعة من نتائج عمليات الشركة الزميلة.

٣-١٨ المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص ما إذا كان لدى المجموعة، نتيجة لحدث سابق التزام حالي قانوني أو ضمني يمكن تقديره بصورة موثوقة، ويكون من المرجح أن يلزم إجراء تدفقات نقدية خارجة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال وعندما ينطبق ذلك، المخاطر التي ينطوي عليها هذا الالتزام.

٣-١٩ العملات الأجنبية

يتم قيد المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ، التي يتم بيانها بالتكلفة التاريخية ، بتاريخ التقرير بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

أما الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية، التي يتم بيانها بالتكلفة التاريخية ، فيتم تحويلها بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة بتاريخ المعاملة ، في حين يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي يتم بيانها بالقيمة العادلة إلى درهم الإمارات وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيم العادلة.
ويتم تحويل عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة إلى الدرهم الإماراتي حسب أسعار الصرف السائدة في السوق بتاريخ التقرير. ويتم الاعتراف بفروق الصرف الناتجة عن التحويل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١٩ العملات الأجنبية (تابع)

يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية الناتجة من صرف العملات بشكل عام في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. ومع ذلك، يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية الناتجة من صرف تحوطات التدفقات النقدية المؤهلة إلى الحد الذي يكون فيه التحوط فعالاً، وذلك في الإيرادات الشاملة الأخرى.

٣-٢٠ الايجار

تقوم المجموعة في بداية العقد بتحديد ما إذا كان العقد يمثل أو يتضمن عقد إيجار. يعتبر العقد، أو يتضمن، عقد إيجار إذا كان العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية نظير مقابل. لتقييم ما إذا كان العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد، تقوم المجموعة باستخدام تعريف عقد الإيجار الوارد في المعيار رقم ١٦ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

(١) المجموعة بصفتها مستأجر

عند بداية أو تعديل عقد ما يتضمن عنصر إيجاري، تقوم المجموعة بتوزيع المقابل الوارد في العقد على كل عنصر من العناصر الإيجارية حسب أسعارها ذات الصلة المستقلة نسبياً. إلا أنه، بالنسبة لعقود إيجار الفروع والمكاتب، قررت المجموعة عدم فصل العناصر غير الإيجارية واحتساب العناصر الإيجارية وغير الإيجارية كعنصر إيجاري واحد.

تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام والتزام الإيجار في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة، التي تتضمن القيمة المبدئية لالتزام الإيجار المعدلة بناء على دفعات الإيجار المسددة في أو قبل تاريخ بداية الإيجار، مضافاً إليها أي تكاليف مباشرة مبدئية تم تكبدها وتقدير تكاليف فك وإزالة أي تحسينات تم إجراؤها على الفروع أو المكاتب.

يتم لاحقاً احتساب الاستهلاك لأصل حق الاستخدام باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية الإيجار حتى نهاية فترة الإيجار. علاوة على ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بشكل دوري بناء على خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، ويتم تعديله بناء على بعض عمليات إعادة القياس لالتزام الإيجار.

يتم مبدئياً قياس التزام الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم يتم سدادها في تاريخ بدء العقد، ويتم خصم التغير في قيمة الالتزام على الفترة الزمنية باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار أو، إذا تعذر تحديد ذلك المعدل بسهولة، ويتم استخدام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي للمجموعة. تستخدم المجموعة بشكل عام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي كمعدل خصم.

تحدد المجموعة معدل الاقتراض الإضافي لها من خلال تحليل قروضها من المصادر الخارجية المختلفة وإجراء بعض التعديلات لبيان فترات الإيجار ونوع الأصل المستأجر.

تتألف دفعات الإيجار المدرجة ضمن قياس التزام الإيجار مما يلي:

- دفعات ثابتة، بما في ذلك الدفعات الثابتة الجوهرية؛
- دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، والتي يتم قياسها في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ بداية عقد الإيجار؛
- المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية؛ و
- سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي تتأكد المجموعة بشكل معقول من ممارسته، ودفعات الإيجار في فترة التجديد الاختياري إذا كانت المجموعة متأكدة بشكل معقول من استخدام خيار التمديد، وغرامات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار ما لم تكن المجموعة متأكدة بشكل معقول من عدم الإنهاء المبكر.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تتم إعادة قياسه عندما يكون هناك تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغير في أحد المؤشرات أو المعدلات، أو تغيير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قامت المجموعة بتغيير تقييمها ما إذا كانت ستقوم بممارسة خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء أو كان هناك تعديل في دفعات الإيجار الثابتة الجوهرية.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢٠ الايجار (تابع)

(١) المجموعة بصفتها مستأجر (تابع)

عندما تتم إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم في المقابل تعديل القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام، أو يتم تسجيلها ضمن الأرباح أو الخسائر إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام إلى صفر.

تقوم المجموعة بعرض موجودات حق الاستخدام ضمن 'الممتلكات والمعدات' والتزامات الإيجار ضمن 'المطلوبات الأخرى' في بيان المركز المالي.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة

اختارت المجموعة عدم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة وعقود الإيجار قصيرة الأجل، بما في ذلك عقود إيجار معدات تكنولوجيا المعلومات. تعترف المجموعة بدفعات الإيجار المرتبطة بتلك العقود كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار.

(٢) المجموعة بصفتها مؤجر

عند بداية أو تعديل عقد ما يتضمن عنصر إيجاري، تقوم المجموعة بتوزيع المقابل الوارد في العقد على كل عنصر من العناصر الإيجارية حسب أسعارها ذات الصلة المستقلة نسبياً.

عندما تكون المجموعة هي المؤجر، تقوم عند بدء عقد الإيجار بتحديد ما إذا كان عقد الإيجار يمثل عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.

لتصنيف كل عقد من عقود الإيجار، تقوم المجموعة بإجراء تقييم عام حول ما إذا كان عقد الإيجار ينقل بشكل فعلي كافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل ذات الصلة. في هذه الحالة، يكون عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي؛ وخلاف ذلك، فهو عقد إيجار تشغيلي. ضمن إطار هذا التقييم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان الإيجار يخص الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل.

٣-٢١ الأنشطة الائتمانية

تقدم المجموعة حلول لإدارة النقد لغرض إدارة موجودات العملاء. يتم الاحتفاظ بهذه الموجودات تحت وصاية المجموعة ويتم استثمارها بالإنابة عن العملاء في صناديق أطراف أخرى أو أوراق مالية أخرى مثل السندات والصكوك.

لا يتم إدراج هذه الموجودات أو دخلها ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة حيث أن العميل يحتفظ بالمخاطر والامتيازات العرضية الخاصة بهذه الموجودات.

٣-٢٢ القبولات

تظهر أوراق القبول عندما يكون البنك ملزماً بالدفع مقابل مستندات مسحوبة بموجب اعتمادات مستندية. تحدد أوراق القبول المبلغ المالي والتاريخ واسم الشخص المستفيد. بعد القبول تصبح الأداة التزام غير مشروط (كمبيالة لأجل) للبنك ولذلك تثبت كالتزام مالي في بيان المركز المالي الموحد ويثبت الحق التعاقدي المقابل للتسديد من العميل كأصل مالي.

يتم تسجيل القبولات بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقاريرالمالية - الأدوات المالية ضمن بيان المركز المالي الموحد كمطلوبات مالية بالحق التعاقدي بالإسترداد من العميل كموجودات مالية.

٣-٢٣ أنواع المنتجات المشتقة

تتمثل المشتقات في الأدوات المالية ذات القيمة المتغيرة نتيجةً لمتغيرات ذات صلة، وتتطلب استثمار مبدئي بسيط أو لا تتطلب استثمار مبدئي وتتم تسويتها في تاريخ مستقبلي. تدخل المجموعة في أدوات مالية مشتقة متنوعة لغرض إدارة تعرضها للمخاطر المتعلقة بالأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية بما في ذلك الوعد الأحادي لشراء / بيع العملات وعقود مقايضة أسعار الفائدة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢٣ أنواع المنتجات المشتقة (تابع)

العقود الآجلة

تتمثل العقود الآجلة باتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. إن العقود الآجلة هي عقود مخصصة تتم في السوق الموازية.

عقود المقايضة

تتمثل عقود المقايضة باتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة أو فروق العملات الأجنبية وفقاً لمبلغ اسمي محدد. بالنسبة لمقايضات أسعار الفائدة، تقوم الأطراف المقابلة بصفة عامة بتبادل مدفوعات الفائدة الثابتة والمتغيرة بناءً على مبلغ اسمي محدد بعملة واحدة. بالنسبة لمقايضات العملات، يتم تبادل المبالغ ذات الصلة بعملات مختلفة.

الخيارات

تتمثل الخيارات باتفاقيات تعاقدية يتم بموجبها نقل الحق، وليس الالتزام، لشراء أو بيع مقدار محدد من السلعة أو الأداة المالية بسعر ثابت، إما في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت ضمن فترة زمنية محددة.

(١) مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المشتقة
تنشأ مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المالية المشتقة عن احتمال إخلال الطرف المقابل بالتزاماته التعاقدية، وتقتصر على القيمة العادلة الإيجابية للأدوات المفضلة للمجموعة والتقلبات المستقبلية المحتملة.

(٢) الأدوات المشتقة المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض المتاجرة
تتعلق معظم الأنشطة التجارية لمشتقات المجموعة بالبيع وتغطية المركز. تشمل أنشطة البيع تقديم منتجات للمتعاملين بأسعار تشجيعية حتى يتمكنوا من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمتوقعة.

تتم إدارة المتاجرة بمشتقات أسعار الفائدة وفقا للحدود التي توافق عليها لجنة الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة. ويتم الاعتراف مبدئيا بالأدوات المشتقة في البيانات المالية الموحدة بالكلفة والتي تمثل القيمة العادلة بالنسبة للعلاوة المستلمة / المدفوعة. ويتم ترحيل جميع الأدوات المشتقة بالقيمة العادلة كموجودات في حال كانت القيمة العادلة موجبة ومطلوبات في حال كانت سالبة، ولاحقا للإعتراف المبدئي يتم قياس الأدوات المشتقة (المحتفظ بها للمتاجرة) بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣-٢٤ ربحية السهم

تقوم المجموعة بعرض بيانات ربحية الأسهم الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. يتم احتساب ربحية الأسهم الأساسية بتقسيم صافي الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى المساهمين العاديين لدى البنك (التي يتم إدخال مزيد من التعديل عليها فيما يتعلق بمصروفات الفائدة وتكلفة القيدعلى سندات رأس المال الشق الأول) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. بينما يتم تحديد ربحية الأسهم المخفضة بتعديل الأرباح أوالخسائر المنسوبة إلى المساهمين العاديين وتعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لبيان تأثير التخفيض على الأسهم العادية المحتملة.

٣-٢٥ تقديم التقارير حسب القطاع

يتمثل القطاع التشغيلي بأحد عناصر المجموعة التي تزاول أنشطة تجارية والذي يمكن من خلاله أن تحقق إيرادات وتتكبد مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من عناصر المجموعة الأخرى، وتتم مراجعة نتائجه التشغيلية بصورة منتظمة من قبل اللجنة التنفيذية للمجموعة لاتخاذ القرارات الخاصة بالموارد المخصصة للقطاع المعني وتقييم أدائه، والذي تتوافر معلومات مالية محددة بشأنه. تشتمل نتائج القطاع الذي يتم تقديم تقارير بشأنه إلى اللجنة التنفيذية للمجموعة على البنود المنسوبة بصورة مباشرة إلى القطاع بالإضافة إلى البنود التي يمكن تخصيصها على أساس معقول.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢٦ الأطراف ذات علاقة

تعتبر المنشأة طرف ذات علاقة للمجموعة إذا:

أ) عندما يكون شخص أو عضو مقرب من عائلة ذلك الشخص مرتبط بالمجموعة إذا كان ذلك الشخص:
١- لديه سيطرة أو سيطرة مشتركة على المجموعة؛
٢- لديه تأثير جوهري على المجموعة، أو
٣- أحد موظفي الإدارة العليا للمجموعة.

ب) ترتبط المنشأة بالمجموعة إذا كانت تنطبق إحدى الشروط التالية:
١- إذا كانت المنشأة والمجموعة عضوين في نفس المجموعة (أي أن كل شركة أم وشركة تابعة تتعلق بالأخرى).
٢- إذا كانت إحدى المنشآت شركة شقيقة أو مشروع مشترك لمنشأة أخرى (شركة شقيقة أو مشروع مشترك في أحد أعضاء المجموعة التي تكون فيها المنشأة الأخرى عضواً).
٣- كلا المنشأتين مشاريع مشتركة لنفس الطرف الآخر.
٤- إحدى المنشأتين مشروع مشترك لمنشآة ثالثة والمنشأة الأخرى هي شركة شقيقة للمنشأة الثالثة.
٥- يتم التحكم بالمنشأة أو التحكم المشترك بها من قبل شخص معرف في الفقرة أ.
٦- شخص تم تحديده في الفقرة (أ) (١) لديه تأثير جوهري على المنشأة أو أحد موظفي الإدارة العليا للمنشأة (أو الشركة الأم للمنشأة).

ج) ان خطة مكافأة نهاية الخدمة هي لمصلحة موظفي الشركة الأم أو لمنشأة تابعة للشركة الأم.

بخلاف المعاملات المبينة في إيضاح ٣٣، تقوم المجموعة بالدخول بمعاملات مع مؤسسات حكومية أخرى. بالتماشي مع الاستثناء الموجود في معيار المحاسبة الدولية رقم ٢٤ المعدل، فإن هذه المعاملات مع هذه المؤسسات الحكومية لا تعد جوهرية بشكل جماعي أو فردي ولم يتم بيانها.

٣-٢٧ الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

في نهاية كل فترة تقرير مالي، تقوم المجموعة بمراجعة القيم المدرجة للموجودات غير المالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن هذه الموجودات قد تعرضت لخسائر انخفاض في القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لبند الموجودات لتحديد مدى خسارة انخفاض القيمة (إن وجدت). وإذا كان من غير الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لبند موجودات فردي، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي ينتمي إليها بند الموجودات. في حالة إمكانية تحديد أساس معقول ومتسق للتخصيص، يتم كذلك تخصيص الموجودات المؤسسية للوحدات الفردية المنتجة للنقد، أو يتم بخلاف ذلك تخصيصها لأصغر مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد يمكن تحديد أساس تخصيص معقول ومتسق لها.

يكون المبلغ القابل للاسترداد هو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمة الاستخدام أيهما أعلى. في حالة تقدير المبلغ القابل للاسترداد لبند الموجودات (أو الوحدة المنتجة للنقد) بأقل من قيمته المدرجة، يتم خفض القيمة المدرجة لبند الموجودات (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى قيمته القابلة للاسترداد. ويتم تثبيت خسارة الانخفاض في القيمة فوراً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

وفي حالة عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تتم زيادة المبلغ المدرج لبند الموجودات (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى التقدير المعدل لقيمته القابلة للاسترداد، وذلك حتى لا يتجاوز المبلغ المدرج الزائد المبلغ المدرج الذي كان سيتم تحديده في حالة عدم تثبيت خسارة لبند الموجودات (أو الوحدة المنتجة للنقد) خلال السنوات السابقة. ويتم تثبيت عكس خسارة الانخفاض في القيمة فوراً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢٨ تعديل سعر الفائدة المرجعي

تلعب أسعار الفائدة السائدة بين البنوك، مثل سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن(ليبور)، دوراً أساسياً في الأسواق المالية العالمية نظراً لاستخدامها كأسعار مرجعية رئيسية للمشتقات والقروض والأوراق المالية، وكمعايير في تقييم الأدوات المالية.

إن عدم اليقين في نزاهة أسعار الفائدة السائدة بين البنوك في السنوات الأخيرة دفع الجهات التنظيمية والبنوك المركزية والمشاركين في السوق إلى العمل على التحول إلى أسعار مرجعية بديلة خالية من المخاطر .هذا وقد اقترحت مجموعات العمل التي يتم قيادتها من قبل المساهمين في الأسواق في الدول المعنية أسعار مرجعية خالية من المخاطر التي يتم تطبيقها بصورة تدريجية.

لقد تم إيقاف العمل بمعظم أسعار الفائدة السائدة بين بنوك لندن وأسعار الفائدة السائدة بين البنوك الأخرى بعد ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ، وتم استبدالها ببعض الأسعار المرجعية البديلة، باستثناء بعض أسعار الفائدة السائدة بين بنوك لندن بالدولار الأمريكي حيث تم تأجيل الوقف حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ مع بديل إصطناعي متاح حتى سبتمبر ٢٠٢٤. يغطي التحول من أسعار الفائدة السائدة بين البنوك ومعظم وحدات الأعمال ووظائف الدعم بالمجموعة.

قامت المجموعة بـتأسيس لجنة عمل تختص بالعمل على التحول بأسعار الفائدة السائدة بين البنوك لإدارة التحول إلى الأسعار المرجعية البديلة السائد بين البنوك. تقوم هذه اللجنة بإدارة المشروع المتعلق بأنشطة تحول المجموعة وتواصل تعاونها مع مختلف أصحاب العلاقة لدعم آلية التحول المنظم وتخفيف المخاطر الناتجة عن التحول. يكتسب المشروع أهمية فائقة من حيث الحجم والتعقيد وسيؤثر على المنتجات والأنظمة والعمليات الداخلية.

من شأن تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك تعريض المجموعة للعديد من المخاطر التي يعمل القائمين على المشروع على إدارتها ومراقبتها عن كثب. تشتمل هذه المخاطر على سبيل المثال لا الحصر على ما يلي:

- مخاطر السلوك الناشئة عن المناقشات مع العملاء والأطراف المقابلة في السوق بسبب التعديلات اللازمة على العقود الحالية لتفعيل تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك؛
- المخاطر المالية والسوقية التي تتعرض لها المجموعة وعملائها بسبب تعطل الأسواق في أعقاب تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك على نحو يترتب عليه خسائر مالية؛
- مخاطر التسعير الناتجة عن النقص المحتمل في معلومات السوق في حال انخفاض السيولة في حزمة أسعار الفائدة السائدة بين البنوك وأصبحت حزمة الأسعار الخالية من المخاطر غير سائلة وغير قابلة للرصد؛ و
- المخاطر المحاسبية في حالة اخفاق علاقات التحوط الخاصة بالمجموعة، وتمثل تقلب غير تمثيلي في بيان الدخل كتحول أدوات مالية لأسعار مرجعية خالية من المخاطر.

بالنسبة للعقود التي تم ربط تسعيرها بأسعار الفائدة السائدة بين البنوك والتي يكون تاريخ استحقاقها بعد ايقاف العمل بأسعار الفائدة السائدة بين البنوك تعمل المجموعة على تعديل هذه العقود لتتضمن إضافة بنود احتياطية او أستبدال أسعار الفائدة السائدة بين البنوك بأسعار مرجعية أخرى. قامت المجموعة بإيجاد ألية لتسوية عقود المشتقات المالية مركزياً وستقوم بتحويل التعرضات للمرجعية الجديدة بناءً على إرشادات المصرف المركزي.

تقوم المجموعة بمتابعة التقدم في عملية التحول من أسعار الفائدة بين البنوك إلى الأسعار المرجعية الجديدة من خلال مراجعة مبالغ العقود التي يجب تحويلها إلى أسعار مرجعية جديدة. ترى المجموعة أنه لم يتم تحويل عقد ما إلى أسعار مرجعية جديدة (ويشار إليه بأنه عقد غير معدل) عندما تكون الفائدة في العقد مرتبطة بمرجعية سعر فائدة ما زال يخضع لتعديل مرجعية سعر الفائدة، حتى ولو كان يتضمن العقد بند احتياطي بخصوص إيقاف مرجعية أسعار الفائدة الموجودة. لقد بدأت المجموعة بتطبيق معدلات تمويل الودائع تحت الطلب المضمونة لبعض المعاملات بالدولار الأمريكي.

لم يكن هناك تأثير مادي حتى الأن للتحول في سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن على البيانات المالية.

يمثل الجدول أدناه التعرضات لإصلاح مؤشر أسعار الفائدة ، والتي لم تنتقل بعد. يتم الإفصاح عن الأرصدة المدرجة بالتكلفة المطفأة في البيانات المالية بقيمتها الدفترية الإجمالية ولا تتضمن أي خسائر ائتمانية متوقعة قد يتم الاحتفاظ بها مقابلها. يتم الإفصاح عن الأرصدة المدرجة بالقيمة العادلة في البيانات المالية بقيمتها العادلة في تاريخ الميزانية العمومية.

	الليبور بالدولار الأمريكي	**الليبور بالجنيه الاسترليني**	**المجموع**
	ألف درهم	**ألف درهم**	**ألف درهم**
الموجودات المالية غير المشتقة	١٢,٣٢٨,٩١٥	١٢,٦٢٣	١٢,٣٥١,٥٣٨
الموجودات المالية المشتقة	٣٩٣,٣٢٨	-	٣٩٣,٣٢٨
المطلوبات المالية غير المشتقة	٦,٢٤٣,٢٣١	-	٦,٢٤٣,٢٣١
المطلوبات المالية المشتقة	٣٣٣,٨٦٩	-	٣٣٣,٨٦٩

٤ استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة من الإدارة إجراء التقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والدخل والمصروفات. ومن الضروري أن تعتمد هذه التقديرات على إفتراضات حول عوامل عديدة تتضمن درجات متغيرة من الأحكام والشكوك وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف نظراً للتغيرات المستقبلية في تلك التقديرات.

أحكام هامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة
وبصورة محددة، فإنه يتطلب من الإدارة وضع أحكام جديرة بالاعتبار فيما يتعلق بما يلي:

٤-١ مبدأ الإستمرارية
لقد قامت المجموعة بتقييم قدرتها على مواصلة اعمالها وفقا لمبدأ الإستمرارية وخلصت إلى امتلاكها الموارد للاستمرار في اعمالها في المستقبل المنظور. زيادة على ذلك ليست الإدارة على علم بأي احتمالات مادية من الممكن ان تؤثر على قدرة المجموعة في الاستمرار كمنشأة مستمرة. لذا هناك استمرار بإعداد البيانات المالية الموحدة وفقا لمبدأ الإستمرارية.

٤-٢ انخفاض قيمة الموجودات غير المالية
تقوم المجموعة بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن بند موجودات قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم المجموعة بتقييم المبلغ الممكن تحصيله لبند الموجودات. إن مبلغ بند الموجودات الممكن تحصيله هو القيمة العادلة لبند الموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمة الاستخدام أيهما أعلى.

أثناء تقييم قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المقتصرة على بند الموجودات. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب. يتم تثبيت هذه الاحتسابات بمؤشرات القيمة العادلة المتوفرة الأخرى.

٤-٣ تصنيف الموجودات المالية
تقييم نموذج الإعمال الذي يتم في إطاره الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت البنود التعاقدية الخاصة بالأصل المالي، تعد فقط دفعات للمبلغ الأصلي وفائدة على المبلغ الأصلي قيد السداد.

٤-٤ الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان
كما هو موضح في الإيضاح ٣-١-١ (هـ)، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة كمخصصات تعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً للموجودات التي تقع ضمن المرحلة ١، أو خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي للموجودات التي تقع ضمن المرحلة ٢ أو المرحلة ٣. ينتقل الأصل إلى المرحلة ٢ إذا زادت مخاطر الائتمان المتعلقة به بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ما يشكل زيادة كبيرة في خسائر الائتمان. لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأصل مالي قد زادت بصورة جوهرية، تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات الاستشرافية الكمية والنوعية المعقولة والموثوقة.

٤-٥ تكوين مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة
عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس التجميع، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة. راجع الإيضاح ٣-١-١ (هـ) حول تفاصيل الخصائص التي يتم اعتبارها في هذا الحكم. تراقب المجموعة مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم استمرارية تشابهها. يعتبر ذلك مطلوباً لغرض التأكد من وجود إعادة تصنيف ملائمة للموجودات في حال تغيرت خصائص مخاطر الائتمان. ومن المحتمل أن ينتج عن ذلك محافظ استثمارية جديدة يتم إنشاؤها أو موجودات يتم انتقالها لمحفظة استثمارية حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان لتلك المجموعة من الموجودات. تعتبر إعادة تصنيف المحافظ الاستثمارية والانتقال بينها شائعة أكثر عندما يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (أو عندما يتم عكس تلك الزيادة الجوهرية) حيث تنتقل الموجودات من خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية، أو بالعكس، ولكن من الممكن أن يحدث ذلك أيضاً بين المحافظ التي يستمر قياسها على نفس أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو على مدى عمر الأداة المالية ولكن يتغير مقدار خسائر الائتمان المتوقعة بسبب تغير خسائر الائتمان الخاصة بالمحفظة.

٤-٦ النماذج والافتراضات المستخدمة
تستخدم المجموعة نماذج وافتراضات متنوعة لقياس القيمة العادلة لموجوداتها المالية ولتقدير خسائر الائتمان المتوقعة. يتم تطبيق الأحكام لتحديد النموذج الأكثر ملائمة لكل نوع من الموجودات ولتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالعوامل الأساسية لمخاطر الائتمان. راجع أيضاً الإيضاح ٣-١-١ (هـ) لمزيد من التفاصيل حول مخاطر الائتمان المتوقعة.

٤ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

٤-٧ المصادر الرئيسية لعدم اليقين في التقديرات

فيما يلي المصادر الرئيسية للتقديرات المستخدمة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة:

- وضع عدد من السيناريوهات الاستشرافية والاحتمالات المتعلقة بها لكل نوع من المنتجات/ السوق وتحديد المعلومات الاستشرافية ذات الصلة بكل سيناريو: عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة تستخدم المجموعة المعلومات الاستشرافية المعقولة والموثوقة التي تستند إلى الافتراضات حول التغيرات المستقبلية للعوامل الاقتصادية المختلفة وكيف ستؤثر تلك العوامل على بعضها البعض.
- احتمالية التعثر: تشكل مدخلاً رئيسياً لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. تتمثل احتمالية التعثر في تقدير احتمالية التعثر على مدى فترة زمنية معينة، تضمن عملية التقدير المعلومات السابقة والافتراضات والتوقعات حول الظروف المستقبلية.
- الخسارة المحتملة عند التعثر: يتمثل في تقدير الخسارة المترتبة على حدوث حالة تعثر. تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والتدفقات النقدية التي كان المقرض يتوقع الحصول عليها، مع الأخذ بالاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات والتحسينات الائتمانية الأساسية.
- التعرض عند التعثر: هو تقدير للتعرض في تاريخ افتراضي مستقبلي ، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ التقرير.

٤-٨ إدارة مخاطر الائتمان

بالإضافة إلى إجراءات إدارة مخاطر الائتمان المدرجة في ايضاح رقم ٣٥ - ب (١)، قامت المجموعة بتحديد القطاعات الأكثر عرضة للتأثر بالبيئة ذات معدلات فائدة أعلى ، ويتم اجراء المراجعات بشكل دوري و متكرر. القطاعات التي تعتبر حالياً أكثر عرضة للخطر :

- المقاولات
- العقارات التجارية
- التجزئة
- التعليم
- الخدمات اللوجستية

استمرت المجموعة في تطبيق إجراءات مشددة في منح الائتمان للشركات المدرجة تحت القطاعات سابقة الذكر، وخصوصا للعملاء الجدد. كما تم استخدام إجراءات إضافية كزيادة عدد الموافقات اللازمة لمنح التسهيلات لضمان مستويات عالية من التحقق في إجراءات منح الائتمان. كما ويستمر البنك في تطبيق اجراءات متحفظة في منح القروض لقطاعات التجزئة مع الاستمرار في دعم العملاء والأعمال في الدولة.

قامت المجموعة بالموافقة على منح مهلة في تأجيل السداد لبعض عملاء البنك من قطاعات الأعمال المصرفية المؤسسية والأعمال المصرفية للشركات والأعمال المصرفية للأفراد على أساس كل حالة على حدة. قام البنك بمراجعة أداء الحسابات السابق وتاريخ السداد للفترات السابقة للعملاء المتقدمين بتلك الطلبات قبل المباشرة بإجراءات الموافقة. وتم تطبيق قدر عالي من الأحكام لتقدير فيما اذا كان التدفق النقدي ومصاعب السيولة التي تواجه العميل مؤقتة ام مستمرة.

يقوم البنك بتطبيق قدر كبير من الأحكام في تقييم وتقدير بعض الأمور كالخسائر الائتمانية المتوقعة. قام البنك بتحديث نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بناء على أخر معلومات الاقتصاد الكلي المقدمة من خلال موديز خلال الربع الرابع من ٢٠٢٢.

حوكمة نماذج واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

في ضوء الأثر الكبير لاحتمالات وأوزان مؤشرات الاقتصاد الكلي على حجم الخسائر الائتمانية المتوقعة، قام البنك باتخاذ المزيد من التدابير لتحسين الاجراءات والرقابة وحوكمة الاطار العام لتوقعات المؤشرات الاقتصادية الكلية واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تقوم لجنة المعيار رقم ٩ للتقارير المالية الدولية والتي تتبع للإدارة التنفيذية العليا للبنك بالإشراف على الإطار العام لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. وللتأكد من دقة وملائمة عملية احتساب الخسائر المتوقعة في ظل ظروف عدم التأكد والتحول، تقوم اللجنة بإجراء مراجعة دورية للمحافظ الائتمانية ومراجعة المدخلات الاقتصادية إلى الإطار العام للاحتساب و قامت بالتوصية بإجراء التغييرات المطلوبة خلال السنة الحالية في هذه المدخلات في ظل المعلومات المناسبة الواردة. وستستمر اللجنة كذلك بمراقبة أداء محافظ البنك للتأكد من أن السلوك الائتماني يتناسب مع سياسات الزيادة الملموسة في مخاطر الائتمان من ما ينعكس على التصنيف الائتماني للعملاء.

٤ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

٤-٩ قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

تم ايضاح سياسية المجموعة الحالية والمتعلقة بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية في ايضاح رقم ٣-١(ب).

٤-١٠ العقارات الاستثمارية

السياسات الحالية للاعتراف وقياس العقارات الاستثمارية تم ايضاحها في ايضاح رقم ٣-٧.

بما أن السوق العقاري قد تعافى بشكل ملحوظ وأصبح نشطا بشكل مرتفع، لم يتم تحديد أي اثر هام على القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٤-١١ تحديث المتطلبات التنظيمية

فيما يلي اللوائح التي أصدرها مصرف الإمارات المركزي للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد ١٩، التي ما زالت فعالة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

- تخفيض الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية إلى النصف لجميع البنوك من ١٤٪ إلى ٧٪،
- من أجل تخفيف الضغط على المؤسسات المالية، سمح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بموجب ورقته الرسمية الصادرة في ٥ أبريل ٢٠٢٠، للبنوك بتطبيق ضوابط احترازية على مخصصات الخسائر المتوقعة بموجب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تهدف الإجراءات الاحترازية إلى تقليل تأثير مخصصات المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على رأس المال التنظيمي، في ضوء التقلبات المتوقعة بسبب أزمة كوفيد-١٩. ستسمح الضوابط للبنوك بإضافة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة الإضافية جزئيا إلى رأس مالها من الشق ١ لغرض حساب نسب كفاية رأس المال. ومع ذلك، يتعين على البنوك عكس هذه الميزة الرأسمالية بطريقة تدريجية على مدى ٥ سنوات (تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤).

تحليل التركزات

يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم ٣٥-ب) (١٠) والذي يبين قطاعات القروض والتسليفات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٤-١٢ الضريبة على الشركات

في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢، أصدرت وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن فرض الضرائب على الشركات والأعمال (القانون) لفرض وتطبيق ضريبة اتحادية على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. تسري الضريبة الاتحادية على الشركات للسنوات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣.

تُفرض ضريبة بنسبة ٩٪ على الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز حد معين يتم تحديده بموجب قرار مجلس الوزراء (من المتوقع أن يكون ٣٧٥,٠٠٠ درهم بناءً على المعلومات الصادرة عن وزارة المالية)، بينما سيخضع الدخل الخاضع للضريبة الذي يقل عن هذا المبلغ لضريبة الشركات بنسبة ٠٪. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من القرارات الأخرى التي لم يتم الانتهاء منها بعد من خلال قرار مجلس الوزراء والتي تعتبر هامة للمنشآت لتحديد وضعها الضريبي والدخل الخاضع للضريبة. لذلك، الي حين صدور هذه القرارات الهامة، اعتبرت المجموعة أن القانون، طبقاً لوضعه الحالي، لم يتم تفعيله بشكل جوهري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من منظور المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ - ضرائب الدخل. ستواصل المجموعة مراقبة توقيت إصدار قرارات مجلس الوزراء الحاسمة لتحديد وضعها الضريبي وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ - ضرائب الدخل.

تعمل المجموعة حاليًا على تقييم التأثير المحتمل على البيانات المالية الموحدة، سواء من منظور الضرائب الحالية أو المؤجلة، بمجرد تطبيق القانون بشكل جوهري.

٤-١٣ العقوبات والتحديثات الاقتصادية

تم فرض عقوبات مختلفة من قبل العديد من الهيئات الدولية على روسيا كنتيجة للنزاع القائم في أوكرانيا، والتي يمكن توسيعها في المستقبل المنظور لتشمل المزيد من الأفراد والكيانات الإضافية ومجموعة أكبر من السلع والخدمات مقارنة بما تم إستهدافه حالياً.

عانت تركيا ومصر من أزمة اقتصادية بما في ذلك نقص العملة الأجنبية ، ومعدل التضخم المتصاعد بسرعة ، وانخفاض قيمة عملاتهما.

قام البنك بتقييم التعرض لهذه الدول ، وأكد عدم وجود تعرضات جوهرية في هذه المناطق.

٥ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

٥-١ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تم تطبيقها ولكن لم يكن لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية في هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة. لم يكن لتطبيق تلك المعايير الجديدة والمعدلة أي تأثير جوهري على المبالغ المعلنة للفترات الحالية والسابقة.

		تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
(أ)	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ الممتلكات والآلات والمعدات والمتعلق بالعائدات قبل الاستخدام المزمع	١ يناير ٢٠٢٢
(ب)	تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ المخصصات والمطلوبات الطارئة والموجودات المحتملة المتعلقة بالعقود المرهقة	١ يناير ٢٠٢٢
(ج)	تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ عمليات دمج الأعمال المتعلقة بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي	١ يناير ٢٠٢٢
(د)	التحسينات السنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢	١ يناير ٢٠٢٢

بخلاف المذكور أعلاه، لا يوجد معايير أخرى أو تعديلات هامة تم تفعيلها للمرة الأولى على السنة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢.

٥-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكم لم يتم تفعيلها بعد

لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الجديدة والمعدلة والتعديلات والتفسيرات التالية التي تم إصدارها ولكن لم يتم تفعيلها بعد

		تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
(أ)	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٨ السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية	١ يناير ٢٠٢٣
(ب)	تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ عقود التأمين	١ يناير ٢٠٢٣
(ج)	تعديل على معيار المحاسبة الدولي ١ وبيان الممارسة ٢ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية	١ يناير ٢٠٢٣
(د)	الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة - تعديل على معيار المحاسبة الدولي ١٢	١ يناير ٢٠٢٣
(هـ)	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ عرض البيانات المالية والمتعلقة بتصنيف المطلوبات على انها متداولة أو غير متداولة	١ يناير ٢٠٢٤
(و)	المطلوبات الإيجارية في حال البيع وإعادة التأجير - تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦	١ يناير ٢٠٢٤

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتعديلاتها في البيانات المالية المرحلية الموحدة في الفترة الأولية التي يصبح فيها التفعيل إلزامي. تقوم الإدارة حالياً بإجراء تقييم لتأثير هذه المعايير والتعديلات.

٦ الموجودات والمطلوبات المالية

٦-١ تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يوضح الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وفقا لتصنيف الأدوات المالية بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	-	-	١٥,٧٦٠,٤٢٩	١٥,٧٦٠,٤٢٩
المستحق من البنوك، بالصافي	-	-	٣,٧٦٦,٥٠٧	٣,٧٦٦,٥٠٧
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	-	-	٧٤,٦٠٧,٨٢١	٧٤,٦٠٧,٨٢١
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	٢٤٧,١٧٠	٦,٤٤٥,٠٠٩	٢,١١٧,٩١٣	٨,٨١٠,٠٩٢
قبولات بنكية	-	-	٨,٥٧٠,٠٤٤	٨,٥٧٠,٠٤٤
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	١,٠٢٤,٠٠٩	-	-	١,٠٢٤,٠٠٩
الموجودات الأخرى، بالصافي	-	-	٧١٠,٠١٠	٧١٠,٠١٠
إجمالي الموجودات المالية	١,٢٧١,١٧٩	٦,٤٤٥,٠٠٩	١٠٥,٥٣٢,٧٢٤	١١٣,٢٤٨,٩١٢
المستحق للبنوك	-	-	٧,٨٣٨,٧٠٤	٧,٨٣٨,٧٠٤
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	-	-	٨١,٠٧٤,٣٧٩	٨١,٠٧٤,٣٧٩
سندات وقروض متوسطة الأجل	-	-	٢,٠٣٤,٠١٩	٢,٠٣٤,٠١٩
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	-	-	٨,٥٧٠,٠٤٤	٨,٥٧٠,٠٤٤
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٩٢٣,٩١١	-	-	٩٢٣,٩١١
المطلوبات الأخرى	-	-	١,٧٠٢,٤٥٠	١,٧٠٢,٤٥٠
إجمالي المطلوبات المالية	٩٢٣,٩١١	-	١٠١,٢١٩,٥٩٦	١٠٢,١٤٣,٥٠٧

	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	-	-	١٤,٦٦٧,٥٨٩	١٤,٦٦٧,٥٨٩
المستحق من البنوك، بالصافي	-	-	٣,١٥٤,٥٩٩	٣,١٥٤,٥٩٩
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	-	-	٧٦,٤٤١,٣٨٥	٧٦,٤٤١,٣٨٥
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	٢٥٦,٩١٠	٥,٩٧٣,٠٩١	٢,٧٦١,٣٢٠	٨,٩٩١,٣٢١
قبولات بنكية	-	-	٧,٣٤١,٢١٠	٧,٣٤١,٢١٠
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	٦٦٦,٧٠٩	-	-	٦٦٦,٧٠٩
الموجودات الأخرى، بالصافي	-	-	٧٩٦,٨٦٣	٧٩٦,٨٦٣
إجمالي الموجودات المالية	٩٢٣,٦١٩	٥,٩٧٣,٠٩١	١٠٥,١٦٢,٩٦٦	١١٢,٠٥٩,٦٧٦
المستحق للبنوك	-	-	٦,١٢٠,٢١٤	٦,١٢٠,٢١٤
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	-	-	٨٢,٧٢١,٦٦٩	٨٢,٧٢١,٦٦٩
سندات وقروض متوسطة الأجل	-	-	٢,٥٨٤,٤٩٠	٢,٥٨٤,٤٩٠
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	-	-	٧,٣٤١,٢١٠	٧,٣٤١,٢١٠
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٥٤٧,٥٣٠	-	-	٥٤٧,٥٣٠
المطلوبات الأخرى	-	-	١,٢٨٠,٧٧٦	١,٢٨٠,٧٧٦
إجمالي المطلوبات المالية	٥٤٧,٥٣٠	-	١٠٠,٠٤٨,٣٥٩	١٠٠,٥٩٥,٨٨٩

٦ الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

٦-٢ قياس القيمة العادلة – النظام المتدرج للقيمة العادلة

يبين الجدول أدناه مستويات القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في مستويات مختلفة ضمن النظام المتدرج للقيمة العادلة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	المستوى ١ ألف درهم	المستوى ٢ ألف درهم	المستوى ٣ ألف درهم	إجمالي القيمة العادلة ألف درهم
الاستثمارات				
أسهم حقوق ملكية ومحافظ	٦٠,٠٧٢	١١٧,٧٥٢	٢٦٤,١١٥	٤٤١,٩٣٩
الأوراق المالية ذات الأسعار الثابتة والمتغيرة	٥,١٣٦,٥٠٠	١,١١٣,٧٤٠	-	٦,٢٥٠,٢٤٠
القيمة السوقية الموجبة للعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية والمشتقات الأخرى				
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	١,٠٠٩,٥٩٨	-	١,٠٠٩,٥٩٨
محتفظ بها كأداة تحوط للقيمة العادلة	-	١٤,٤١١	-	١٤,٤١١
محتفظ بها كأداة تحوط للتدفقات النقدية	-	-	-	-
القيمة السوقية السالبة للعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية والمشتقات الأخرى				
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	(٩١٨,٥٨٠)	-	(٩١٨,٥٨٠)
محتفظ بها كأداة تحوط للقيمة العادلة	-	(٥,٣٣١)	-	(٥,٣٣١)
محتفظ بها كأداة تحوط للتدفقات النقدية	-	-	-	-
	٥,١٩٦,٥٧٢	١,٣٣١,٥٩٠	٢٦٤,١١٥	٦,٧٩٢,٢٧٧

٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
الاستثمارات				
أسهم حقوق ملكية ومحافظ	٥٤,١٠٧	-	٢٨١,٣٨٩	٣٣٥,٤٩٦
الأوراق المالية ذات الأسعار الثابتة والمتغيرة	٤,٤١٧,١٩٢	١,٤٧٧,٣١٣	-	٥,٨٩٤,٥٠٥
القيمة السوقية الموجبة للعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية والمشتقات الأخرى				
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	٦٦٣,٩٤٤	-	٦٦٣,٩٤٤
محتفظ بها كأداة تحوط للقيمة العادلة	-	٢,١٦٤	-	٢,١٦٤
محتفظ بها كأداة تحوط للتدفقات النقدية	-	٦٠١	-	٦٠١
القيمة السوقية السالبة للعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية والمشتقات الأخرى				
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	(٥٤١,٣٢٩)	-	(٥٤١,٣٢٩)
محتفظ بها كأداة تحوط للقيمة العادلة	-	(٣,٩٥٩)	-	(٣,٩٥٩)
محتفظ بها كأداة تحوط للتدفقات النقدية	-	(٢,٢٤٢)	-	(٢,٢٤٢)
	٤,٤٧١,٢٩٩	١,٥٩٦,٤٩٢	٢٨١,٣٨٩	٦,٣٤٩,١٨٠

٦ الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

٦-٢ قياس القيمة العادلة – النظام المتدرج للقيمة العادلة (تابع)

يبين الجدول التالي التسوية للأدوات التي تقاس بالقيمة العادلة (موجودات) ومصنفة ضمن المستوى ٣:

	٢٠٢٢ **ألف درهم**	٢٠٢١ ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	**٢٨١,٣٨٩**	٣٠٠,٣٤٧
الإضافات / التحويلات	**١,٦٥١**	١,٩٦٠
التسويات والتعديلات الأخرى	**(١٨,٩٢٥)**	(٢٠,٩١٨)
الرصيد في نهاية السنة	**٢٦٤,١١٥**	٢٨١,٣٨٩

تشتمل الأدوات المالية من المستوى ٣ على استثمارات الأسهم الخاصة ، وتستند تقييماتها إلى آخر صافي أصول تم نشره من قبل مدير الصندوق. إن حساسية التأثير كنتيجة للتغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية تحت المستوى ٣ ، بسبب التغير المعقول المحتمل في مؤشرات حقوق الملكية ، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى ، هي كما يلي:

	المستوى الافتراضي للتغيير %	**٢٠٢٢** **التأثير على التغيير في القيمة العادلة** **الف درهم**	٢٠٢١ ألتاثير على التغيير في القيمة العادلة الف درهم
التحول التصاعدي	٥٪	**١٣,٢٠٦**	١٤,٠٦٩
التحول المنخفض	٥٪	**(١٣,٢٠٦)**	(١٤,٠٦٩)

ان القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية (الغير مسجلة بالقيمة العادلة) لا تختلف بشكل كبير عن قيمتها العادلة.

خلال السنة لم يكن هناك اي تحويلات بين المستوى ١ ، المستوى ٢ والمستوى ٣ من مستويات القيمة العادلة أعلاه. كما أنه لم يكن هناك أية تغيرات في أساليب التقييم المستخدمة فيما يتعلق بتقييم الأدوات المالية خلال السنة الحالية او السنة السابقة.

٦-٣ قياس القيمة العادلة – التحوط

قامت المجموعة بتحوط القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية ذات السعر الثابت. بلغ صافي القيمة العادلة الإيجابية المجمعة للمكونات المحوطة ٩,٠٨ مليون درهم (٢٠٢١: صافي سلبي ١,٧٩ مليون درهم) بمبلغ إسمي إجمالي قدره ٢,٧٧٧,١ مليون درهم (٢٠٢١: ١٥٧,١ مليون درهم). لا يوجد لدى المجموعة تحوطات للتدفقات النقدية كما في تاريخ المحاسبة. راجع إيضاح رقم ٣١ لمزيد من التفاصيل.

٧ النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي

	٢٠٢٢ **ألف درهم**	٢٠٢١ ألف درهم
النقد في الصندوق	**٨٣٠,٦٩٢**	٧٩٦,١٠٤
الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي		
- الاحتياطيات القانونية و الإيداعات الأخرى	**١٣,٥٢٩,٧٣٧**	١٣,٨٧١,٤٨٥
- شهادات إيداع متداولة	**١,٤٠٠,٠٠٠**	-
	١٥,٧٦٠,٤٢٩	١٤,٦٦٧,٥٨٩

إعتباراً من ٢٨ اكتوبر ٢٠٢٠، أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أنظمة جديدة تتعلق بمتطلبات الاحتياطيات القانونية للمؤسسات المالية المرخصة للحصول على الإيداعات. طبقاً للنظام الجديد، يسمح للمؤسسات المالية المرخصة للحصول على الإيداعات باستخدام مبلغ الاحتياطي القانوني المحتفظ به لدى مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي في اي يوم حتى نسبة ١٠٠٪ من أجل التسويات اليومية او للتعامل مع أي تأرجح في نسب الفائدة قصيرة الأمد في الأسواق المالية، مع التاكيد على الحفاظ على معدل الاحتياطي القانوني المطلوب الاحتفاظ به لمدة ١٤ يوماً. يتغير مستوى الاحتياطيات القانونية بشكل دوري بحسب متطلبات الأعمال و تعليمات المصرف المركزي.

يتم تصنيف النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي ضمن المرحلة الأولى بحسب تصنيفات المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وعلى جميع الأحوال هذه مخاطر ائتمانية منخفضة ولم يكن هناك خسائر ائتمانية متوقعة وعليه لم يتم الاعتراف بأي مخصصات.

٨ المستحق من البنوك، بالصافي

	٢٠٢٢ **ألف درهم**	٢٠٢١ ألف درهم
الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب	**٢,٨٠٠,٩١٩**	١,٨٣٦,٢٩٦
الإيداعات قصيرة الأجل وتحت الطلب	**٤٨٠,٤٥٣**	٥٨٥,٣٠٠
القروض للبنوك	**٤٨٦,٣٠٨**	٧٣٥,٠٥٩
إجمالي المستحق من البنوك	**٣,٧٦٧,٦٨٠**	٣,١٥٦,٦٥٥
ناقصاً: مخصصات انخفاض القيمة	**(١,١٧٣)**	(٢,٠٥٦)
صافي المستحق من البنوك	**٣,٧٦٦,٥٠٧**	٣,١٥٤,٥٩٩
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**٧٧,٥٤٥**	١٩٧,٩٨٢
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**٣,٦٨٨,٩٦٢**	٢,٩٥٦,٦١٧
	٣,٧٦٦,٥٠٧	٣,١٥٤,٥٩٩

يتم تصنيف المستحق من البنوك تحت المرحلة الأولى بحسب تصنيفات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ .

٩ القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي

تتألف محفظة القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي مما يلي :

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
بالتكلفة المطفأة		
القروض والتسليفات		
سحوبات على المكشوف	٧,٢١٧,٨٣٨	٨,٦٥٣,٥٣٢
قروض	٥٤,٥٤٧,٣٦٩	٥٤,٣٩٣,٥٣٦
تسليفات مقابل خطابات ائتمان وإيصالات أمانة	٢,٥٩٣,٧٣٨	٢,١٨٨,٤٥٩
كمبيالات مخصومة	٣,٤٥٤,٢٩٦	٢,٣٦٦,٨٠٥
إجمالي القروض والتسليفات	٦٧,٨١٣,٢٤١	٦٧,٦٠٢,٣٣٢
التمويل الإسلامي		
المرابحة والتورق	٤,٧٩٣,٢٨٥	٤,٩٤١,٥١٦
الاجارة	٦,٢٩٩,٧٥٨	٧,٥٦٥,٦١٣
أخرى	٧١٣,٤٥٤	٣٥٥,٧٤٢
إجمالي التمويل الإسلامي	١١,٨٠٦,٤٩٧	١٢,٨٦٢,٨٧١
إجمالي القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	٧٩,٦١٩,٧٣٨	٨٠,٤٦٥,٢٠٣
ناقصاً: مخصصات خسائر انخفاض القيمة	(٥,٠١١,٩١٧)	(٤,٠٢٣,٨١٨)
صافي القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	٧٤,٦٠٧,٨٢١	٧٦,٤٤١,٣٨٥

فيما يلي تحليل التغيرات في إجمالي القيمة المدرجة ومخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة العائدة لها:

	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
إجمالي القيمة المدرجة في ١ يناير ٢٠٢٢	٦٧,١٢٨,٦٨٦	٧,٢٣٤,٤١٤	٦,١٠٢,١٠٣	٨٠,٤٦٥,٢٠٣
صافي التحويل بين المراحل	(٢,٢٠٠,١٧٠)	١,٤١٢,٢٢٨	٧٨٧,٩٤٢	-
صافي الإضافات / (المدفوعات)	١,٢٧٠,٢٦٢	(١,٣٠٤,٥٥٩)	(٥٦٥,٦٤١)	(٥٩٩,٩٣٨)
المبالغ التي تم شطبها	-	-	(٢٤٥,٥٢٧)	(٢٤٥,٥٢٧)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٦٦,١٩٨,٧٧٨	٧,٣٤٢,٠٨٣	٦,٠٧٨,٨٧٧	٧٩,٦١٩,٧٣٨

	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢٢	٥٩٥,٣٢٤	٦٦٢,٩٦٤	٢,٧٦٥,٥٣٠	٤,٠٢٣,٨١٨
صافي التحويل بين المراحل	(٣٣,٨١١)	(٢٠,٧٠٣)	٥٤,٥١٤	-
صافي (المعكوسات) / المخصصات المقتطعة	(٥٤,٨٣٧)	٩٨,٢١٧	١,٢٩٨,١٤٠	١,٣٤١,٥٢٠
المبالغ المستردة	-	-	(١٠٧,٨٩٤)	(١٠٧,٨٩٤)
المبالغ التي تم شطبها	-	-	(٢٤٥,٥٢٧)	(٢٤٥,٥٢٧)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٥٠٦,٦٧٦	٧٤٠,٤٧٨	٣,٧٦٤,٧٦٣	٥,٠١١,٩١٧

٩ القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي (تابع)

	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
إجمالي القيمة المدرجة في ١ يناير ٢٠٢١	٥٥,٥٠٦,٠٠٨	٨,٣٧٧,٧٢٦	٥,١٦٥,٥٦٥	٦٩,٠٤٩,٢٩٩
صافي التحويل بين المراحل	(١,٩٧١,٢٥٦)	٣٣٦,١١٩	١,٦٣٥,١٣٧	-
صافي الإضافات / (المدفوعات)	١٣,٥٩٣,٩٣٤	(١,٤٧٩,٤٣١)	٢٧٣,٨٢٤	١٢,٣٨٨,٣٢٧
المبالغ التي تم شطبها	-	-	(٩٧٢,٤٢٣)	(٩٧٢,٤٢٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٦٧,١٢٨,٦٨٦	٧,٢٣٤,٤١٤	٦,١٠٢,١٠٣	٨٠,٤٦٥,٢٠٣

	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢١	٦٥٢,٩٧٦	٥١٧,٩٢٣	٢,٥٨٩,٨٢٨	٣,٧٦٠,٧٢٧
صافي التحويل بين المراحل	(٢,٩٧٤)	(٩٤,١٢٠)	٩٧,٠٩٤	-
صافي (المعكوسات) / المخصصات المقتطعة	(٥٤,٦٧٨)	٢٣٩,١٦١	١,١٣١,٩٧٠	١,٣١٦,٤٥٣
المبالغ المستردة	-	-	(٨٠,٩٣٩)	(٨٠,٩٣٩)
المبالغ التي تم شطبها	-	-	(٩٧٢,٤٢٣)	(٩٧٢,٤٢٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٥٩٥,٣٢٤	٦٦٢,٩٦٤	٢,٧٦٥,٥٣٠	٤,٠٢٣,٨١٨

يحتوي صافي المخصصات المقتطعة على الفوائد المعلقة.

لقد تم بيان تركزات القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي حسب القطاع الاقتصادي في إيضاح رقم ٣٥ (ب).

قامت المجموعة بالتحوط للقيمة العادلة لبعض القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ذات سعر فائدة ثابت. بلغت القيمة الدفترية لهذه القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ٣٠,٨مليون درهم (٢٠٢١: ٤٥,٦ مليون درهم). بلغ صافي القيمة العادلة السالبة للمكونات المتحوطة ٠,٤ مليون درهم (٢٠٢١: صافي القيمة العادلة الموجبة ١,٩ مليون درهم).

١٠ الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي

	الإمارات العربية المتحدة	دول مجلس التعاون الخليجي	دولية	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو ألخسائر:				
أسهم غير مدرجة	١,٨٣٧	-	٢٤٥,٣٣٣	٢٤٧,١٧٠
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:				
أسهم مدرجة	٦٠,٠٧٢	-	-	٦٠,٠٧٢
أسهم غير مدرجة ومحفظة المحافظ	١١٧,٧٥٣	-	١٦,٩٤٤	١٣٤,٦٩٧
سندات دين ذات سعر ثابت				
- حكومية	١,٩٠٧,١٧٣	٥٨٢,٨٨٠	٨١٦,٦٨٠	٣,٣٠٦,٧٣٣
- أخرى	٧٢٨,٦١٠	٢٩٧,٠٦٦	١,٧٣٦,٤٨٨	٢,٧٦٢,١٦٤
سندات دين غير حكومية ذات سعر متغير	١٤٦,١٨٥	-	٣٥,١٥٨	١٨١,٣٤٣
محتفظ بها بالتكلفة المطفأة:				
سندات دين ذات سعر ثابت				
- حكومية	١,٥٩٩,٥٠٥	١٢٤,٣٦٣	١٠٩,٩٣٩	١,٨٣٣,٨٠٧
- أخرى	٧٣,٠٩٩	-	١٦٥,٠٢٦	٢٣٨,١٢٥
سندات دين غير حكومية ذات سعر متغير	-	٤٥,٩٩٨	-	٤٥,٩٩٨
	٤,٦٣٤,٢٣٤	١,٠٥٠,٣٠٧	٣,١٢٥,٥٦٨	٨,٨١٠,١٠٩
ناقصا: الخسائر الائتمانية المتوقعة للسندات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة				(١٧)
				٨,٨١٠,٠٩٢
٣١ ديسمبر٢٠٢١				
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو ألخسائر:				
أسهم غير مدرجة	١,٨٣٧	-	٢٥٥,٠٧٣	٢٥٦,٩١٠
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:				
أسهم مدرجة	٥٤,١٠٧	-	-	٥٤,١٠٧
أسهم غير مدرجة ومحفظة المحافظ	-	-	٢٤,٤٧٩	٢٤,٤٧٩
سندات دين ذات سعر ثابت				
- حكومية	١,٨٠٣,٨٥١	٧٤٧,٦٨٠	٦٤١,٦٩٣	٣,١٩٣,٢٢٤
- أخرى	٩٠٩,٤٣٠	١٨٢,٦٥٦	١,٣٨٤,٢٤٣	٢,٤٧٦,٣٢٩
سندات دين غير حكومية ذات سعر متغير	١٦٦,١٨٣	-	٥٨,٧٦٩	٢٢٤,٩٥٢
محتفظ بها بالتكلفة المطفأة:				
سندات دين ذات سعر ثابت				
- حكومية	٢,٧٦١,٣٢٠	-	-	٢,٧٦١,٣٢٠
- أخرى	-	-	-	-
سندات دين غير حكومية ذات سعر متغير	-	-	-	-
	٥,٦٩٦,٧٢٨	٩٣٠,٣٣٦	٢,٣٦٤,٢٥٧	٨,٩٩١,٣٢١
ناقصا: الخسائر الائتمانية المتوقعة للسندات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة				-
				٨,٩٩١,٣٢١

تتضمن الإستثمارات في سندات الدين ذات السعر الثابت والمتغير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، سندات بقيمة ٣,٣ مليار درهم (٢٠٢١: ٢,٦ مليار درهم) إستثمارات مرهونة ضمن اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك.

بلغ صافي الأرباح من بيع استثمارات في سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ٠,٤ مليون درهم (٢٠٢١: ٥٣,٠ مليون درهم).

١٠ الأوراق المالية الاستثمارية (تابع)

١٠-١ التصنيف الإئتماني لسندات الدين ذات السعر الثابت والمتغير:

يبين الجدول أدناه التصنيف الائتماني لسندات الدين ذات السعر الثابت والمتغير:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
مصنفة Aaa إلى Aa3	**٢,٩٦٦,٧٤٢**	٢,٦٤١,٧٠٢
مصنفة A1 إلى A3	**٢,٦١٠,٨١٣**	٢,٣٤٥,٦٩٣
مصنفة Baa1 إلى Baa3	**٦٤٩,٧٨٩**	٣٦٢,٦٤٠
مصنفة ما دون Baa3 أوغير مصنفة - حكومية	**٢,٠٣٨,٦٤٣**	٢,٨٨٥,٢٧٣
مصنفة ما دون Baa3 - أخرى	**١٠٢,١٨٣**	٤٢٠,٥١٧
	---	---
	٨,٣٦٨,١٧٠	٨,٦٥٥,٨٢٥
	=======	=======

تمثل التصنيفات اعلاه التصنيفات المعتمدة من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني بحسب إرشادات بازل ٣.

١١ الإستثمار في شركة زميلة

تم تطبيق محاسبة حقوق الملكية باستخدام المعلومات الادارية المتوفرة بتاريخ اعداد البيانات المالية.

فيما يلي المعلومات المالية المجمعة للشركة الزميلة:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
في ١ يناير	**٩٥,٠٥١**	٨٨,٥١٤
الحصة من أرباح الشركة الزميلة	**٨,٥٨٣**	١١,٥٢٩
توزيعات ارباح مستلمة	**(٧,٩٨٤)**	(٣,٩٩٢)
الحصة في مكافأة أعضاء مجلس الإدارة من الشركة الزميلة	**(٩٠٩)**	(٦٠٤)
التغيرات الأخرى في حقوق الملكية	**(١,٨٢٥)**	(٣٩٦)
	---	---
في ٣١ ديسمبر	**٩٢,٩١٦**	٩٥,٠٥١
	======	======

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات	**١,٥٣١,٤٢٨**	١,٥٤١,١٨٩
المطلوبات	**١,٠٠٧,٩٥٩**	١,٠٠٥,٦٩٠
	---	---
صافي الموجودات	**٥٢٣,٤٦٩**	٥٣٥,٤٩٩
	---	---
الإيرادات	**٦٢,٧٧٣**	٨٤,٨٩٨

١٢ العقارات الاستثمارية، بالصافي

كانت الحركة في العقارات الاستثمارية خلال السنة كالتالي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة		
في ١ يناير	**٣٥٦,٥٧٩**	٣٤٧,٨٩٩
الإضافات	**-**	-
المحول (إلى) / من الممتلكات والمعدات	**(٧٧)**	٨,٦٨٠
الإستبعادات	**-**	-
في ٣١ ديسمبر	**٣٥٦,٥٠٢**	٣٥٦,٥٧٩
الاستهلاك		
في ١ يناير	**١٦٥,١٧٣**	١٥٦,٤٣٠
المحمل على السنة	**٥,٦٣٨**	٤,٠٥١
المحول (إلى) / من الممتلكات والمعدات	**(٧٧)**	٤,٦٩٢
الإستبعادات	**-**	-
في ٣١ ديسمبر	**١٧٠,٧٣٤**	١٦٥,١٧٣
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر:	**١٨٥,٧٦٨**	١٩١,٤٠٦

تتألف العقارات الإستثمارية من الأبنية. بلغت إيرادات الإيجارات من العقارات الإستثمارية والمؤجرة كإيجار تشغيلي في الإيرادات الأخرى ١٥,٠ مليون درهم (٢٠٢١: ١٤,٢مليون درهم).

بلغت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ٢٥٦,٢ مليون درهم. لقد تم تصنيف العقارات الاستثمارية ضمن المستوى ٣ من مستويات قياس القيمة العادلة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، قامت المجموعة بإجراء تقييمات خارجية لجميع العقارات الاستثمارية. يتم التقييم من قبل مقيمين محترفين يحملون مؤهلات مهنية معترف بها وذات صلة ولديهم خبرة حديثة في موقع وفئة العقارات الاستثمارية التي يتم تقييمها. استندت التقييمات إلى الدخل (الاستثمار) والسوق كطريقة للتقييم. ومن أجل تقييم العقارات الاستثمارية، يتم استخدام دخل الإيجار ودخل الإيجار المقدر للسوق. إن أية حركة جوهرية في الافتراضات المستخدمة للتقييم العادل للعقارات الاستثمارية مثل العوائد ونمو الإيجارات ونسبة العقارات الشاغرة... إلخ. يتوقع أن ينتج عنها قيمة عادلة تختلف بشكل جوهري (أقل أو أعلى) لهذه الموجودات. قامت المجموعة بتثبيت انخفاض في القيمة بمبلغ لا شيء (٢٠٢١: لا شيء).

١٣ الممتلكات والمعدات

	الأراضي المملوكة والمباني ألف درهم	التحسينات على العقارات المستأجرة ألف درهم	الأثاث والمعدات والسيارات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
التكلفة					
في ١ يناير ٢٠٢٢	٢٨٧,١٢٩	٤٢,٦٥٢	٥٠٨,٠٠٥	٤٣,١٧٣	٨٨٠,٩٥٩
إضافات خلال السنة	-	-	١٢٢	٧٧,٣٥٥	٧٧,٤٧٧
التحويلات	٧٧	٣,٠٤٢	٥٣,٩١٣	(٥٦,٩٥٥)	٧٧
استبعادات / مشطوبات	-	(٦,٢٨١)	(٦٦,٧٦٢)	-	(٧٣,٠٤٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٢٨٧,٢٠٦	٣٩,٤١٣	٤٩٥,٢٧٨	٦٣,٥٧٣	٨٨٥,٤٧٠
الاستهلاك					
في ١ يناير ٢٠٢٢	١٣٦,٠٦٢	٣٤,٥٦٩	٤٠٠,٩٠٣	-	٥٧١,٥٣٤
التحويلات	٧٧	-	-	-	٧٧
المحمل على السنة	٢,٦١٨	١,٦١١	٢٥,٩٠١	-	٣٠,١٣٠
على الاستبعادات	-	(٦,٢٧٤)	(٦٤,٢٤٨)	-	(٧٠,٥٢٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٣٨,٧٥٧	٢٩,٩٠٦	٣٦٢,٥٥٦	-	٥٣١,٢١٩
صافي القيم الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٤٨,٤٤٩	٩,٥٠٧	١٣٢,٧٢٢	٦٣,٥٧٣	٣٥٤,٢٥١

	الأراضي المملوكة والمباني ألف درهم	التحسينات على العقارات المستأجرة ألف درهم	الأثاث والمعدات والسيارات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
التكلفة					
في ١ يناير ٢٠٢١	٢٩٢,٥٣٥	٤١,٩٧٦	٤٩٢,٨٠٥	٢٢,٢٢٦	٨٤٩,٥٤٢
إضافات خلال السنة	١٥٨	٢٩٧	١,٦٧٠	٥١,٣٦٧	٥٣,٤٩٢
التحويلات	(٥,٥٦٤)	٣٧٩	٢٢,٤٦١	(٢٥,٩٥٦)	(٨,٦٨٠)
استبعادات / مشطوبات	-	-	(٨,٩٣١)	(٤,٤٦٤)	(١٣,٣٩٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٨٧,١٢٩	٤٢,٦٥٢	٥٠٨,٠٠٥	٤٣,١٧٣	٨٨٠,٩٥٩
الاستهلاك					
في ١ يناير ٢٠٢١	١٣٨,٣٣٦	٣٣,١٥٧	٣٨٨,٠٢٤	-	٥٥٩,٥١٧
التحويلات	(٤,٦٩٢)	-	-	-	(٤,٦٩٢)
المحمل على السنة	٢,٤١٨	١,٤١٢	٢١,٧٦٤	-	٢٥,٥٩٤
على الاستبعادات	-	-	(٨,٨٨٥)	-	(٨,٨٨٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٣٦,٠٦٢	٣٤,٥٦٩	٤٠٠,٩٠٣	-	٥٧١,٥٣٤
صافي القيم الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٥١,٠٦٧	٨,٠٨٣	١٠٧,١٠٢	٤٣,١٧٣	٣٠٩,٤٢٥

قامت المجموعة بتقييم اذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة أصل واستنتجت عدم وجود مؤشر لإنخفاض القيمة.

١٤ الموجودات الأخرى، بالصافي

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
فوائد مدينة	**٥١٦,٠٠٦**	٣٤٨,٨٥٠
ذمم مدينة ومدفوعات مقدماً	**٢٣١,١٧٦**	٤٧٥,٦٩٨
ممتلكات مستحوذة من خلال سداد ديون- متاحة للبيع، بالصافي	**٢,١٥٥,٣١٢**	١,٥٢٩,٣٥٣
	٢,٩٠٢,٤٩٤	٢,٣٥٣,٩٠١

تم الحصول على الممتلكات التي تم الاستحواذ عليها لتسوية الديون من أجل إنهاء القرض. خلال السنة تم استقطاع مخصصات لخسائر انخفاض القيمة بلغت ٣٨,٦ مليون درهم (٢٠٢١: ٤٠,٩ مليون درهم) للممتلكات المستحوذة من خلال سداد ديون.

١٥ المستحق للبنوك

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
ودائع متداولة وودائع تحت الطلب	**٢٨٩,٠٣٧**	٢٠٨,٠٤٨
قروض لأجل	**٧,٥٤٩,٦٦٧**	٥,٩١٢,١٦٦
	٧,٨٣٨,٧٠٤	٦,١٢٠,٢١٤

١٦ ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء

	٢٠٢٢	٢٠٢١
ودائع العملاء	**ألف درهم**	ألف درهم
حسابات جارية وتحت الطلب	**٣٠,٣٢٩,٢٦٥**	٢٧,٦٩٢,١٧١
حسابات توفير	**٤,٠١٩,٩٠٨**	٤,١٨٨,٢٥٩
ودائع لأجل	**٣٥,٠٤٤,٢٥٢**	٣٣,٦٨٩,٣٧١
	٦٩,٣٩٣,٤٢٥	٦٥,٥٦٩,٨٠١
الودائع الإسلامية للعملاء		
حسابات جارية وتحت الطلب	**٣,٤٩٤,٦٠٩**	٤,٨٨١,٤٣٩
حسابات توفير مضاربه	**٥٥١,٢١٧**	٥٨٨,٢٦٢
ودائع استثمارية ووكالة	**٧,٦٣٥,١٢٨**	١١,٦٨٢,١٦٧
	١١,٦٨٠,٩٥٤	١٧,١٥١,٨٦٨
إجمالي ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	**٨١,٠٧٤,٣٧٩**	٨٢,٧٢١,٦٦٩

١٦ ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء (تابع)

	٢٠٢٢	٢٠٢١
حسب القطاع:	**ألف درهم**	ألف درهم
حكومية	**١٤,٦٠٥,١٨١**	١٧,٥٨٢,٥٣٩
شركات	**٣٥,٠٠٩,٢٢٢**	٣٧,٤٣٥,٤٥٧
أفراد	**٣١,٤٥٩,٩٧٦**	٢٧,٧٠٣,٦٧٣
	٨١,٠٧٤,٣٧٩	٨٢,٧٢١,٦٦٩

١٧ سندات و قروض متوسطة الأجل

		٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم	**تغيرات نقدية ألف درهم**	**تغيرات غير نقدية ألف درهم**	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف درهم**
القرض الجماعي	١٧-١	٦٢١,٨٥٢	**-**	**٩٧١**	**٦٢٢,٨٢٣**
إتفاقيات إعادة الشراء -١	١٧-٢	٥٥١,٤٤٢	**(٥٥١,٤٤٢)**	**-**	**-**
إتفاقيات إعادة الشراء -٢	١٧-٢	-	**-**	**-**	**-**
إتفاقيات إعادة الشراء -٣	١٧-٢	١,١٣٥,٧٢١	**-**	**-**	**١,١٣٥,٧٢١**
سندات يورو متوسطة الأجل	١٧-٣	٢٧٥,٤٧٥	**-**	**-**	**٢٧٥,٤٧٥**
المجموع		٢,٥٨٤,٤٩٠	**(٥٥١,٤٤٢)**	**٩٧١**	**٢,٠٣٤,٠١٩**

		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف درهم	تغيرات نقدية ألف درهم	تغيرات غير نقدية ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم
القرض الجماعي	١٧-١	٦٢٠,٨١٨	-	١,٠٣٤	٦٢١,٨٥٢
إتفاقيات إعادة الشراء -١	١٧-٢	٥٥١,٤٤٢	-	-	٥٥١,٤٤٢
إتفاقيات إعادة الشراء -٢	١٧-٢	٥٩١,٧٩٩	(٥٩١,٧٩٩)	-	-
إتفاقيات إعادة الشراء -٣	١٧-٢	-	١,١٣٥,٧٢١	-	١,١٣٥,٧٢١
سندات يورو متوسطة الأجل	١٧-٣	-	٢٧٥,٤٧٥	-	٢٧٥,٤٧٥
المجموع		١,٧٦٤,٠٥٩	٨١٩,٣٩٧	١,٠٣٤	٢,٥٨٤,٤٩٠

١٧-١ *القرض الجماعي*

في أغسطس ٢٠١٩، قامت المجموعة بالدخول في اتفاقية قرض مشترك تبلغ قيمته ١٧٠ مليون دولار أمريكي (٦٢٤,٤ مليون درهم) وتم تسعير هذا القرض بنسبة سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن (ليبور) لمدة ستة أشهر زئدا ١٣٥ نقطة أساس لمدة استحقاق تبلغ ٥ سنوات مع وجود خيار تجديد القرض على اساس نصف سنوي وتنتهي فترة استحقاقه التعاقدية في اغسطس ٢٠٢٤.

١٧-٢ *اتفاقيات إعادة شراء*

دخلت المجموعة في عدة معاملات إعادة شراء للحصول على تمويل مقابل بيع سندات دين. فيما يلي تفاصيل معاملات إعادة الشراء:

	تاريخ الشراء	**تاريخ الإستحقاق**	**المبلغ (مليون دولار امريكي)**	**المبلغ (مليون درهم)**
إتفاقيات إعادة الشراء -١	يوليو ٢٠١٢	يوليو ٢٠٢٢	١٥٠,١	٥٥١,٤
إتفاقيات إعادة الشراء -٢	يونيو ٢٠١٦	يوليو ٢٠٢١	١٦١,١	٥٩١,٨
إتفاقيات إعادة الشراء -٣	يونيو ٢٠٢١	يونيو ٢٠٢٦	٣٠٩,٢	١,١٣٥,٧

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بلغت القيمة العادلة لسندات الدين المرهونة مقابل اتفاقيات اعادة الشراء ما مقداره ١,٢٦٥,١ مليون درهم (٣٤٤,٤ مليون دولار أمريكي) (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢,٠٩٥,٩ مليون درهم (٥٧٠,٦ مليون دولار أمريكي)).

١٧ سندات و قروض متوسطة الأجل (تابع)

١٧-٣ *سندات متوسطة الأجل*

في يوليو ٢٠٢١، أصدر البنك سندات تجارية بقيمة ٥٠ مليون دولار امريكي (١٨٣,٧ مليون درهم)، وتم تسعير هذه السندات بنسبة سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن (ليبور) لمدة ثلاثة أشهر زئدا ١٣٠ نقطة أساس وتستحق هذه السندات في ٨ يوليو ٢٠٢٦.

في سبتمبر ٢٠٢١، أصدر البنك سندات تجارية بقيمة ٢٥ مليون دولار امريكي (٩١,٨ مليون درهم)، وتم تسعير هذه السندات بنسبة سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن (ليبور) لمدة ثلاثة أشهر زئدا ١٣٠ نقطة أساس وتستحق هذه السندات في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٦.

١٨ المطلوبات الأخرى

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
فوائد دائنة	**٤٩٨,٦٠٢**	٢٢٣,٠١٢
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	**٥٣,٨٨٥**	٥٤,١٩٠
ذمم دائنة	**٤٣٧,٣٠٥**	٤٢٥,٤١٩
مصروفات مستحقة	**١٨٢,٢٦٠**	١٣٦,٨٦٥
شيكات إدارية	**٥٣٠,٣٩٨**	٤٤١,٢٩٠
دخل رسوم غير مكتسبة وحسابات دائنة برسم التحصيل	**٤٨,٥٧٨**	٤٩,٤٩٣
	١,٧٥١,٠٢٨	١,٣٣٠,٢٦٩

بناءً على حساب الالتزمات الاكتوارية لاستحقاقات نهاية الخدمة للموظفين، بلغت الالتزمات ضمن جدول الامتيازات المعرفة ٥٣,٩ مليون درهم (٢٠٢١: ٥٤,٢ مليون درهم). بلغت الخسائر الاكتوارية ٣,٩ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٠٢١: خسائر ٢,٤ مليون درهم) تم الاعتراف بها مباشرة في الدخل الشامل الآخر ضمن الخسائر الاكتوارية المترتبة على استحقاقات التقاعد.

يوضح الجدول ادناه الحركة في مكافأة نهاية الخدمة للموظفين:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
الأرصدة كما في ١ يناير	**٥٤,١٩٠**	٤٩,٩٤١
المصروف خلال السنة	**٦,٤٦١**	١٠,٣٩٧
خسائر اكتوراية في الإيرادات الشاملة الأخرى	**٣,٨٨٩**	٢,٣٦٧
المكافأت المدفوعة والتعديلات خلال السنة	**(١٠,٦٥٥)**	(٨,٥١٥)
الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر	**٥٣,٨٨٥**	٥٤,١٩٠

١٩ حقوق المساهمين

١٩-١ رأس المال
يتألف رأسمال الأسهم العادية المدفوع والمصرح به بالكامل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من ٢,٨٠٢,٧٣٣,٩٦٨ سهم عادي قيمة كل سهم ١ درهم *(٢٠٢١: ٢,٨٠٢,٧٣٣,٩٦٨ سهم قيمة كل سهم ١ درهم)*. لم يكن هناك أي تغير في رأسمال الأسهم العادية المصرح به خلال السنة.

١٩-٢ سندات راس المال الشق الأول
في ٢١ أكتوبر ٢٠٢٠ أصدرت المجموعة سندات رأس المال من الشق الأول بلغت ٦٠٠ مليون دولا أمريكي (٢,٢٠٣,٨ مليون درهم) وبسعر فائدة سنوي مقداره ٦,٠٠٪. ان هذه السندات غير قابلة للاستدعاء لمدة ٦ سنوات و هي مدرجة في يورونكست دبلن و ناسداك دبي.

سندات رأس المال من الشق الأول هي سندات دائمة ثانوية غير مضمونة. تحتفظ المجموعة بحق عدم سداد أي عائد بناءً على تقديرها الخاص. لا يحق لحامل تلك السندات المطالبة بالعائد، ولا يعد اختيار البنك عدم سداد العائد حالة من حالات العجز عن السداد.

ان المعالجة المحاسبية لهذه السندات هي بحسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ عرض الأدوات المالية. بحسب هذا المعيار ان هذه السندات تصنف كأداة حقوق ملكية وأن الفوائد التي تدفع على هذه السندات تحتسب كخصم من الأرباح المستبقاة. كما ان المعالجة المحاسبية لتكلفة قيد هذه السندات تحتسب كخصم من حقوق الملكية. ان هذه التكاليف هي تكاليف إضافية مرتبطة مباشرة بقيد يخص حقوق الملكية وإلا كان من الممكن تجنبه.

١٩-٣ الاحتياطي القانوني والنظامي
وفقاً للنظام الأساسي للمجموعة وبالتوافق مع القانون الاتحادي رقم (١٤) لعام ٢٠١٨ يجب تحويل ما لا يقل عن ١٠٪ من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني والنظامي حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال. خلال السنة الحالية لم يتم التحويل إلى الاحتياطي القانوني والنظامي (٢٠٢١: ٨٠ ألف درهم) لبلوغ الحد الأدنى المطلوب بحسب المتطلبات التنظيمية. إن الاحتياطي القانوني والنظامي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي يسمح بها القانون ذو الصلة.

١٩-٤ الاحتياطي العام
ان النظام الأساسي للمجموعة الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في ٢٦ يونيو ٢٠١٦ قد الغى متطلبات الاحتياطي العام. وبناء عليه من غير المطلوب تحويل ١٠٪ من صافي الأرباح السنوية إلى الاحتياطي العام. ان النظام الأساسي السابق للمجموعة يتطلب تحويل ١٠٪ كحد ادنى من صافي الأرباح السنوية إلى الاحتياطي العام حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال. أن الاحتياطي العام يمكن استخدامه فقط بقرار من مجلس الإدارة.

١٩-٥ الاحتياطي الرأسمالي
يمثل هذا الاحتياطي القيمة الأساسية لأرض المبنى الرئيس للبنك ، كما ان هذا الاحتياطي قابل للتوزيع على المساهمين.

١٩-٦ احتياطي القيمة العادلة
تمثل صافي التغيرات في القيم العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والأدوات المشتقة المصنفة كأدوات تغطية للتدفقات النقدية التي تحتفظ بها المجموعة كما في تاريخ التقرير وأرباح تراكمية مترتبة على التزامات استحقاقات التقاعد. هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع على المساهمين حتى يتم تحقيقه.

١٩-٧ التوزيعات المقترحة
١) توزيعات أرباح نقدية
كما في تاريخ اعتماد البيانات المالية الموحدة، اقترح مجلس الإدارة توزيعات ارباح نقدية بنسبة ٢٦,٠٥٪ من رأس المال (٢٠٢١: ٢٥,٨٨٪)
٢) توزيعات أسهم منحة مقترحة
تم اقتراح توزيع اسهم منحة بنسبة ٦,٥١٪ من رأس المال (٢٠٢١: لا شيء).

٢٠ دخل الفوائد والدخل من التمويل الإسلامي

	٢٠٢٢	٢٠٢١
دخل الفوائد	**ألف درهم**	ألف درهم
قروض وتسليفات	**٢,٩٥٩,٥٦٢**	٢,١٩٨,٠٠٣
شهادات إيداع متداولة وإيداعات أخرى لدى المصرف المركزي	**١٦٨,٤٨٣**	٩,٠٢٦
المستحق من البنوك	**١٤,٠٣١**	٩٨٧
الأوراق المالية الاستثمارية		
- سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**١٣٣,٤٧٥**	١٢٨,٦١٨
- سندات دين بالتكلفة المطفأة	**٣٥,٨٩٣**	٥,٥٥٨
	٣,٣١١,٤٤٤	٢,٣٤٢,١٩٢
الدخل من التمويل الإسلامي		
مرابحة وتورق	**١٦٢,٥٣٧**	١٢٤,٥٩٣
اجارة	**٣٠٩,٠٧٥**	٢٢٢,٣٦٢
	٤٧١,٦١٢	٣٤٦,٩٥٥
إجمالي دخل الفوائد والدخل من التمويل الإسلامي	**٣,٧٨٣,٠٥٦**	٢,٦٨٩,١٤٧

يتم احتساب دخل الفوائد بإستخدام معدلات الفائدة الفعلية.

٢١ مصروفات الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية

	٢٠٢٢	٢٠٢١
مصروفات الفوائد	**ألف درهم**	ألف درهم
المستحق للبنوك	**٨٠,٩٩٥**	٢٢,٢١٩
ودائع العملاء	**٦٨٠,٤٢٢**	٣٦٢,٣٨١
سندات وقروض متوسطة الأجل	**١٤٨,٥٤٠**	٧١,٦٨٦
	٩٠٩,٩٥٧	٤٥٦,٢٨٦
التوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية		
الودائع الإسلامية للعملاء	**١٩٧,٢٢٦**	١٥٤,٩٧٢
	١٩٧,٢٢٦	١٥٤,٩٧٢
إجمالي مصروفات الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية	**١,١٠٧,١٨٣**	٦١١,٢٥٨

إن التوزيعات على المودعين تمثل الحصة من الدخل المخصصة إلى مودعي الودائع الإسلامية لدى المجموعة. وتتم الموافقة على التخصيص والتوزيع من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لدى المجموعة.

٢٢ صافي دخل الرسوم والعمولات

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
أنشطة الإقراض	**٢٩٩,٣١٢**	٢٧٣,٩٢٨
أنشطة التمويل التجاري	**٢٠٦,٣٧٣**	١٨٧,٤١٥
أنشطة العمليات والحسابات	**٣٠٩,٩٨٤**	٢٩٧,٥٧٧
دخل بطاقات الإئتمان وعمولات وساطة	**٢٧٣,٤٨٨**	٢٤٩,٢٩٢
	١,٠٨٩,١٥٧	١,٠٠٨,٢١٢
مصروفات بطاقات الائتمان والعمولات والوساطة	**(٣٣٣,٥٣٩)**	(٢٦٥,٧٩٠)
	٧٥٥,٦١٨	٧٤٢,٤٢٢

٢٣ صافي الأرباح من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
صافي الأرباح المحققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**١,٢٤٩**	٣,٤٥٢
الأرباح غير المحققة من الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**-**	-
	١,٢٤٩	٣,٤٥٢

٢٤ دخل أخر

يتضمن الدخل الأخر دخل إيجارات من العقارات الاستثمارية والممتلكات المستحوذة من خلال سداد ديون بلغت ٤٨,١ مليون درهم (٢٠٢١: ٤١,٧ مليون درهم).

٢٥ مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى

في عام ٢٠٢٢ بلغت مصروفات الموظفين ٥٨٨,٠ مليون درهم *(٢٠٢١: ٥٥٧,٦ مليون درهم)* والمصروفات الأخرى بلغت ٣٦٦,٣٤ مليون درهم *(٢٠٢١: ٢٧١,٦ مليون درهم)*، والمصروفات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بقيمة ٣,٢ مليون درهم *(٢٠٢١: ٢,٩ مليون درهم)*، وأتعاب جلسات أعضاء مجلس الإدارة لحضور اجتماعات اللجان خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بقيمة ٣,٣ مليون درهم *(٢٠٢١: ٣,٣ مليون درهم)*.

٢٦ الإلتزامات الإيجارية

المجموعة كمستأجر

تشتمل مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى على مصروفات متعلقة بإيجارات البنك والبالغة ١٠,٢ مليون درهم *(٢٠٢١: ١٠,٦ مليون درهم)*. فيما يلي الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية فيما يتعلق بعقود الإيجار التشغيلية الغير قابلة للإلغاء كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
أقل من سنة	**٤,٤٠٠**	٧,١٤٨
من سنة إلى خمس سنوات	**٣,٣٨٠**	-
	٧,٧٨٠	٧,١٤٨

٢٧ الربح الاساسي والمخفض للسهم

يتم احتساب الربح الأساسي للسهم من خلال قسمة الأرباح الصافية للمجموعة (التي يتم إدخال مزيد من التعديل عليها فيما يتعلق بمصروفات الفائدة وتكلفة المعاملة على سندات رأس المال الشق الأول) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة والبالغ ٢,٨٠٢,٧٣٣,٩٦٨ سهماً عادياً (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢,٨٠٢,٧٣٣,٩٦٨ سهماً).

	٢٠٢٢ **ألف درهم**	٢٠٢١ ألف درهم
صافي أرباح للسنة	**١٨٢٥,٠١٩**	١,٤٥٠,٥٢٢
خصم: الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	**(١٣٢,٢٢٨)**	(١٣٢,٢٢٨)
خصم: تكلفة قيد سندات رأس المال الشق الأول	**-**	(١,٥٤٣)
صافي الربح المعدل للسنة	**١,٦٩٢,٧٩١**	١,٣١٦,٧٥١
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية (ألف درهم)	**٢,٨٠٢,٧٣٤**	٢,٨٠٢,٧٣٤
الأرباح المعدلة للسهم (درهم)	**٠,٦٠**	٠,٤٧

ان الربح المخفض للسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ يساوي الربح الأساسي للسهم حيث لم يكن هناك إصدار أسهم يؤثر على الربح للسهم عند تنفيذه.

٢٨ النقد وما يعادله

يتألف النقد وما يعادله المدرج ضمن بيان التدفقات النقدية الموحد من مبالغ بيان المركز المالي الموحد التالية:

	٢٠٢٢ **ألف درهم**	٢٠٢١ ألف درهم
نقد في الصندوق	**٨٣٠,٦٩٢**	٧٩٦,١٠٤
الاحتياطي القانوني والودائع الأخرى لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**١٣,٥٢٩,٧٣٧**	١٣,٨٧١,٤٨٥
شهادات إيداع متداولة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**١,٤٠٠,٠٠٠**	-
المستحق من البنوك	**٣,٧٦٧,٦٨٠**	٣,١٥٦,٦٥٥
	---------	---
	١٩,٥٢٨,١٠٩	١٧,٨٢٤,٢٤٤
ناقصا: متطلبات الاحتياطي القانوني لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**(٣,٢٢٩,٧٣٧)**	(٣,٠١٦,٣٤٨)
ناقصا: شهادات إيداع متداولة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بفترة استحقاق تعاقدي اكثر من ثلاثة أشهر	**(١,٠٥٠,٠٠٠)**	-
ناقصا: المستحق من البنوك بفترة استحقاق تعاقدي اصلي أكثر من ثلاثة أشهر	**(٤٨٦,٣٠٨)**	(٧٣٥,٠٥٩)
ناقصا: المستحق لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**(٩٩,٨٨٥)**	-
ناقصا: المستحق للبنوك بفترة إستحقاق تعاقدي أصلي أقل من ثلاثة أشهر	**(١,٧٠٩,٨٧١)**	(١,٠٥٢,٣٩٨)
	---------	---
	١٢,٩٥٢,٣٠٨	١٣,٠٢٠,٤٣٩
	========	========

٢٩ المطلوبات الطارئة والالتزامات

تمثل المطلوبات الطارئة التزامات ائتمانية بمنح اعتمادات مستندية وضمانات وهي مصممة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة تجاه الأطراف الأخرى. وتمثل الالتزامات الغير مسحوبة قيمة التزامات المجموعة بخصوص التسهيلات الائتمانية المعتمدة وغير المسحوبة. وتمثل مبالغ المطلوبات الطارئة الحد الأقصى للخسارة المحاسبية التي قد يتم الاعتراف بها في تاريخ الميزانية العمومية في حالة اخفاق الأطراف الأخرى تماماً في الوفاء بالتزاماتها وفقاً لما هو متعاقد عليه.

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
المطلوبات الطارئة:		
اعتمادات مستندية	**٣,٣٣٤,٢٧٥**	٢,٩٦١,٦٤٠
ضمانات	**١٣,٣٢٠,٢٣٣**	١١,٠٩٨,٦٣٩
	----------	----------
	١٦,٦٥٤,٥٠٨	١٤,٠٦٠,٢٧٩
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	**٢٣,٢٦٣,٩٧٧**	١٧,٧١٤,٨٥١
التزامات المصاريف الرأسمالية	**١١٩,٠٨١**	٤٤,٦٣٦
التزامات للإستثمارات المستقبلية في حقوق الملكية الخاصة	**١١١,٥٠٨**	١٠٩,٨٦٠
	----------	----------
إجمالي المطلوبات الطارئة والإلتزامات	**٤٠,١٤٩,٠٧٤**	٣١,٩٢٩,٦٢٦
	=========	========

خلال دورة الأعمال الطبيعة، تم رفع بعض المطالبات القانونية من قبل البنك او على البنك. غير انه بناء على تقييم الإدارة لا يوجد تأثير مادي على النتائج المالية للبنك لأي من هذه المطالبات القانونية.

يلتزم البنك بجميع القوانين ذات العلاقة والتي تحكم اعماله ولا يوجد لدى البنك اي علم بأية مخالفات أو غرامات مادية تستحق الإفصاح عنها في البيانات المالية.

٣٠ الموجودات الائتمانية نيابة عن العملاء

بلغت الموجودات المحتفظ بها بصفة ائتمانية نيابة عن العملاء مبلغ ٧,٥٥٥,٩ مليون درهم (٢٠٢١: ٨,١٥١,٣ مليون درهم).

٣١ الأدوات المشتقة

يبين الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة في تاريخ الميزانية العمومية سوياً مع المبالغ الاسمية التي تم تحليلها وفقاً لفترات الاستحقاق. تتمثل القيمة الاسمية بقيمة الموجودات التابعة للأدوات المشتقة وتعد الأساس الذي يتم بناءاً عليه قياس التغيرات في قيمة الأدوات المشتقة. تحدد القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، وبالتالي فإنها لا تعتبر مؤشراً على تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان أو لمخاطر السوق. تقتصر مخاطر الائتمان على القيمة العادلة الموجبة ان وجدت، ان القيمة السوقية الموجبة وأيضا مخاطر الائتمان الخاصة بالبنك مرتبطة بمركزها الدائن.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	القيمة السوقية الموجبة	القيمة السوقية السالبة	القيمة الاسمية	أقل من ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
أدوات تغطية التدفقات النقدية							
مبادلة أسعار العملات	-	-	-	-	-	-	-
أدوات تغطية القيمة العادلة							
مبادلة أسعار الفائدة	١٤,٤١١	٥,٣٣١	٢,٧٧٧,٠٩٦	-	٢,٥٨٢,٧٢١	١٩٤,٣٧٥	-
عقود صرف عملات أجنبية آجلة ومشتقات اخرى							
مبادلة أسعار العملات	٥٣٨	١,٦١٨	٣٤٣,٢٧٩	-	-	٢٤٣,٢٧٩	-
مبادلة أسعار الفائدة	٨٠٩,٣٥٣	٧٢٨,٦٤٨	٣٠,٩٩١,٢٤٧	٩١٤,٢١٨	٤,٠١٤,٠٨٩	١١,٥٦١,٢٦٩	١٤,٥٠١,٦٧١
عقود صرف العملات	٨٨,٥٠٧	٧٧,٨٤٩	٦,٠١٧,٤٠٦	٣,٠٩٠,٠٦٩	٢,٨٧٥,٥٧٤	٥١,٧٦٣	-
خيارات العملات	١٠١,٥٩٨	١٠١,٥٩٨	٧,٦٩١,٦١٥	٨,٥٤٠	٢,٥٨٧,٩٩٦	٥,٠٩٥,٠٧٩	-
خيارات أسعار الفائدة	٩,٦٠٢	٨,٨٦٧	١,٥٠٢,٩٥٨	-	-	١,١٩٥,٠٢٥	٣٠٧,٩٣٣
	١,٠٢٤,٠٠٩	٩٢٣,٩١١	٤٩,٣٢٣,٦٠١	٤,٠١٢,٨٢٧	١٢,٠٦٠,٣٨٠	١٨,٤٤٠,٧٩٠	١٤,٨٠٩,٦٠٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	القيمة السوقية الموجبة	القيمة السوقية السالبة	القيمة الاسمية	أقل من ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
أدوات تغطية التدفقات النقدية							
مبادلة أسعار العملات	٦٠١	٢,٢٤٢	٦٢,٣٨٤	٦٢,٣٨٤	-	-	-
أدوات تغطية القيمة العادلة							
مبادلة أسعار الفائدة	٢,١٦٤	٣,٩٥٩	١٥٧,٠٦٤	-	-	١٢٠,٣٣٤	٣٦,٧٣٠
عقود صرف عملات أجنبية آجلة ومشتقات اخرى							
مبادلة أسعار الفائدة	٥٢١,٤٤١	٤٢١,٧٥٨	٢٦,٢٤٧,٠٥٧	٣٨٧,٦٠٧	١,١٧٩,٠٣٤	٨,٥٢٦,٧٦٩	١٦,١٥٣,٦٤٧
عقود صرف العملات	٧٨,٦٢٤	٥٦,١١٤	٩,٠٤٩,٣٨٠	٤,٥٤٥,٢١٨	٤,٣٧٢,٥٥٩	١٣١,٦٠٣	-
خيارات العملات	٥٠,١٤٤	٥٠,١٣١	٥,١٨٧,٢٩٤	٨٣,٠٠٠	٧٨٧,٠٣٨	٤,٣١٧,٢٥٦	-
خيارات أسعار الفائدة	١٣,٧٣٥	١٣,٣٢٦	١,٥٦٨,٩٢٤	-	٢٣٣,٦٥١	١,٠٠٨,٨٢٣	٣٢٦,٤٥٠
	٦٦٦,٧٠٩	٥٤٧,٥٣٠	٤٢,٢٧٢,١٠٣	٥,٠٧٨,٢٠٩	٦,٥٧٢,٢٨٢	١٤,١٠٤,٧٨٥	١٦,٥١٦,٨٢٧

٣٢ التحليل القطاعي

تستخدم المجموعة قطاعات الأعمال لتقديم معلومات حول قطاعاتها، والتي تستند إلى إدارة المجموعة وهيكل التقارير الداخلية التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل اللجنة التنفيذية من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائه. خلال السنة الحالية، لم تكن هناك تغييرات جوهرية في الهيكل التنظيمي وتخصيص المحفظة لقطاعات الأعمال. تم إعادة تصنيف أرقام السنة المقارنة السابقة لتتوافق مع العرض المتبع للسنة الحالية.

تدفع وتستلم قطاعات الأعمال فوائد إلى ومن الخزينة المركزية لتعكس توزيعات تكاليف التمويل. يتم تحميل الفائدة أودفعها إلى قطاعات الأعمال والفروع لتتطابق مع التمويل على أسعار تحويل الأموال التي تساوي تقريباً تكلفة التمويل.

قطاعات الأعمال

الأعمال المصرفية المؤسسية	تشتمل على القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع ومنتجات التمويل التجاري وحلول التجارة الإلكترونية لعملاء البنك من المؤسسات (متضمنة المؤسسات الحكومية).
الأعمال المصرفية للشركات الكبرى	تشتمل على القروض وتمويل رأس المال العامل والتمويل التجاري ومنتجات الودائع إلى العملاء من الشركات الكبيرة (متوسطة وصغيرة الحجم).
الأعمال المصرفية للأفراد	تشتمل على حسابات جارية وحسابات إدخار سهلة الاستخدام وحسابات ودائع ذات سعر ثابت و قروض شخصية و تسهيلات سحب على المكشوف و تمويل سيارات و منتجات رهن عقاري و تسهيلات قروض وغيرها من التسهيلات الائتمانية للشركات الصغيرة والأفراد. وتشمل أيضا وحدة المطلوبات على مستوى المؤسسة، والتي تخدم الشركات غير المقترضة والعملاء من الشركات الصغيرة.
التجارة والأعمال الأخرى	تتولى إدارة معاملات الميزانية العمومية وتدير محفظة الاستثمار الخاصة بالمجموعة. كما أن لديها مشتقات للتداول ولأغراض إدارة المخاطر.

القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في نطاق جغرافي واحد وهو دولة الإمارات العربية المتحدة.

	الأعمال المصرفية المؤسسية	**الأعمال المصرفية للشركات الكبرى**	**الأعمال المصرفية للأفراد**	**التجارة والأعمال الأخرى**	**الإجمالي**
	ألف درهم	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
الموجودات	**٢٩,٤٠٣,١٧٤**	**٤٢,٤٢٠,٩٣٨**	**١٤,٦٣٣,٢١٧**	**٢٩,٦١٧,٠٠٢**	**١١٦,٠٧٤,٣٣١**
المطلوبات	**٤٢,٧٣٣,٣٥٤**	**١٥,٢٧٠,٩٨٥**	**٣٣,٢٧٨,٥٧٩**	**١٠,٩٠٩,١٦٧**	**١٠٢,١٩٢,٠٨٥**
٣١ ديسمبر ٢٠٢١					
الموجودات	٣٢,٧٩٣,٠٦٥	٤١,٩١١,٥٢١	١٢,١٢٥,٢٧٤	٢٧,٣٨٢,٧٣٦	١١٤,٢١٢,٥٩٦
المطلوبات	٤٤,٥٧٣,٧٨٦	١٦,٧٣٣,٦٩٢	٣٠,٠٢٥,٢٧٢	٩,٣١٢,٦٣٢	١٠٠,٦٤٥,٣٨٢

٣٢ التحليل القطاعي (تابع)

	الأعمال المصرفية المؤسسية	الأعمال المصرفية للشركات الكبرى	الأعمال المصرفية للأفراد	التجارة والأعمال الأخرى	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
صافي دخل الفوائد و صافي الدخل من التمويل الإسلامي	٥٦٧,٦٠٧	٩٨٢,٨٧٦	٧٦٧,٦٠١	٣٥٧,٧٨٩	٢,٦٧٥,٨٧٣
الدخل من غير الفوائد والدخل الآخر	٣٤٨,٠٥٢	٣٠٩,٥٦٥	٤١٧,٥٢٣	٦١,٢٠٩	١,١٣٦,٣٤٩
إجمالي الدخل التشغيلي	٩١٥,٦٥٩	١,٢٩٢,٤٤١	١,١٨٥,١٢٤	٤١٨,٩٩٨	٣,٨١٢,٢٢٢
المصروفات (إيضاح أ)	١٦٠,٤٢٨	١٥٢,٩٢٦	٤٧١,٤٧٤	٢١١,٧٧٧	٩٩٦,٦٠٥
صافي مخصصات انخفاض القيمة (إيضاح ب)	٢٨٥,٠٩٢	٦١٥,٣١١	١,٩١٦	٨٨,٢٧٩	٩٩٠,٥٩٨
	٤٤٥,٥٢٠	٧٦٨,٢٣٧	٤٧٣,٣٩٠	٣٠٠,٠٥٦	١,٩٨٧,٢٠٣
صافي أرباح السنة	٤٧٠,١٣٩	٥٢٤,٢٠٤	٧١١,٧٣٤	١١٨,٩٤٢	١,٨٢٥,٠١٩
٣١ ديسمبر ٢٠٢١					
صافي دخل الفوائد و صافي الدخل من التمويل الإسلامي	٦١٩,٠٧٣	١,٠٩٠,٣٥٨	٥٧٤,٥٣٦	(٢٠٦,٠٧٨)	٢,٠٧٧,٨٨٩
الدخل من غير الفوائد والدخل الآخر	٣٠٦,١٣٥	٢٦٦,٣٨٧	٤٠٩,١١٠	١٢٣,٤٧٧	١,١٠٥,١٠٩
إجمالي الدخل التشغيلي	٩٢٥,٢٠٨	١,٣٥٦,٧٤٥	٩٨٣,٦٤٦	(٨٢,٦٠١)	٣,١٨٢,٩٩٨
المصروفات (إيضاح أ)	١٦٣,٩٨٤	١٤٤,٦٨٧	٤٥٩,٩٩٥	٩٦,٣٩٢	٨٦٥,٠٥٨
صافي مخصصات انخفاض القيمة (إيضاح ب)	٢٥٩,٢١٩	٥٣٨,٧١٩	٢٨,٩٥٣	٤٠,٥٢٧	٨٦٧,٤١٨
	٤٢٣,٢٠٣	٦٨٣,٤٠٦	٤٨٨,٩٤٨	١٣٦,٩١٩	١,٧٣٢,٤٧٦
صافي أرباح / (خسائر) السنة	٥٠٢,٠٠٥	٦٧٣,٣٣٩	٤٩٤,٦٩٨	(٢١٩,٥٢٠)	١,٤٥٠,٥٢٢

(أ) تتضمن مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى والاستهلاك والإطفاء.
(ب) تتضمن مخصصات انخفاض القيمة على المستحق من البنوك والقروض والتسليفات والتمويل الإسلامي والاستثمارات في الأوراق المالية والبنوك والموجودات الأخرى صافية من المبالغ المستردة.

فيما يلي تحليل لإجمالي الدخل التشغيلي لكل قطاع ما بين الدخل من الأطراف الخارجية والدخل ما بين القطاعات:

	الأطراف الخارجية		ما بين القطاعات	
	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الأعمال المصرفية المؤسسية	٧٤٩,٩٠٦	٧٠٦,٧٥٧	١٦٥,٧٥٣	٢١٨,٤٥١
الأعمال المصرفية للشركات الكبرى	٢,٠٣٥,٤٩٢	١,٥٣٤,٣٥٨	(٧٤٣,٠٥١)	(١٧٧,٦١٣)
الأعمال المصرفية للأفراد	٨٤٢,٧٨٣	٧٦٥,٦٠٨	٣٤٢,٣٤١	٢١٨,٠٣٨
التجارة والأعمال الأخرى	١٨٤,٠٤١	١٧٦,٢٧٥	٢٣٤,٩٥٧	(٢٥٨,٨٧٦)
إجمالي الدخل التشغيلي	٣,٨١٢,٢٢٢	٣,١٨٢,٩٩٨	-	-

٣٣ العمليات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، تمتلك مؤسسة دبي للإستثمارات الحكومية ٢٠٪ من رأس مال البنك، ان مؤسسة دبي للإستثمارات الحكومية مملوكة بالكامل لحكومة دبي ("الحكومة").

تدخل المجموعة في معاملات مع مساهمي الأغلبية وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة لدى المجموعة وشركاتهم ذات العلاقة. يتم اعتماد شروط هذه المعاملات من قبل مجلس إدارة المجموعة.

	أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين		أطراف حكومية ذات علاقة		أطراف أخرى ذات علاقة	
	٢٠٢٢	٢٠٢١	**٢٠٢٢**	٢٠٢١	**٢٠٢٢**	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم	**ألف درهم**	ألف درهم	**ألف درهم**	ألف درهم
المستحق من البنوك	**-**	-	**٧٣,٤٦٠**	٩٩,٦٨٥	**-**	-
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	**١٢٨,٨٤٩**	١٥٠,٢٠٨	**١,٤٧٣,٣٧٤**	١,٤٨٢,٣٥١	**٢,١١٢,٠٢٦**	٢,٤٢٧,٣٥٢
الاستثمار في الأوراق المالية، بالصافي	**-**	-	**٤٤١,٢٤٣**	٥٦٥,٣٧٩	**-**	-
قبولات بنكية	**-**	-	**٩٤,٧٦٥**	-	**٤,٩٠٩**	٥,٧٢١
اعتمادات مستندية	**-**	-	**-**	-	**١٤٩,١٠٧**	٤,٣١٩
ضمانات	**-**	-	**٤٣٣,١٠٣**	٧٩,٧٧٨	**١١٩,٧٦٥**	٢٤,٥٧٦
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	**٣٧,١٦٨**	١١,٠٠١	**٥٣٩,١٩٨**	٧٩,٨٨٢	**٤١٧,٥٦٦**	٣٥٤,٠٣٧
المستحق للبنوك	**-**	-	**٥٩,٥٧٦**	٤٥٩,١٢٥	**-**	-
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	**٦٣,٣٨٢**	١١٤,٤٤٣	**٤,١١٦,٦٨٥**	٦,٠٠٠,٤٠٩	**٢٤٩,٩٢٢**	٤٩١,٠٦٨
دخل الفوائد والعمولات	**٦,٥١٣**	٦,٤٥٨	**٦٦,١٦٩**	٣٩,٩٢٤	**١٢٩,٥٥٣**	٧٩,٠٤١
مصروفات الفوائد	**٣٦٣**	٢١٦	**٨٨,٥٦٩**	٤٤,٤٠٥	**٥,٩٣٧**	٣,١٧٣
توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من شركة زميلة	**-**	-	**-**	-	**٧,٩٨٤**	٣,٩٩٢

إن كبار موظفي الإدارة هم الأشخاص الذين تكون لهم السلطة والمسؤولية للتخطيط والتوجيه والرقابة على أنشطة المجموعة سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويشمل ذلك أي عضو من أعضاء مجلس إدارة المجموعة (سواءً كان تنفيذياً أو غير ذلك).

تمثل الأطراف الأخرى ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والأطراف ذات العلاقة بأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا.

بلغت المصاريف لاعضاء مجلس الإدارة ٣,٣ مليون درهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ٣,٣ مليون درهم) لقاء اتعابهم لحضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس.

امتيازات كبار موظفي الإدارة	**٢٠٢٢**	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
الرواتب	**٢٠,٣٦٣**	٢٠,٣٩٢
امتيازات نهاية الخدمة	**٩٦٣**	٧٧١
امتيازات أخرى	**١٧,٨٤٤**	٤٠,٨٤١
	=====	=====

٣٤ أهداف وسياسات إدارة المخاطر

٣٤-١ حوكمة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة ("المجلس") المسؤولية الكاملة عن العمليات والاستقرار المالي للمجموعة، وضمان رعاية مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الجهات المنظمة والمشرفة على الأعمال المصرفية. إن مجلس الإدارة مسؤول عن التوجيه الاستراتيجي والإشراف الإداري والرقابة الكافية بهدف أساسي يتمثل في تعزيز النجاح وتحقيق قيمة طويلة الأجل للبنك. كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن الإطار العام لحوكمة المخاطر وإدارتها وتحديد استراتيجية المخاطر ووضع حدود المخاطر لدى المجموعة وضمان مراقبة التعرض للمخاطر والتحكم فيها بشكل فعال والحفاظ عليها ضمن الحدود الموضوعة. بالإضافة إلى ذلك، فهو مسؤول عن وضع هيكل واضح لإدارة المخاطر واعتماد سياسات وإجراءات المخاطر وكذلك إدارة جميع المخاطر المتعلقة بالمجموعة.

من أجل القيام بهذه المسؤولية بفاعلية تتم مساعدة مجلس الإدارة من قبل عدة لجان منبثقة عن المجلس وهي اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر والإمتثال ولجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافأت والحوكمة.

كما وتقوم الإدارة العليا بإدارة المخاطر بشكل فاعل وبشكل أساسي من خلال قسم إدارة المخاطر وبإشراف من اللجنة التنفيذية ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان ولجنة المشاريع الاستثمارية ولجنة إدارة المخاطر والإمتثال ولجنة الإمتثال ولجنة الموارد البشرية ولجنة إدارة مخاطر العمليات.

٣٤-٢ البيئة الرقابية

(أ) قسم المخاطر لدى المجموعة

تتألف إدارة مخاطر المجموعة من أقسام إدارة مخاطر المؤسسات ، ومخاطر السوق ، والمخاطر التشغيلية ، وإدارة مخاطر الاحتيال. تشمل مسؤولياته ما يلي:

- تطوير إستراتيجية وسياسة وإطار شامل لإدارة المخاطر لتمكين مواءمة سياسات وعمليات المخاطر مع نموذج الأعمال العام للبنك.
- تقديم الدعم وإجراء مراجعة التأكيد لخط الدفاع الأول لضمان تنفيذ إطار إدارة المخاطر والسياسات الأساسية.
- العمل كنقطة مرجعية لمسائل المخاطر والرقابة ، وتقديم المشورة للإدارة ، وتبادل أفضل الممارسات وتنفيذ مراجعات خاصة حسب توجيهات لجنة إدارة المخاطر والإمتثال ولجنة الموجودات والمطلوبات ؛
- صياغة وإدارة نهج المخاطر النموذجي للبنك ، وضمان تطبيق ضوابط الحوكمة المناسبة وبما يتماشى مع التوقعات الداخلية والتنظيمية.
- التخطيط لتحليل ICAAP للبنك للتقييم الداخلي لكفاية رأس المال وإدارة رأس المال ، بما في ذلك نماذج تقييم رأس المال الركيزة الثانية واختبار الإجهاد.
- وضع إطار وإدخال ضوابط ضرورية لتقييم ومراقبة تعرض البنك لمخاطر السوق ، بما يتماشى مع إطار السياسة المعتمد . و
- تقديم تقييم مستقل والتحديات لإدارة المخاطر وملفات تعريف مجالات العمل لضمان الحفاظ عليها بطريقة قوية.

(ب) قسم التدقيق الداخلي

يتمثل دور قسم التدقيق الداخلي لدى المجموعة بتقديم تأكيدات مستقلة وموضوعية حول ملائمة وفاعلية تطبيق الإجراءات المتعلقة بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الهامة التي تواجهها المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة مستقلة لمدى الالتزام بالقوانين واللوائح والإجراءات التنظيمية الرئيسية وقياس الالتزام بسياسات وإجراءات المجموعة. كما يقدم قسم التدقيق الداخلي خدمات ذات طبيعة استشارية يتم تقديمها بصورة عامة بناءاً على طلب محدد من لجنة التدقيق أو الإدارة.

تتم إدارة هذا القسم من قبل المسؤول الرئيسي لقسم التدقيق الداخلي الذي يتبع لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك يتبع إدارياً للرئيس التنفيذي للمجموعة.

لأداء دوره بشكل فاعل، يمتلك قسم التدقيق الداخلي استقلال تنظيمي عن الإدارة، وذلك بغرض تمكينه من التقييم المُطلق لأنشطة الإدارة والموظفين. إن ميثاق التدقيق الداخلي يمنحه حق الوصول الكامل والمطلق، في جميع الأوقات، لكافة الوثائق والسجلات والموظفين في المجموعة. علاوة على ذلك، لديه حق الوصول المباشر إلى رئيس لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة.

٣٤ أهداف وسياسات إدارة المخاطر (تابع)

٣٤-٢ البيئة الرقابية (تابع)

(ب) قسم التدقيق الداخلي (تابع)

لتحديد ما إذا كانت مهام التدقيق الداخلي تتم على نحو فعال، تقوم لجنة التدقيق بما يلي:
- تقييم مدى ملاءمة ميثاق التدقيق الداخلي ؛
- تقييم مدى كفاية الموارد المتاحة، سواء من حيث المهارات والتمويل مرة كل سنة، و
- رعاية عملية تقييم خارجية مستقلة، على الأقل مرة واحدة كل (٥) سنوات من مراجعين مؤهلين ومستقلين من خارج المجموعة.

(ج) قسم الرقابة الداخلية

تقع على عاتق مجلس الإدارة وإدارة المجموعة مسؤولية وضع والحفاظ على وجود نظام رقابة داخلية سليم وإجراءات رقابية تتوافق مع المعايير الدولية وتفي بمتطلبات إدارة المجموعة والجهات التنظيمية الخارجية؛ ويكون هذا النظام قادرا على ضمان وتحقيق ما يلي:
- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة من قبل المجموعة؛
- فاعلية وكفاءة الأنشطة التشغيلية للمجموعة؛
- فاعلية الإجراءات الموضوعة لحماية موجودات وممتلكات المجموعة؛ و
- التوافق مع القوانين والتشريعات واللوائح السارية والسياسات المتعلقة بالإجراءات التشغيلية الداخلية.

تعمل إدارة المجموعة وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها.

تشتمل مهام ومسؤوليات القسم دون حصر على ما يلي:

- ضمان الالتزام بالسياسات التشغيلية والإجراءات والأنظمة الرقابية المطبقة لدى المجموعة؛
- ضمان تطبيق أنظمة رقابية داخلية ملائمة بحيث تعمل هذه الأنظمة بصورة فاعلة وفقاً للتصميم الموضوع لها وفي الوقت المناسب؛
- المراجعة الدورية لنظام الرقابة الداخلية لدى المجموعة لتحديد المجالات التي يشوبها ضعف الأنظمة الرقابية الداخلية والمجالات التي تفتقد للأنظمة الرقابية والمجالات التي توجد بها أنظمة رقابية زائدة تؤدي إلى عدم الفاعلية التشغيلية بالإضافة إلى اقتراح أساليب لتعديلها؛
- تمكين الإدارة من اجراء مراجعة سنوية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية وتقديم تقارير حول نتائج هذه المراجعة؛ و
- متابعة الأنشطة التشغيلية ومتابعة الضوابط التشغيلية التي تتم ممارستها لضمان تطبيقها في الوقت المناسب وبصورة فعالة.

(د) الإمتثال

تعتبر عملية مراقبة الإمتثال مهمة مستقلة تهدف إلى التأكد من إمتثال المجموعة لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات ومعايير السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات التنظيمية.

يقوم مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار تعزيز قيم النزاهة ومعايير السلوك المهنية لدى المجموعة بغرض تعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات والمعايير السارية التي تشكل هدفاً أساسياً ينبغي تحقيقه.

تتمثل رسالة ودور قسم الإمتثال بما يلي:

- ضمان تحديد وتقييم ومتابعة ومراقبة مخاطر الإمتثال بصورة ملائمة جنباً إلى جنب مع أقسام الأعمال والإجراءات الرقابية الأخرى؛
- ضمان المام الإدارة العليا بصورة تامة بالأمور والخطط الهامة المتعلقة بالإمتثال لاتخاذ القرار المناسب؛
- المساهمة في تعزيز ثقافة الإمتثال الدائم "غير المفاجئ" من خلال نشر التوعية الخاصة بالإمتثال في مختلف أقسام المجموعة؛
- احداث التوافق اللازم بين خطط الإمتثال السنوية واستراتيجيات وأهداف الأعمال؛ و
- الوفاء بالتوقعات التنظيمية ومتطلبات قانون الامتثال الضريبي لحساب الأجانب الأمريكي (FATCA) و معايير التقارير المتعارف عليها (CRS).

٣٤ أهداف وسياسات إدارة المخاطر (تابع)

٣٤-٢ البيئة الرقابية (تابع)

(د) الإمتثال ومكافحة الاحتيال (تابع)

(هـ) إطلاق النفير

تم تصميم مجموعة ترتيبات بهدف تمكين الموظفين من الإبلاغ بصورة سرية عن اية شكوك حول أي مخالفات محتملة، والتمكين من إجراء التحقيقات في هذه الشكوك ومتابعتها بصورة مستقلة ومتحفظة من خلال سياسة إطلاق النفير. تخضع تلك الترتيبات إلى إشراف لجنة المخاطر والإمتثال وتتم بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية للمجموعة.

(و) مكافحة الاحتيال

يوجد لدى المجموعة وحدة للتحقيق ومكافحة الاحتيال، وهي وحدة متخصصة تساعد في تحديد والكشف عن والتحقيق في حوادث الاحتيال المحتملة أو الفعلية بما في ذلك تقدير الخسائر الناجمة عن هذه الحوادث واستردادها. الغرض من ذلك هو ادارة و فحص قابلية موجودات وعمليات البنك لمخاطر الاحتيال والإجراءات الهادفة للحد منها ورفع مستوى الوعي عن الاحتيال بين الموظفينن، العملاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

٣٤-٣ سياسة الافصاح

قامت المجموعة بوضع سياسة للافصاح لضمان الالتزام بكافة المتطلبات والتعليمات ذات الصلة والصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (جهة التشريع المحلية) و معايير التقارير المالية الدولية وهيئة الأوراق المالية والسلع لدولة الإمارات وسوق دبي المالي.
في ما يلي الملامح الرئيسية لسياسة الإفصاح عن المعلومات المالية لدى المجموعة:

أ) حدود المعلومات المادية

تكون المعلومات جوهرية إذا كان من المعقول توقع أن يؤثر حذفها أو تحريفها أو حجبها على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للبيانات المالية للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية، والتي توفر معلومات مالية عن منشأة ما يصدر عنها تقارير. تعتمد الأهمية النسبية على حجم العنصر أو الخطأ الذي يتم الحكم عليه في الظروف الخاصة لإغفاله أو تحريفه، و / أو أي معلومات جوهرية قد تؤثر على سعر السهم. من أجل ضمان الإفصاح الكافي، تضع المجموعة حدود الأهمية النوعية، بحيث لا يتم حذف أي معلومات جوهرية أو تحريفها؛ في الوقت نفسه، لا يعرض مركزها التنافسي للخطر.

ب) نطاق عمل الضوابط

من أجل ضمان الافصاح بصورة صحيحة وعادلة، قامت المجموعة بوضع ضوابط تشتمل على إجراءات تفصيلية لاتمام ومراجعة الإفصاحات المالية.

ج) تكرار ووسيلة الافصاح

يتم الافصاح عن النتائج المالية المرحلية بصورة ربع سنوية بينما يتم إعداد البيانات المالية الموحدة الكاملة التي تلتزم بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية والدعامة الثالثة من بازل ٣ والقوانين ذات العلاقة المطبقة في الدولة وتعليمات هيئة الأوراق المالية والسلع والارشادات الأخرى الصادرة عن المصرف المركزي ويتم الافصاح عنها بشكل سنوي. يتم الافصاح عن المعلومات الهامة غير العامة من خلال الوسائل التالية:

- تحميل البيانات المالية المراجعة بصورة ربع سنوية و البيانات المالية الموحدة والمدققة بصورة سنوية على الموقع الإلكتروني لكل من سوق دبي المالي وهيئة الأوراق المالية والسلع لدولة الإمارات وناسداك دبي وموقع البنك الإلكتروني؛
- نشر تقرير الإدارة عن نتائج المجموعة في الصحف العربية والانجليزية بأسلوب يضمن نشرها على نطاق واسع؛
- نشر التقرير السنوي للمجموعة والذي يحتوي على البيانات المالية الموحدة المدققة، قائمة بأسماء اعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى قائمة الشركات التابعة والمملوكة. و
- نشر التقارير المتعلقة بعلاقات المستثمرين على الموقع الالكتروني للبنك بصورة ربع سنوية وسنوية.

٣٥ إدارة المخاطر المالية

أ) مقدمة ونظرة عامة

إن المجموعة معرضة للمخاطر الرئيسية التالية:

- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر السيولة ؛
- مخاطر السوق؛ و
- المخاطر التشغيلية

تتعرض المجموعة لمخاطر متأصلة في أعمالها وانشطتها. وتمثل قدرة المجموعة على تحديد وتقييم ومتابعة وإدارة كل نوع من أنواع هذه المخاطر عامل هام في استقرارها المالي وأدائها وسمعتها.

يتم وضع سياسات للتحكم بالمخاطر لدى المجموعة ولتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها ولوضع الحدود المقبولة ونقاط التحكم فيها ولرقابتها والالتزام بالحدود الموضوعة. تتم بصورة منتظمة مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات التي يتم تقديمها. تهدف المجموعة، من خلال معايير وإجراءات التدريب والإدارة، إلى خلق بيئة تحكم نظامية وبناءة حيث يعي فيها كافة الموظفين أدوارهم والتزاماتهم.

لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة هي المسؤولة عن الإشراف على الإدارة العامة للمخاطر ، من خلال إطار عمل إدارة مخاطر المجموعة. يتألف إطار العمل من تعريف قابلية المخاطرة ، وتحديد إدارة المخاطر ، والتقييم ، والتقنيات. تساعد لجنة إدارة المخاطر والامتثال التابعة للمجموعة في هذه الوظائف.

إن لجنة المخاطر والإمتثال مسؤولة عن مراقبة الامتثال لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر للمجموعة ، بما في ذلك المراجعة المستمرة لمدى كفاية إطار عمل إدارة المخاطر. كما توفر لجنة إدارة المخاطر والإمتثال تحديثات أداء المخاطر للجنة المخاطر والإمتثال وتوصي بسياسات المخاطر الرئيسية للموافقة عليها.

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل من المخاطر المبينة أعلاه ويصف أغراض المجموعة وسياساتها والطرق المستخدمة من قبلها لقياس وإدارة المخاطر بالإضافة إلى إدارة المجموعة لرأس المال.

ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان بمخاطر تعرض المجموعة لخسائر في حال عدم تمكن العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية والناشئة بصورة رئيسية من الأرصدة لدى المصرف المركزي، المستحق من البنوك، القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ،موجودات مالية أخرى والتزامات القروض وعقود الضمانات المالية. لأغراض التقارير المالية تم عرض مخاطر التزامات القروض وعقود الضمانات المالية من ضمن مخاطر الائتمان للقروض والتسليفات والتمويل الإسلامي. لأغراض إدارة المخاطر، تتم إدارة مخاطر الائتمان الناجمة عن الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بصورة مستقلة.

(١) إدارة مخاطر الائتمان

تتولى لجنة الائتمان مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان لدى المجموعة من خلال المراجعة المستمرة وتحديث ما يلي:

- وضع سياسات الائتمان؛
- وضع هيكل التفويض للموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها؛
- مراجعة وتقييم مخاطر الائتمان؛
- الحد من تركيزات التعرض لمخاطر الأطراف المقابلة والاقاليم الجغرافية وقطاعات العمل؛
- وضع والاحتفاظ بتصنيفات المخاطر لدى المجموعة؛
- وضع والاحتفاظ بإجراءات المجموعة لقياس مخاطر الائتمان المتوقعة؛
- مراجعة مدى التزام وحدات الأعمال بحدود التعرضات المتفق عليها؛ و
- تقديم المشورة والتوجيه والمهارات المتخصصة لوحدات الأعمال لتعزيز أفضل الممارسات.

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٢) *تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية*

من أجل تقليل مخاطر الائتمان، كلفت المجموعة لجنة الائتمان التابعة لها بوضع والحفاظ على تصنيف مخاطر الائتمان لدى المجموعة بغرض تصنيف التعرض وفقا لدرجة مخاطر التعثر عن السداد. يشمل إطار تصنيف مخاطر الائتمان للمجموعة فئات مختلفة. تستند معلومات التصنيف الائتماني إلى مجموعة من البيانات التي يتم تحديدها لتكون تنبؤية بمخاطر التعثر عن السداد وتطبيق الحكم الائتماني المرتكز على الخبرة. يتم أخذ طبيعة التعرض ونوع المقترض في الاعتبار عند التحليل. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى مخاطر التعثر عن السداد.

تم تحديد ووضع درجات مخاطر الائتمان لتعكس مخاطر التعثر عن السداد مع زيادة مخاطر الائتمان. يتغير الفرق في مخاطر التعثر عن السداد بين الدرجات مع زيادة مخاطر الائتمان. يتم تخصيص كل تعرض لدرجة مخاطر ائتمان محددة عند الاعتراف المبدئي استناداً إلى المعلومات المتاحة حول الطرف المقابل. تتم مراقبة كافة التعرضات ويتم تعديل درجة مخاطر الائتمان لتعكس المعلومات الحالية. تكون إجراءات المراقبة المتبعة عامة ومصممة حسب نوع التعرض. فيما يلي المعلومات التي تستخدم عادةً لمراقبة بيان المخاطر الخاصة بالعملاء:

- سجل الدفعات وتحليل تواريخ الاستحقاق؛
- مدى استخدام الحد الممنوح؛
- المهلة (المطلوبة والممنوحة)؛
- التغيرات في الأعمال والظروف المالية والاقتصادية؛
- المعلومات المتعلقة بالتصنيف الائتماني المقدمة من قبل وكالات التصنيف الخارجية؛
- بالنسبة لتعرضات الأفراد: المعلومات التي تم انشاؤها داخلياً حول سلوك العملاء ومقاييس القدرة على تحمل التكاليف إلخ...؛ و
- بالنسبة لتعرضات الشركات: المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال المراجعة الدورية لسجلات العملاء بما في ذلك مراجعة البيانات المالية المدققة والتغيرات في القطاع المالي الذي يزاول فيه العميل أنشطته، حيثما كان ذلك متاحاً.

تستخدم المجموعة درجات مخاطر الائتمان كمدخلات أساسية لتحديد هيكل التعرضات لمخاطر احتمالية التعثر. تقوم المجموعة بتجميع المعلومات عن الأداء والتعثر عن السداد حول تعرضاتها لمخاطر الائتمان والتي يتم تحليلها حسب الاختصاص أو المنطقة وحسب نوع المنتج والمقترض وحسب درجة مخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بتحليل كافة المعلومات التي تم جمعها باستخدام نماذج إحصائية وتقوم بتقدير العمر المتبقي لتعرضات احتمالية التعثر وكيف من الممكن أن تتغير مع مرور الوقت. تتضمن العوامل التي يتم أخذها بالاعتبار عند إجراء ذلك مدخلال الإقتصاد الكلي مثل المؤشرات الإقتصادية الرئيسية وأسعار النفط وإشغال الفنادق وأسعار العقارات. تقوم المجموعة بتكوين "سيناريو أساسي" للتوجهات المستقبلية لمتغيرات اقتصادية مشابهة بالإضافة إلى مجموعة من سيناريوهات محتملة ومتوقعة أخرى. تستخدم المجموعة تلك التنبؤات والتي تعتبر ذات احتمالية مرجحة لتعديل تقديراتها فيما يتعلق باحتمالية التعثر عن السداد.

تستخدم المجموعة معيار مختلف لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير لكل متعهد بالالتزام على حدة. إن المعايير المستخدمة هي التغيرات الكمية بالإضافة إلى التغيرات النوعية في احتمالية التعثر.

بغض النظر عن نتائج التقييم المذكور أعلاه، تفترض المجموعة بأن مخاطر ائتمان أصل مالي قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي عندما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لمدة تزيد عن ٣٠ يوماً مالم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وموثوقة تثبت عكس ذلك.

لدى المجموعة إجراءات متابعة موضوعة للتأكد من فعالية المعايير المستخدمة في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وهذا يعني أنه يتم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض لمخاطر التعثر. تقوم المجموعة بإجراء اختبارات دورية لتصنيفاتها للنظر فيما إذا كانت عوامل مخاطر الائتمان التي أدت إلى التعثر مبينة بدقة في التصنيف في الوقت المناسب.

الخسائر الناجمة عن التعثر هي الخسائر المحتملة عند التعثر، استخدام المعلومات الاستشرافية الاقتصادية، التي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية المتعاقد عليها المستحقة و التدفقات التي يتوقع البنك استلامها. يتوقع البنك الخسائر الناجمة عن التعثر بناءً على نسب التحصيل التاريخية كما يأخذ بعين الاعتبار تقييم وقيمة اي ضمانات مرتبطة بالأصل المالي، و المعلومات الاستشرافية الاقتصادية حيثما يكون مناسباً.

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٣) *قياس خسائر الائتمان المتوقعة*

كما هو موضح في الإيضاح ٣-١-١ (هـ)، تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة بالنظر إلى مخاطر التعثر على مدى أقصى فترة تعاقدية تكون المجموعة معرضة خلالها لمخاطر الائتمان (بما في ذلك خيارات التمديد). ولكن بالنسبة للأدوات المالية مثل بطاقات الائتمان وتسهيلات السحب على المكشوف التي تتضمن قرض وعنصر التزام غير مسحوب، فإن قدرة المجموعة التعاقدية لطلب السداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب لا تحد من تعرض المجموعة لخسائر الائتمان إلى مدى فترة الإنذار التعاقدي. بالنسبة لتلك الأدوات المالية تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على الفترة التي تكون المجموعة من خلالها معرضة لخسائر الائتمان ويكون من غير الممكن تخفيف خسائر الائتمان المتوقعة من خلال إجراءات إدارة مخاطر الائتمان. لا يوجد لتلك الأدوات المالية أجل أو خطة سداد ثابتة ولها فترة إلغاء تعاقدية قصيرة. ولكن لا تقوم المجموعة في سياق الأعمال اليومية الاعتيادية بتطبيق الحق التعاقدي بإلغاء هذه الأدوات المالية. وذلك بسبب إدارة تلك الأدوات المالية على أساس جماعي وتتم إلغاؤها فقط عندما ترى المجموعة ازدياداً في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيل. يتم تقدير الفترة الأطول بالنظر إلى إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي تتوقع المجموع اتخاذها للتخفيف من خسائر الائتمان المتوقعة مثل تخفيض الحدود وإلغاء التزام القرض. تمتد أقصى فترة تعاقدية إلى التاريخ الذي يثبت فيه حق المجموعة في المطالبة بسداد مبالغ مدفوعة مقدماً أو إلغاء التزام القرض أو الضمان.

(٤) *القروض المعاد هيكلتها والتفاوض بشأنها*

تتمثل القروض المعاد التفاوض في شروطها بالقروض التي تمت إعادة هيكلتها نظراً للأزمات المالية التي يواجهها المقترض، ونتيجةً لذلك قامت المجموعة بتقديم تنازلات من خلال الموافقة على أحكام وشروط تكون أكثر ملائمة للمقترض من تلك التي قامت المجموعة بتقديمها مبدئياً والتي ما كانت المجموعة لتوافق عليها في خلاف ذلك. يتم عرض القرض كجزء من القروض المعاد التفاوض بشأنها لحين تحصيله أو سداده بشكل مبكر أو شطبه. تقوم الإدارة بمراجعة التطورات المتعلقة بالقروض المعاد التفاوض بشأنها بشكل مستمر لضمان الالتزام بالشروط في كافة الأوقات.

(٥) *التعرض لمخاطر الائتمان*

تقوم المجموعة بقياس تعرضها لمخاطر الائتمان استناداً إلى إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية ناقصاً الفوائد المعلقة وخسائر انخفاض القيمة, إن وجدت.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**المرحلة الأولى ألف درهم**	**المرحلة الثانية ألف درهم**	**المرحلة الثالثة ألف درهم**	**الإجمالي ألف درهم**
المستحق من البنوك				
العاملة	٣,٧٦٧,٦٨٠	-	-	٣,٧٦٧,٦٨٠
مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة	(١,١٧٣)	-	-	(١,١٧٣)
صافي القيمة الدفترية	٣,٧٦٦,٥٠٧	-	-	٣,٧٦٦,٥٠٧

	المرحلة الأولى ألف درهم	**المرحلة الثانية ألف درهم**	**المرحلة الثالثة ألف درهم**	**الإجمالي ألف درهم**
القروض والتسليفات				
العاملة	٦٦,١٩٨,٧٧٨	٧,٣٤٢,٠٨٣	-	٧٣,٥٤٠,٨٦١
غير العاملة	-	-	٦,٠٧٨,٨٧٧	٦,٠٧٨,٨٧٧
مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة	(٥٠٦,٦٧٦)	(٧٤٠,٤٧٨)	(٣,٧٦٤,٧٦٣)	(٥,٠١١,٩١٧)
صافي القيمة الدفترية	٦٥,٦٩٢,١٠٢	٦,٦٠١,٦٠٥	٢,٣١٤,١١٤	٧٤,٦٠٧,٨٢١

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٥) التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
المستحق من البنوك				
العاملة	٣,١٥٦,٦٥٥	-	-	٣,١٥٦,٦٥٥
مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة	(٢,٠٥٦)	-	-	(٢,٠٥٦)
صافي القيمة الدفترية	٣,١٥٤,٥٩٩	-	-	٣,١٥٤,٥٩٩

	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
القروض والتسليفات				
العاملة	٦٧,١٢٨,٦٨٦	٧,٢٣٤,٤١٤	-	٧٤,٣٦٣,١٠٠
غير العاملة	-	-	٦,١٠٢,١٠٣	٦,١٠٢,١٠٣
مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة	(٥٩٥,٣٢٤)	(٦٦٢,٩٦٤)	(٢,٧٦٥,٥٣٠)	(٤,٠٢٣,٨١٨)
صافي القيمة الدفترية	٦٦,٥٣٣,٣٦٢	٦,٥٧١,٤٥٠	٣,٣٣٦,٥٧٣	٧٦,٤٤١,٣٨٥

لقم تم تصنيف الإستمارات في الأوراق المالية ضمن المرحلة الأولى كما في تاريخ التقرير (٢٠٢١: صنفت ضمن المرحلة الأولى).

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٦) احتياطي انخفاض القيمة وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

أصدر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة توجيهاته المتعلقة بالمعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الذي يتناول التحديات المتنوعة الخاصة بالتطبيق والتأثيرات العملية على البنوك نتيجةً لتطبيق المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ("التوجيهات").

وفقاً للبند رقم ٦-٤ من التوجيهات، فإن المطابقة بين الأحكام العامة والخاصة بموجب التعميم رقم ٢٠١٠/٢٨ للمصرف المركزي والمعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، على النحو التالي:

	٢٠٢٢ **ألف درهم**	٢٠٢١ ألف درهم
مخصصات خسائر انخفاض القيمة - جماعي		
مخصصات جماعية تحت التعميم رقم ٢٠١٠/٢٨ الصادر من المصرف المركزي	١,٢٠٨,٨٦٧	١,٢١٠,٧٧٣
ناقصا: مخصصات المرحلة الأولى والثانية بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	١,٢٤٧,١٥٤	١,٢٥٨,٢٨٨
المخصصات الجماعية المحولة إلى احتياطي خسائر انخفاض القيمة*	-	-
مخصصات خسائر انخفاض القيمة - محدد		
مخصصات محددة تحت التعميم رقم ٢٠١٠/٢٨ الصادر من المصرف المركزي	٣,٤٠٧,٣٨٧	٢,٥٠٦,١١٩
ناقصا: مخصصات المرحلة الثالثة بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	٣,٧٦٤,٧٦٣	٢,٧٦٥,٥٣٠
المخصصات المحددة المحولة إلى احتياطي خسائر انخفاض القيمة*	-	-
إجمالي المخصصات المحولة إلى أحتياطي خسائر انخفاض القيمة	-	-

*في حال تخطي المخصصات بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المخصصات بحسب المصرف المركزي ، لا يتطلب تحويل اي مبالغ إلى احتياطي المخصصات لإنخفاض القيمة.

(٧) مخصصات انخفاض القيمة

كما هو مذكور أعلاه ضمن الجزء الذي يتناول الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان، وفقاً لإجراءات مراقبة المجموعة، يتم تحديد مقدار الزيادة الملموسة في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتعثر، وعلى أبعد تقدير عندما يمتد التأخر في السداد لمدة ٣٠ يوماً. هذا هو الحال بشكل رئيسي بالنسبة للقروض وسلفيات العملاء وبشكل محدد لتعرضات اقتراض الأفراد، حيث يوجد لتعرضات اقتراض الشركات والتعرضات الأخرى معلومات محددة أكثر عن المقترض يتم استخدامها لتحديد الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان.

لا تتعرض الموجودات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة حيث يعكس قياس القيمة العادلة الجودة الائتمانية لكل أصل.

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٧) مخصصات انخفاض القيمة (تابع)

تقوم المجموعة بمتابعة تركزات قروضها الخاضعة لانخفاض في القيمة حسب القطاع وحسب الموقع الجغرافي. إن تحليل تركزات القروض الخاضعة لانخفاض في القيمة (ما عدا القروض المعاد جدولتها/ تحت إعادة الجدولة) حسب القطاع مبين أدناه:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	القروض الخاضعة لانخفاض في القيمة ألف درهم	الضمانات ألف درهم	مخصص محدد وفائدة معلقة ألف درهم
التصنيع	٦٩,٦٣٩	٣٧,٠١٢	٤٦,٥٠٧
الإنشاءات	١,٤٤٣,٩٣١	٥٢٨,٥٨٥	١,٠٠٨,١٦٧
العقارات	١,٥١١,٥٨٥	١,٠٨٤,٣٣٠	٦٣٢,١٦٥
التجارة	٣٥١,٩٣١	٣٣,٩٦٦	٣٢٠,٤٨٧
النقل والتخزين	٥,٩٠١	١,١١٧	٥,٩٨٦
الخدمات	٩١٨,١١٠	٤٢٤,٠٩٣	٤١٤,٥٦٠
الضيافة	٢٧٨,٥٥٥	٢٣٦,٥٦١	٨٠,١٢٩
المؤسسات المالية والتأمين	١,٠٦٤,٨٧٠	٢٧٠,٢٥٤	٩٠١,٠٩٧
الشخصية – رهن عقاري	٧١,٧١٧	٦١,٠٥٢	١٧,٧١٣
الشخصية - نظامية	٥٠,٢٢٣	١٨,٩١٩	٢٢,٨٧٩
فردية- أعمال	٢٩٧,٣٣٥	٤٢,٢٣٨	٢٩٨,٩٨٠
أخرى	١٥,٠٨٠	٢٣٥	١٦,٠٩٣
إجمالي القيمة الدفترية	٦,٠٧٨,٨٧٧	٢,٧٣٨,٣٦٢	٣,٧٦٤,٧٦٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	القروض الخاضعة لانخفاض في القيمة ألف درهم	الضمانات ألف درهم	مخصص محدد وفائدة معلقة ألف درهم
التصنيع	٨٢,٠٥٦	٤٥,٦٧٠	٢٣,٠٨٨
الإنشاءات	٧٤٥,٣٢٥	٤٠٤,٦٩١	٣١٥,٤١١
العقارات	٢,١١٧,٠٤٦	١,٩٥٢,٧٩١	٣٨٣,٧٥٥
التجارة	٢٧٥,٢٩٥	٦٣,١٦٠	٢٠٢,٦٦١
النقل والتخزين	٢٣,١١٩	١٧,٧٦٩	٧,٣٢٣
الخدمات	٧٩٥,٠٧٨	٢٨١,٨٤٣	٣٣٥,٧٨٣
الضيافة	٣٠٨,٦٢٠	٣٠٤,٧٨٣	٤١,٥٧٧
المؤسسات المالية والتأمين	١,٢٢٢,٩٨٣	٣١٩,٩٣٩	١,١٢٢,٣٩٢
الشخصية – رهن عقاري	١٤٠,٢٥٣	١٠٤,٢٨٢	٥٣,٣١٤
الشخصية - نظامية	١١٥,٢١٣	٥٤,٣٨٩	٤٩,٤٥٣
فردية- أعمال	٢٧٧,١٠٠	٤٣,٩٢٨	٢٢٦,٢٧٩
أخرى	١٥	١١	٤,٤٩٤
إجمالي القيمة الدفترية	٦,١٠٢,١٠٣	٣,٥٩٣,٢٥٦	٢,٧٦٥,٥٣٠

تتركز جميع القروض الخاضعة لانخفاض في القيمة في منطقة جغرافية واحدة هي دولة الإمارات العربية المتحدة. ان قيمة الضمانات محددة بالقيمة الأدنى للإئتمان أو قيمة الضمان القابلة للتحصيل.

تبلغ القيمة الدفترية الإجمالية للائتمانات غير الممولة العائدة للقروض منخفضة القيمة ٣٤٦,٨ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢٨١,٣ مليون درهم).

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٨) سياسة شطب القروض

تقوم المجموعة بشطب قرض/استثمار في سندات دين (مع أي مخصصات لخسائر الائتمان المتوقعة) عندما تقرر اللجنة التنفيذية المنبثقة من مجلس الإدارة أن القرض/الضمان لا يمكن تحصيله. ويتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ بالاعتبار بعض المعلومات مثل التراجع الحاد في الوضع المالي للمقترض/المصدر وهو الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة المقترض/المصدر على دفع الالتزامات المترتبة عليه أو أن المتحصلات الممكن تحصيلها من الضامن لن تكون كافية لتغطية كافة التعرضات أو ان كافة الجهود الممكنة لتحصيل المبلغ قد استنفذت.

ترتكز القرارات الخاصة بشطب المبالغ الصغيرة من القروض القياسية على حالة تجاوز موعد الاستحقاق لمنتج معين.

(٩) الضمانات

تحتفظ المجموعة بضمانات مقابل القروض والتسليفات على شكل مبالغ نقدية أو ضمانات أو رهونات أو حجوزات على عقارات أو أي ضمانات أخرى على الموجودات. ترتكز تقديرات القيمة العادلة على قيمة الضمانات التي يتم تقييمها وقت الاقتراض وتتم مراقبتها فيما بعد بصورة دورية. بصورة عامة، لا يتم الاحتفاظ بضمانات مقابل الاستثمارات في سندات الدين والمبالغ المستحقة من البنوك، ولم يتم الاحتفاظ بمثل هذه الضمانات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أو ٢٠٢١.

يبين الجدول التالي تحليل للضمانات حسب انواعها:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
ودائع مرهونة	٢,٠٢٤,٦٧٠	٣,٣٢٠,٦٢٩
عقارات	٣٨,٠٠٩,٧٥٤	٣٨,٦٤٧,٦٥٠
رهن على عقارات	١,٢٠٧,٦٦٨	٢٤١,٣٥٣
رهن أسهم	٢,٤٩١,٥٢٧	٢,٧٨٩,٢٢٧
ضمانات بنكية	٢١٢,٧٩٦	٢٦٧,٦٦٨
ذهب	١٨٥,٨٨٠	١٩٣,٥٨٧
تأمين القروض	١٢٧,٤١٥	٩٤,٨٤٩
أخرى	-	٢٨,٧٧٣
إجمالي الضمانات	٤٤,٢٥٩,٧١٠	٤٥,٥٨٣,٧٣٦

تمثل المبالغ أعلاه قيمة الضمانات المقيدة برصيد القرض أو قيمة الضمان، أيهما أقل.

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(١٠) التركزات

تنشأ التركزات عندما يزاول عدد من الأطراف المقابلة أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لها سمات اقتصادية مماثلة الأمر الذي يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر بصورة مماثلة بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. توضح الجداول التالية تركزات المخاطر الائتمانية حسب قطاع الأعمال، الموقع الجغرافي والعملة.

تركزات مخاطر الائتمان حسب القطاع لعام ٢٠٢٢

تركزات حسب القطاع	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم	المستحق من البنوك ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	سندات حقوق الملكية ومحفظة المحافظ ألف درهم	النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم	مجموع التعرض الممول ألف درهم	إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم	القبولات والمطلوبات الطارئة ألف درهم
التصنيع	٥,٥٥٥,٨١٠	-	٢٥٥,٦٢٥	-	-	٥,٨١١,٤٣٥	٢,٠١٣,٦١٧	١,٤٧٩,٥١٩
الإنشاءات	٥,٢٦٧,٤٧٤	-	-	-	-	٥,٢٦٧,٤٧٤	٦٨٦,٦٣٥	٧,٦٤٣,٦٣٥
العقارات	١٩,١٣٣,٧٨١	-	-	-	-	١٩,١٣٣,٧٨١	٥,١٨٣,٨٠٨	١,٢٩٦,٦٠٥
التجارة	٩,٢٣٠,٩٣٢	-	-	-	-	٩,٢٣٠,٩٣٢	٤,٦٧٤,٦٠٧	١٠,٩٦٦,٠٦٠
النقل والتخزين	٢,٣٩٠,٧٢٥	-	١٣٤,٤٢٦	-	-	٢,٥٢٥,١٥١	٤٢٣,٩٩٥	٧٧,٧٥١
الخدمات	٥,٩٨٧,٧٥٤	-	٣٣٤,٧٢٧	٦٠,٠٧٢	-	٦,٣٨٢,٥٥٣	١,٤٢٧,١٥١	٨٤٠,٤٩٠
الضيافة	٣,١٨٢,٦٩٠	-	-	-	-	٣,١٨٢,٦٩٠	٣١٥,٨٠٦	١٤,٥٠٤
المؤسسات المالية والتأمين	٥,٩٤٨,٨٥٧	٣,٧٦٧,٦٨٠	٢,٢٨٤,٠٠٨	٣٨١,٨٦٧	٩٢,٩١٦	١٢,٤٧٥,٣٢٨	٤,١٣٠,٧٦٩	١,٧١٧,٥٦٨
الهيئات الحكومية	١,٦٥٦,٣٣٦	-	٤,٠٣٩,٣٩٠	-	١٤,٩٢٩,٧٣٧	٢٠,٦٢٥,٤٦٣	٢١٧,٥٢٢	١٧١,١٤٠
الشخصية – رهن عقاري	١٠,٢٨٤,٢٧١	-	-	-	-	١٠,٢٨٤,٢٧١	٣٢,٨٥٠	-
الشخصية – نظامية	٤,٥١٢,٧٢٣	-	-	-	-	٤,٥١٢,٧٢٣	٣,٤٠٠,١٧١	١,٦٧٧
فردية - أعمال	١,٤٨٤,٢٨٩	-	-	-	-	١,٤٨٤,٢٨٩	٣٧٢,٩٩٧	٦٨٢
أخرى	٤,٩٨٤,٠٩٦	-	١,٣١٩,٩٩٤	-	٥,٦٢٥,٥٣٧	١١,٩٢٩,٦٢٧	٣٨٤,٠٤٩	١,٠١٤,٩٢١
إجمالي القيمة الدفترية	٧٩,٦١٩,٧٣٨	٣,٧٦٧,٦٨٠	٨,٣٦٨,١٧٠	٤٤١,٩٣٩	٢٠,٦٤٨,١٩٠	١١٢,٨٤٥,٧١٧	٢٣,٢٦٣,٩٧٧	٢٥,٢٢٤,٥٥٢

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(١٠) *التركزات (تابع)*

تركزات مخاطر الائتمان حسب القطاع لعام ٢٠٢١

تركزات حسب القطاع	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم	المستحق من البنوك ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	سندات حقوق الملكية ومحفظة المحافظ ألف درهم	النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم	مجموع التعرض الممول ألف درهم	إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم	القبولات والمطلوبات الطارئة ألف درهم
التصنيع	٤,٣٨٧,٨١٧	-	٢٣٩,٥٣٥	-	-	٤,٦٢٧,٣٥٢	١,٩٧٩,٨٩٨	١,٣٣٢,٣٢٩
الإنشاءات	٥,٤٥٨,٠٤٨	-	-	-	-	٥,٤٥٨,٠٤٨	١,٢٢٦,٩٤٢	٥,٩٠٢,٢٦٠
العقارات	٢٤,٨١٤,٧٣١	-	-	٦,٧٧٩	-	٢٤,٨٢١,٥١٠	٤,٢٥٥,٤٢٣	٨٢٨,٥٢٧
التجارة	٧,٥٩٩,٨٦٨	-	-	-	-	٧,٥٩٩,٨٦٨	٣,١٨٢,٦٩٢	٩,٤١٥,٠٠٥
النقل والتخزين	٣,٨٨٠,١٤٤	-	٥٦,٢٨٠	-	-	٣,٩٣٦,٤٢٤	١١٧,٦٥٧	٨١,٧٥٨
الخدمات	٥,٠٥١,١٢١	-	١٤١,٠٦٦	٤٧,٣٢٨	-	٥,٢٣٩,٥١٥	١,٣٠٣,١٥٩	٩١١,٧٣٦
الضيافة	٢,٣٣٧,٠٣٣	-	-	-	-	٢,٣٣٧,٠٣٣	٣١١,٣١٥	٦٧,٥٠٢
المؤسسات المالية والتأمين	٧,٢٢٤,٤٣٠	٣,١٥٦,٦٥٥	٢,٠١٣,٥٥٧	٢٨١,٣٨٩	٩٥,٠٥١	١٢,٧٧١,٠٨٢	٨٧٢,٨٤٥	١,٧٧١,٦٥٦
الهيئات الحكومية	٢,٠٥٩,٢٦٨	-	٤,٩٣٩,٢٩٧	-	١٣,٨٧١,٤٨٥	٢٠,٨٧٠,٠٥٠	٣٤٩,٧٦٥	٩٤,٦٣٥
الشخصية – رهن عقاري	٧,٤٥٤,٨٦٤	-	-	-	-	٧,٤٥٤,٨٦٤	-	-
الشخصية - نظامية	٥,٤٦٢,١٨٨	-	-	-	-	٥,٤٦٢,١٨٨	٢,٦٦٦,٨٤٨	٤٨,٠٢٩
فردية - أعمال	٩٧٦,٢٠٧	-	-	-	-	٩٧٦,٢٠٧	٢٥٠,٠٠٣	١,٧٨٥
أخرى	٣,٧٥٩,٤٨٤	-	١,٢٦٦,٠٩٠	-	٤,٤٤١,٧٤٤	٩,٤٦٧,٣١٨	١,١٩٨,٣٠٤	٩٤٦,٢٦٧
إجمالي القيمة الدفترية	٨٠,٤٦٥,٢٠٣	٣,١٥٦,٦٥٥	٨,٦٥٥,٨٢٥	٣٣٥,٤٩٦	١٨,٤٠٨,٢٨٠	١١١,٠٢١,٤٥٩	١٧,٧١٤,٨٥١	٢١,٤٠١,٤٨٩

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)
ب) مخاطر الائتمان (تابع)
(١٠) *التركزات (تابع)*
تركزات مخاطر الائتمان حسب الموقع الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم	المستحق من البنوك ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	سندات حقوق الملكية ومحفظة المحافظ ألف درهم	النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم	مجموع التعرض الممول ألف درهم	إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم	القبولات والمطلوبات الطارئة ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	٧٥,٩٨٨,٦٢٤	٧٧,٥٤٥	٤,٤٥٤,٥٧٢	١٧٩,٦٦٢	٢٠,٦٤٨,١٩٠	١٠١,٣٤٨,٥٩٣	٢٠,٣٣٩,٠٠٤	٢٠,٤٢٧,٨٦٧
دول مجلس التعاون الخليجي	٦٢٥,٨٨٩	٢١٩,٤٤٠	١,٠٥٠,٣٠٧	-	-	١,٨٩٥,٦٣٦	١,٤١٩,٧٤٤	٤٧٥,٥٤٨
الشرق الأوسط	٤٨٩,٥١٧	٣٥٠,١٤٨	-	٤٧,٨٤٦	-	٨٨٧,٥١١	٦٨٩	١٨٢,٤٢٥
أوروبا	٩٦٧,٦٩٥	١,٤٠٨,٤٠٥	٣٣٥,٨٣٧	١,٦٥١	-	٢,٧١٣,٥٨٨	١,١١٩,٦١١	٤٩٩,٧٤٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٦,٠٣٥	١,٥٣٠,٣٦٩	١,٠٣٩,٤٨٣	١٦,٩٤٤	-	٢,٥٩٢,٨٣١	٤٥	١,٣٨٠,٣٩٢
آسيا	٦٨٩,٦٢٦	٨٦,١٩١	١,١٨٤,٦١١	-	-	١,٩٦٠,٤٢٨	٣٠٧,٢١٠	٢,١٥٤,٠٣٩
أخرى	٨٥٢,٣٥٢	٩٥,٥٨٢	٣٠٣,٣٦٠	١٩٥,٨٣٦	-	١,٤٤٧,١٣٠	٧٧,٦٧٤	١٠٤,٥٣٣
إجمالي القيمة الدفترية	**٧٩,٦١٩,٧٣٨**	**٣,٧٦٧,٦٨٠**	**٨,٣٦٨,١٧٠**	**٤٤١,٩٣٩**	**٢٠,٦٤٨,١٩٠**	**١١٢,٨٤٥,٧١٧**	**٢٣,٢٦٣,٩٧٧**	**٢٥,٢٢٤,٥٥٢**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم	المستحق من البنوك ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	سندات حقوق الملكية ومحفظة المحافظ ألف درهم	النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم	مجموع التعرض الممول ألف درهم	إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم	القبولات والمطلوبات الطارئة ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	٧٦,٠٥٦,٦٨٨	١٩٧,٩٨٢	٥,٦٤٠,٧٨٤	٥٥,٩٤٤	١٨,٤٠٨,٢٨٠	١٠٠,٣٥٩,٦٧٨	١٧,١٥٨,٦٩١	١٧,٤٣٥,٧٦٨
دول مجلس التعاون الخليجي	١,٣٤٧,١٩٠	٢٠٨,٧٤٥	٩٣٠,٣٣٦	-	-	٢,٤٨٦,٢٧١	١٦,٥٨٤	٧٩١,١٩٠
الشرق الأوسط	٤٥١,٢٣٣	٢٧٦,٢٢١	-	٩٧,٢٦٦	-	٨٢٤,٧٢٠	٣٣٠,٨٧٦	٣٣٢,٨٠٨
أوروبا	٥٨٥,١٢٣	٦٤٩,٤٦٣	١١٩,٠٢٧	١٢٤	-	١,٣٥٣,٧٣٧	١٨٨,٤٨٩	٣٦٨,٥٥٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٤,٩٦٤	١,٤٧٠,٠١٨	٦٦٨,٢٧١	٢٤,٤٧٩	-	٢,١٦٧,٧٣٢	-	٤٢٣,٥٨١
آسيا	٩٦٩,٠٨٠	١٢٨,١٤٨	١,١٥٠,٦٣٤	-	-	٢,٢٤٧,٨٦٢	١٩,٥٩٣	١,٩٧٠,٤٣١
أخرى	١,٠٥٠,٩٢٥	٢٢٦,٠٧٨	١٤٦,٧٧٣	١٥٧,٦٨٣	-	١,٥٨١,٤٥٩	٦١٨	٧٩,١٥٥
إجمالي القيمة الدفترية	**٨٠,٤٦٥,٢٠٣**	**٣,١٥٦,٦٥٥**	**٨,٦٥٥,٨٢٥**	**٣٣٥,٤٩٦**	**١٨,٤٠٨,٢٨٠**	**١١١,٠٢١,٤٥٩**	**١٧,٧١٤,٨٥١**	**٢١,٤٠١,٤٨٩**

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(١٠) *التركزات (تابع)*

تركزات مخاطر الائتمان حسب العملة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ تركزات حسب العملة	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم	المستحق من البنوك ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	سندات حقوق الملكية ومحفظة المحافظ ألف درهم	النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم	مجموع التعرض الممول ألف درهم	إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم	القبولات والمطلوبات الطارئة ألف درهم
الدرهم الإماراتي	٦٢,٨٤٥,٨٠٩	٧	١,٥٤١,٧٤٣	٦٠,٠٧٢	١٩,٥٦٩,٤٠٢	٨٤,٠١٧,٠٣٣	١٨,٣٩٧,٥٥٤	١٢,٢٢٨,٦٣٩
العملات الأخرى*	١٦,٧٧٣,٩٢٩	٣,٧٦٧,٦٧٣	٦,٨٢٦,٤٢٧	٣٨١,٨٦٧	١,٠٧٨,٧٨٨	٢٨,٨٢٨,٦٨٤	٤,٨٦٦,٤٢٣	١٢,٩٩٥,٩١٣
إجمالي القيمة الدفترية	٧٩,٦١٩,٧٣٨	٣,٧٦٧,٦٨٠	٨,٣٦٨,١٧٠	٤٤١,٩٣٩	٢٠,٦٤٨,١٩٠	١١٢,٨٤٥,٧١٧	٢٣,٢٦٣,٩٧٧	٢٥,٢٢٤,٥٥٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ تركزات حسب العملة	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم	المستحق من البنوك ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	سندات حقوق الملكية ومحفظة المحافظ ألف درهم	النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم	مجموع التعرض الممول ألف درهم	إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم	القبولات والمطلوبات الطارئة ألف درهم
الدرهم الإماراتي	٦٢,٢٦٨,٣٧٠	-	٢,٧٦١,٣٢٠	٥٤,١٠٧	١٧,٥٣١,٥٠٤	٨٢,٦١٥,٣٠١	١٣,٥٢٧,٠٩٩	١١,٠٨٧,٦٤٦
العملات الأخرى*	١٨,١٩٦,٨٣٣	٣,١٥٦,٦٥٥	٥,٨٩٤,٥٠٥	٢٨١,٣٨٩	٨٧٦,٧٧٦	٢٨,٤٠٦,١٥٨	٤,١٨٧,٧٥٢	١٠,٣١٣,٨٤٣
إجمالي القيمة الدفترية	٨٠,٤٦٥,٢٠٣	٣,١٥٦,٦٥٥	٨,٦٥٥,٨٢٥	٣٣٥,٤٩٦	١٨,٤٠٨,٢٨٠	١١١,٠٢١,٤٥٩	١٧,٧١٤,٨٥١	٢١,٤٠١,٤٨٩

*أن أغلبية الموجودات المقومة بالعملات الأخرى هي بالدولار الأمريكي المرتبط بالدرهم الإماراتي.

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ج) مخاطر التسوية

قد تؤدي أنشطة المجموعة إلى التعرض للمخاطر عند تسوية المعاملات أو الصفقات التجارية. تتمثل مخاطر التسوية بمخاطر التعرض لخسارة ناجمة عن عدم قدرة الطرف المقابل على الإيفاء بالتزاماته بتسليم النقد أو الأوراق المالية أو الموجودات الأخرى المستحقة وفقاً للاتفاقيات التعاقدية. نادراً ما يحدث تأخير في إجراء التسوية وتتم رقابة تلك التأخيرات وتحديد حجمها كجزء ضمن إطار عمل للحدود.

بالنسبة لأنواع معينة من المعاملات تقوم المجموعة بالحد من تلك المخاطرعن طريق إجراء التسويات من خلال وكيل تسوية / تصفية لضمان تسوية الصفقات التجارية فقط عند استيفاء كلا الطرفين التزامات التسوية التعاقدية. تشكل حدود التسوية جزءاً من عملية رقابة الاعتماد / الحد الائتماني المذكورة أعلاه. إن قبول مخاطر التسوية على صفقات التسوية الحرة يتطلب اعتمادات خاصة بالمعاملة أو خاصة بالطرف المقابل من قسم إدارة المخاطر بالمجموعة.

د) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة بالصعوبات التي قد تواجهها المجموعة للإيفاء بالتزاماتها المالية والتي يتم أدائها عن طريق تقديم نقد أو موجودات مالية أخرى. وتشتمل على المخاطر من عدم القدرة على تمويل الموجودات في تواريخ الاستحقاق وبالمعدلات المتعاقد عليها وعدم القدرة على تسييل أصل ما بسعر معقول وضمن الإطار الزمني المطلوب بالإضافة إلى عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات عندما تستحق. يمكن أن تنشأ مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو تخفيض التصنيفات الائتمانية مما قد يؤدي إلى تلاشي بعض مصادر التمويل.

(١) إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة من قبل قسم الخزينة وإدارة الموجودات والمطلوبات بما يتوافق مع الإرشادات التنظيمية والسياسات والتوجيهات الداخلية. يتمثل منهج المجموعة في إدارة مخاطر السيولة بضمان وجود التمويل الكافي لديها من مصادر مختلفة بصورة دائمة للوفاء بمطلوباتها عند استحقاقها، في ظل كل من الظروف العادية والصعبة، وذلك بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بتعريض سمعة المجموعة إلى الضرر.

يتم الحصول على النقد باستخدام تشكيلة متنوعة من الأدوات بما في ذلك ودائع العملاء، والقروض متوسطة الأجل، وأدوات سوق المال، والديون المساندة، ورأس المال. يقوم قسم الخزينة وإدارة الموجودات والمطلوبات بمراقبة وضع سيولة الموجودات والمطلوبات المالية والتدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الأعمال الحالية والمستقبلية. تحتفظ الخزينة بمحفظة موجودات سائلة قصيرة الأجل وودائع فيما بين البنوك لضمان الاحتفاظ بالسيولة الكافية. تتم مراقبة وضع السيولة اليومي ويتم إجراء اختبار خطورة بطرق متعددة تغطي كل من ظروف السوق الاعتيادية وغير الاعتيادية.

تشتمل إجراءات إدارة سيولة المجموعة، والتي يتم تنفيذها في المجموعة وتتم مراقبتها من قبل خزينة المجموعة، على ما يلي:

- يتم إدارة عملية التمويل اليومية عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بالمتطلبات. ويشمل ذلك على تعويض الأرصدة عند استحقاقها أو إقتراض العملاء لها. تحتفظ المجموعة بحضور نشط في سوق المال العالمي لتسهيل النشاطات التمويلية؛
- الاحتفاظ بمحفظة موجودات عالية السيولة بحيث يتم تسييلها بسهولة وبسرعة كحماية من أي انقطاع غير متوقع في التدفقات النقدية؛
- مراقبة مؤشرات سيولة الميزانية العمومية مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية؛
- إدارة التركزات واستحقاقات الديون؛ و
- اتفاقيات اعادة شراء مع عدة بنوك تتيح للبنك اعادة شراء إستثماراته في سندات الدين لتغطية اي حاجة طارئة للسيولة.

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

د) مخاطر السيولة (تابع)

(٢) التعرض لمخاطر السيولة

إن المقياس الرئيسي المستخدم من قبل المجموعة لقياس مخاطر السيولة هى التسليفات إلى مصادر الأموال المستقرة (معدل تنظيمي) والذي يبلغ ٨٧,٠٩% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ *(٢٠٢١: ٨٨,٠٪)*. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة باستخدام المعدلات/ المعلومات التالية بصورة مستمرة لقياس مخاطر السيولة:

- معدل الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات؛
- معدل صافي القروض إلى الودائع؛ و
- نسب بازل ٣ (متضمنة نسبة التغطية للسيولة، ونسبة صافي مصادر التمويل المستقرة إلخ) تتم مراقبتها داخليا ويتم اطلاع لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر والإمتثال التابعة لمجلس الإدارة عليها.

لقد تم إيجاز تفاصيل إستحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة في الجدول التالي اعتماداً على ترتيبات السداد التعاقدية؛ وذلك دون الأخذ بالاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية المحددة من واقع تاريخ الاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. لقد تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الميزانية العمومية حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي.

فيما يلي بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

	الإجمالي ألف درهم	أقل من شهر واحد ألف درهم	من شهر إلى ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	لا يوجد استحقاق ثابت ألف درهم
الموجودات							
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	١٥,٧٦٠,٤٢٩	١٢,٥٣٠,٦٩٢	-	-	-	-	٣,٢٢٩,٧٣٧
المستحق من البنوك، بالصافي	٣,٧٦٦,٥٠٧	٣,٢٨١,٣٧١	-	١٨٢,٥٣١	٣٠٢,٦٠٥	-	-
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	٧٤,٦٠٧,٨٢١	٩,٠٨٥,٢٧٦	٦,٨٨٦,٧٦٤	٨,٥٣٤,٠٦٠	٢٩,٠٩١,٠٧٨	٢١,٠١٠,٦٤٣	-
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	٨,٨١٠,٠٩٢	٥٦,٢٦٠	٦٦٦,٢٦٠	١,٣٧٠,٣٨٢	٤,٠٤٤,١١٧	٢,٦٧٣,٠٧٣	-
الاستثمار في شركة زميلة	٩٢,٩١٦	-	-	-	-	-	٩٢,٩١٦
الاستثمارات العقارية، بالصافي	١٨٥,٧٦٨	-	-	-	-	-	١٨٥,٧٦٨
الممتلكات والمعدات	٣٥٤,٢٥١	-	-	-	-	-	٣٥٤,٢٥١
قبولات بنكية	٨,٥٧٠,٠٤٤	١,٢٥٤,٠٣٧	١,٦٧٤,٩٢٧	٥,٦٣٤,٦٧٥	٦,٤٠٥	-	-
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	١,٠٢٤,٠٠٩	١,٠٢٤,٠٠٩	-	-	-	-	-
الموجودات الأخرى، بالصافي	٢,٩٠٢,٤٩٤	٧٤٧,١٨٢	-	-	-	-	٢,١٥٥,٣١٢
إجمالي الموجودات	١١٦,٠٧٤,٣٣١	٢٧,٩٧٨,٨٢٧	٩,٢٢٧,٩٥١	١٥,٧٢١,٦٤٨	٣٣,٤٤٤,٢٠٥	٢٣,٦٨٣,٧١٦	٦,٠١٧,٩٨٤
المطلوبات وحقوق الملكية							
المستحق للبنوك	٧,٨٣٨,٧٠٤	١,٨٣٥,٠٧٢	٥٧٧,٨٨٣	٩٨٩,٠٩٩	٤,٤٣٦,٦٥٠	-	-
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٨١,٠٧٤,٣٧٩	٥٠,٤٣١,١٤٣	١١,١٢٢,٠٦٤	١٨,٦٠١,٠٧٧	٩٠٩,١١٩	١٠,٩٧٦	-
سندات وقروض متوسطة الأجل	٢,٠٣٤,٠١٩	-	-	-	٢,٠٣٤,٠١٩	-	-
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٨,٥٧٠,٠٤٤	١,٢٥٤,٠٣٧	١,٦٧٤,٩٢٧	٥,٦٣٤,٦٧٥	٦,٤٠٥	-	-
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٩٢٣,٩١١	٩٢٣,٩١١	-	-	-	-	-
المطلوبات الأخرى	١,٧٥١,٠٢٨	١,٦٩٧,١٤٣	-	-	-	-	٥٣,٨٨٥
إجمالي المطلوبات	١٠٢,١٩٢,٠٨٥	٥٦,١٤١,٣٠٦	١٣,٣٧٤,٨٧٤	٢٥,٢٢٤,٨٥١	٧٣,٣٨٦,١٩٣	١٠,٩٧٦	٥٣,٨٨٥
الفجوة المتمثلة بحقوق الملكية	١٣,٨٨٢,٢٤٦	(٢٨,١٦٢,٤٧٩)	(٤,١٤٦,٩٢٣)	(٩,٥٠٣,٢٠٣)	٢٦,٠٥٨,٠١٢	٢٣,٦٧٢,٧٤٠	٥,٩٦٤,٠٩٩

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

د) مخاطر السيولة (تابع)

(٢) التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

فيما يلي بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

	الإجمالي ألف درهم	أقل من شهر واحد ألف درهم	من شهر إلى ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	لا يوجد استحقاق ثابت ألف درهم
الموجودات							
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	١٤,٦٦٧,٥٨٩	١١,٦٥١,٢٤١	-	-	-	-	٣,٠١٦,٣٤٨
المستحق من البنوك، بالصافي	٣,١٥٤,٥٩٩	٢,٤٢١,٥٨٠	٧٣,٢١٠	٢٨٥,٧٦١	٣٧٤,٠٤٨	-	-
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	٧٦,٤٤١,٣٨٥	٦,٧٨٧,٠٨٢	٣,٧٢٥,٢١٢	١٤,٢٤٢,٥٨١	٢٩,٨٦٠,٨٣٩	٢١,٨٢٥,٦٧١	-
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	٨,٩٩١,٣٢١	٧٥٨,٧١٦	١,٥٩٥,٥٥١	١,١٢٨,٦٨١	٣,١٤٥,٥٣١	٢,٣٦٢,٨٤٢	-
الاستثمار في شركة زميلة	٩٥,٠٥١	-	-	-	-	-	٩٥,٠٥١
الاستثمارات العقارية، بالصافي	١٩١,٤٠٦	-	-	-	-	-	١٩١,٤٠٦
الممتلكات والمعدات	٣٠٩,٤٢٥	-	-	-	-	-	٣٠٩,٤٢٥
قبولات بنكية	٧,٣٤١,٢١٠	١٦٤,١٧٨	١,٣٧٠,٦٤٩	٥,٤٠٥,٨٠٠	٣٠٤,٥٨٢	٩٦,٠٠١	-
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	٦٦٦,٧٠٩	٦٦٦,٧٠٩	-	-	-	-	-
الموجودات الأخرى، بالصافي	٢,٣٥٣,٩٠١	٨٢٤,٥٤٨	-	-	-	-	١,٥٢٩,٣٥٣
إجمالي الموجودات	١١٤,٢١٢,٥٩٦	٢٣,٢٧٤,٠٥٤	٦,٧٦٤,٦٢٢	٢١,٠٦٢,٨٢٣	٣٣,٦٨٥,٠٠٠	٢٤,٢٨٤,٥١٤	٥,١٤١,٥٨٣
المطلوبات وحقوق الملكية							
المستحق للبنوك	٦,١٢٠,٢١٤	١,٥٢٩,٢٥٥	٩٧٤,١٦٤	٦٦١,٦٦٩	٢,٩٥٥,١٢٦	-	-
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٨٢,٧٢١,٦٦٩	٤٢,٥١٤,٩٠٧	١٣,٤٠٥,٧٤٦	٢٥,١٦٧,٦٤٨	١,٦٢١,١٨٢	١٢,١٨٦	-
سندات وقروض متوسطة الأجل	٢,٥٨٤,٤٩٠	-	-	٥٥١,٤٤٢	٢,٠٣٣,٠٤٨	-	-
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٧,٣٤١,٢١٠	١٦٤,١٧٨	١,٣٧٠,٦٤٩	٥,٤٠٥,٨٠٠	٣٠٤,٥٨٢	٩٦,٠٠١	-
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٥٤٧,٥٣٠	٥٤٧,٥٣٠	-	-	-	-	-
المطلوبات الأخرى	١,٣٣٠,٢٦٩	١,٢٨٤,٠٢٨	-	-	-	-	٤٦,٢٤١
إجمالي المطلوبات	١٠٠,٦٤٥,٣٨٢	٤٦,٠٣٩,٨٩٨	١٥,٧٥٠,٥٥٩	٣١,٧٨٦,٥٥٩	٦,٩١٣,٩٣٨	١٠٨,١٨٧	٤٦,٢٤١
الفجوة المتمثلة بحقوق الملكية	١٣,٥٦٧,٢١٤	(٢٢,٧٦٥,٨٤٤)	(٨,٩٨٥,٩٣٧)	(١٠,٧٢٣,٧٣٦)	٢٦,٧٧١,٠٦٢	٢٤,١٧٦,٣٢٧	٥,٠٩٥,٣٤٢

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

د) مخاطر السيولة (تابع)

(٢) التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

يوضح الجدول المبين أدناه الإستحقاقات للمطلوبات الطارئة والإلتزامات الائتمانية الخاصة بالمجموعة:

	الإجمالي ألف درهم	أقل من شهر واحد ألف درهم	من شهر إلى ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢						
المطلوبات الطارئة	١٦,٦٥٤,٥٠٨	٢,٠٠٥,٢٠٦	١,٨٣٩,٥٦٠	٢,٣٦٥,٧٧٩	١,٣٢٨,٣٦٥	٩,١١٥,٥٩٨
الإلتزامات الإئتمانية	٢٣,٢٦٣,٩٧٧	٤,٨٨٤,٥٩٢	٢,٥١١,٠٤٣	٣,٧٩٣,٦٩٩	٣,١٦٣,٦٣٧	٨,٩١١,٠٠٦
الإجمالي	٣٩,٩١٨,٤٨٥	٦,٨٨٩,٧٩٨	٤,٣٥٠,٦٠٣	٦,١٥٩,٤٧٨	٤,٤٩٢,٠٠٢	١٨,٠٢٦,٦٠٤
٣١ ديسمبر ٢٠٢١						
المطلوبات الطارئة	١٤,٠٦٠,٢٧٩	١,٤٧٩,٦٣٤	١,٨٠٢,٩٠٢	٢,٠٦٠,٨٨٥	١,٠٣٦,٧٣٧	٧,٦٨٠,١٢١
الإلتزامات الإئتمانية	١٧,٧١٤,٨٥١	٣,٠٣٣,٧٠٠	٢,١٩٨,٧٥٧	٢,٩٠٣,٨٩٦	٣,٢٤٢,٨٧٥	٦,٣٣٥,٦٢٣
الإجمالي	٣١,٧٧٥,١٣٠	٤,٥١٣,٣٣٤	٤,٠٠١,٦٥٩	٤,٩٦٤,٧٨١	٤,٢٧٩,٦١٢	١٤,٠١٥,٧٤٤

يبين الجدول أدناه التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية للمجموعة :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**الإجمالي** **ألف درهم**	**أقل من شهر واحد** **ألف درهم**	**من شهر إلى ٣ أشهر** **ألف درهم**	**من ٣ أشهر إلى سنة** **ألف درهم**	**من سنة إلى ٥ سنوات** **ألف درهم**
المستحق للبنوك	٨,١٦٧,٢٧٨	١,٨٣٦,٢١٠	٥٧٩,٥٦٤	١,٠١٢,١٩٣	٤,٧٣٩,٣١١
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٨١,٦٦٣,٨٠٢	٥٠,٤٤٧,٢٨٣	١١,١٦٧,٨٢٨	١٩,٠٤٥,٢٨٤	١,٠٠٣,٤٠٧
سندات وقروض متوسطة الأجل	٢,١٢٤,٨٠٧	-	-	-	٢,١٢٤,٨٠٧
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٨,٥٧٠,٠٤٤	١,٢٥٤,٠٣٧	١,٦٧٤,٩٢٧	٥,٦٣٤,٦٧٥	٦,٤٠٥
المطلوبات الأخرى	٧٢٢,٠٢٨	٧٢٢,٠٢٨	-	-	-
إجمالي المطلوبات	١٠١,٢٤٧,٩٥٩	٥٤,٢٥٩,٥٥٨	١٣,٤٢٢,٣١٩	٢٥,٦٩٢,١٥٢	٧,٨٧٣,٩٣٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	الإجمالي ألف درهم	أقل من شهر واحد ألف درهم	من شهر إلى ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم
المستحق للبنوك	٦,٢٨٩,٣٥٣	١,٥٣٠,١١٩	٩٧٦,٣٨٥	٨٢٤,٩٦٧	٢,٩٥٧,٨٨٢
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٨٢,٩٥٩,٤١٦	٤٢,٥١٧,٠٣٩	١٣,٤٢٩,٠٨٨	٢٤,٩٥١,١٧٨	٢,٠٦٢,١١١
سندات وقروض متوسطة الأجل	٢,٧٢١,٨٨٥	-	-	٥٥٩,٧٣٢	٢,١٦٢,١٥٣
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٧,٣٤١,٢١٠	١٦٤,١٧٨	١,٣٧٠,٦٤٩	٥,٤٠٥,٨٠٠	٤٠٠,٥٨٣
المطلوبات الأخرى	٦٦٥,٩٦٧	٦٦٥,٩٦٧	-	-	-
إجمالي المطلوبات	٩٩,٩٧٧,٨٣١	٤٤,٨٧٧,٣٠٣	١٥,٧٧٦,١٢٢	٣١,٧٤١,٦٧٧	٧,٥٨٢,٧٢٩

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

هـ) مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر من أن تؤثر التغيرات في أسعار السوق ، مثل معدلات الفائدة ، وأسعار أدوات حقوق الملكية ، وأسعار صرف العملات الأجنبية وهامش الائتمان على دخل المجموعة و / أو قيمة أدواتها المالية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السوق بهدف تحقيق أعلى عائد ضمن الحدود المقبولة المتعلقة بمخاطر السوق.

(١) إدارة مخاطر السوق

لقد قام مجلس الإدارة بوضع الحدود المقبولة للمخاطر المتعلقة بمخاطر السوق وتحويلها إلى حدود تتم مراقبتها عن كثب من قبل قسم إدارة المخاطر لدى المجموعة كما يتم الإبلاغ عنها بشكل يومي إلى الإدارة العليا وتتم مناقشتها شهرياً من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

تقوم المجموعة بتوزيع تعرضها لمخاطر السوق بين المحافظ الاستثمارية التجارية وغير التجارية مع إلقاء المسؤولية الشاملة على عاتق لجنة الموجودات والمطلوبات. يعتبر قسم إدارة المخاطر مسؤولاً عن تطوير سياسات إدارة المخاطر التفصيلية وعن أعمال المراجعة اليومية الخاصة بتطبيقها وتخضع لمراجعة واعتماد لجنة الموجودات والمطلوبات.

(٢) التعرض لمخاطر أسعار الفائدة – المحافظ الاستثمارية غير التجارية

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من الأدوات المالية التي تحمل فائدة وتعكس احتمالية أن التغيرات في أسعار الفائدة سوف تؤثر تأثيراً سلبياً على قيمة الأدوات المالية والدخل ذات الصلة. تقوم المجموعة بإدارة المخاطر بصورة رئيسية من خلال مراقبة الفجوات في أسعار الفائدة وتوافق نماذج إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال وضع قيود على اعتماد إعادة التسعير. يقوم قسم إدارة المخاطر بالمجموعة برقابة الالتزام بتلك الحدود بشكل يومي وهو مسؤول عن رفع التقارير عن اي خروقات ان حصلت إلى الإدارة العليا للمجموعة. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير بشكل شهري.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم تأثير التغيرات الممكنة في تحركات اسعار الفائدة على صافي دخل الفائدة ورأس المال النظامي. وفيما يلي تأثير حركة معدل الفائدة على صافي دخل الفائدة ورأس المال النظامي:

	٢٠٢٢		٢٠٢١	
	صافي دخل الفائدة		صافي دخل الفائدة	
	٥٠ نقطة أساس ألف درهم	**١٠٠ نقطة أساس ألف درهم**	٥٠ نقطة أساس ألف درهم	١٠٠ نقطة أساس ألف درهم
زيادة اسعار الفائدة	**٧٥,٤١٧**	**١٣٧,٩١٤**	٩٨,٧٩٣	٢١٢,٥٧٩
إنخفاض اسعار الفائدة	**(٧٢,٦٠٢)**	**(١٥٠,٦٢٠)**	(٧٢,١٩١)	(١٤٤,٣٤٠)

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

هـ) مخاطر السوق (تابع)

فيما يلي ملخص لوضع حساسية اسعار الفائدة لدى المجموعة بناء على ترتيبات إعادة التسعير التعاقدية وتواريخ الإستحقاق، أيهما أقرب:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	غير معرضة لأسعار الفائدة ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف درهم	من ٦ أشهر إلى سنة ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات						
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	٤,٠٦٠,٤٢٩	١١,٧٠٠,٠٠٠	-	-	-	١٥,٧٦٠,٤٢٩
المستحق من البنوك، بالصافي	٣,٢٨١,٣٧١	٣٦,٦٤٠	٢٧٥,٠٩٢	١٤٥,٨٩١	٢٧,٥١٣	٣,٧٦٦,٥٠٧
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	٦,٠٧٨,٨٧٩	٥٨,٠٠٥,٠٠١	٣,٧٦١,٧٣٤	١,٦٥٦,٨٩٥	١٠,١١٧,٢٢٩	٧٩,٦١٩,٧٣٨
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥,٠١١,٩١٧)	-	-	-	-	(٥,٠١١,٩١٧)
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	٤٤١,٩٣٩	٩٤٩,٨٥٨	٧٩٣,١٠٣	٥٣١,٢٨٥	٦,٠٩٣,٩٠٧	٨,٨١٠,٠٩٢
الاستثمار في شركة زميلة	٩٢,٩١٦	-	-	-	-	٩٢,٩١٦
العقارات الاستثمارية، بالصافي	١٨٥,٧٦٨	-	-	-	-	١٨٥,٧٦٨
الممتلكات والمعدات	٣٥٤,٢٥١	-	-	-	-	٣٥٤,٢٥١
قبولات بنكية	٨,٥٧٠,٠٤٤	-	-	-	-	٨,٥٧٠,٠٤٤
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	١,٠٢٤,٠٠٩	-	-	-	-	١,٠٢٤,٠٠٩
الموجودات الأخرى، بالصافي	٢,٩٠٢,٤٩٤	-	-	-	-	٢,٩٠٢,٤٩٤
إجمالي الموجودات	٢١,٩٨٠,١٨٣	٧٠,٦٩١,٤٩٩	٤,٨٢٩,٩٢٩	٢,٣٣٤,٠٧١	١٦,٢٣٨,٦٤٩	١١٦,٠٧٤,٣٣١
المطلوبات						
المستحق للبنوك	-	٧,٢١٦,٩٠٥	٣٠٩,٥٩٤	٣١٢,٢٠٥	-	٧,٨٣٨,٧٠٤
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٣١,٦٢٨,٧٢١	٣٠,١٨٨,٣٦٥	٨,٣٤٩,٨١٨	١٠,٥١٥,٣٠٨	٣٩٢,١٦٧	٨١,٠٧٤,٣٧٩
سندات وقروض متوسطة الأجل	-	١,٤١١,١٩٦	٦٢٢,٨٢٣	-	-	٢,٠٣٤,٠١٩
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٨,٥٧٠,٠٤٤	-	-	-	-	٨,٥٧٠,٠٤٤
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٩٢٣,٩١١	-	-	-	-	٩٢٣,٩١١
المطلوبات الأخرى	١,٧٥١,٠٢٨	-	-	-	-	١,٧٥١,٠٢٨
إجمالي المطلوبات	٤٢,٨٧٣,٧٠٤	٣٨,٨١٦,٤٦٦	٩,٢٨٢,٢٣٥	١٠,٨٢٧,٥١٣	٣٩٢,١٦٧	١٠٢,١٩٢,٠٨٥
فجوة حساسية اسعار الفائدة	(٢٠,٨٩٣,٥٢١)	٣١,٨٧٥,٠٣٣	(٤,٤٥٢,٣٠٦)	(٨,٤٩٣,٤٤٢)	١٥,٨٤٦,٤٨٢	١٣,٨٨٢,٢٤٦
فجوة حساسية اسعار الفائدة المتراكمة	(٢٠,٨٩٣,٥٢١)	١٠,٩٨١,٥١٢	٦,٥٢٩,٢٠٦	(١,٩٦٤,٢٣٦)	١٣,٨٨٢,٢٤٦	
متمثلة بحقوق الملكية						١٣,٨٨٢,٢٤٦

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

هـ) مخاطر السوق (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	غير معرضة لأسعار الفائدة ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف درهم	من ٦ أشهر إلى سنة ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات						
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	٣,٨٦٧,٥٨٩	١٠,٨٠٠,٠٠٠	-	-	-	١٤,٦٦٧,٥٨٩
المستحق من البنوك، بالصافي	٢,٤٢١,٥٢٥	٣٤٨,٢٧٤	-	٣٨٤,٨٠٠	-	٣,١٥٤,٥٩٩
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	٦,١٠٢,١٠٤	٥٨,٧٢٥,٠٧١	٦,٦٠٨,٠٣٧	٢,٠٥٣,٣٥١	٦,٩٧٦,٦٤٠	٨٠,٤٦٥,٢٠٣
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٤,٠٢٣,٨١٨)	-	-	-	-	(٤,٠٢٣,٨١٨)
الأوراق المالية الاستثمارية، بالصافي	٣٣٥,٤٩٦	٢,٥٧٦,٥٢٣	٩٥٢,٤٠٩	٦٦,٠٩٢	٥,٠٦٠,٨٠١	٨,٩٩١,٣٢١
الاستثمار في شركة زميلة	٩٥,٠٥١	-	-	-	-	٩٥,٠٥١
العقارات الاستثمارية، بالصافي	١٩١,٤٠٦	-	-	-	-	١٩١,٤٠٦
الممتلكات والمعدات	٣٠٩,٤٢٥	-	-	-	-	٣٠٩,٤٢٥
قبولات بنكية	٧,٣٤١,٢١٠	-	-	-	-	٧,٣٤١,٢١٠
القيمة السوقية الموجبة للأدوات المشتقة	٦٦٦,٧٠٩	-	-	-	-	٦٦٦,٧٠٩
الموجودات الأخرى، بالصافي	٢,٣٥٣,٩٠١	-	-	-	-	٢,٣٥٣,٩٠١
إجمالي الموجودات	١٩,٦٦٠,٥٩٨	٧٢,٤٤٩,٨٦٨	٧,٥٦٠,٤٤٦	٢,٥٠٤,٢٤٣	١٢,٠٣٧,٤٤١	١١٤,٢١٢,٥٩٦
المطلوبات						
المستحق للبنوك	-	٣,٨٩٤,٣٣٤	٣١٨,٩١٧	٣٤٢,٧٥٢	١,٥٦٤,٢١١	٦,١٢٠,٢١٤
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٢٩,٢٣٠,٠٧٤	٢٦,٦٩٠,٥٨٠	١٣,٢٥٥,٤٧٢	١١,٩١٢,١٧٦	١,٦٣٣,٣٦٧	٨٢,٧٢١,٦٦٩
سندات وقروض متوسطة الأجل	-	١,٩٦٢,٦٣٧	٦٢١,٨٥٣	-	-	٢,٥٨٤,٤٩٠
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٧,٣٤١,٢١٠	-	-	-	-	٧,٣٤١,٢١٠
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة	٥٤٧,٥٣٠	-	-	-	-	٥٤٧,٥٣٠
المطلوبات الأخرى	١,٣٣٠,٢٦٩	-	-	-	-	١,٣٣٠,٢٦٩
إجمالي المطلوبات	٣٨,٤٤٩,٠٨٣	٣٢,٥٤٧,٥٥١	١٤,١٩٦,٢٤٢	١٢,٢٥٤,٩٢٨	٣,١٩٧,٥٧٨	١٠٠,٦٤٥,٣٨٢
فجوة حساسية اسعار الفائدة	(١٨,٧٨٨,٤٨٥)	٣٩,٩٠٢,٣١٧	(٦,٦٣٥,٧٩٦)	(٩,٧٥٠,٦٨٥)	٨,٨٣٩,٨٦٣	١٣,٥٦٧,٢١٤
فجوة حساسية اسعار الفائدة المتراكمة	(١٨,٧٨٨,٤٨٥)	٢١,١١٣,٨٣٢	١٤,٤٧٨,٠٣٦	٤,٧٢٧,٣٥١	١٣,٥٦٧,٢١٤	
متمثلة بحقوق الملكية						١٣,٥٦٧,٢١٤

تتم إدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة للمحافظ الاستثمارية بشكل عام من قبل قسم الخزينة وإدارة الموجودات والمطلوبات والذي يستخدم الأوراق المالية الاستثمارية والتسليفات إلى البنوك والودائع من البنوك والأدوات المشتقة لإدارة الأوضاع العامة الناشئة عن أنشطة للمجموعة. تتحمل إدارة الموجودات والمطلوبات مخاطر أسعار الفائدة من الأعمال عن طريق عملية تسعير الأرصدة المحولة.

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

هـ) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في المخاطر من أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نظراً للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وتنشأ من الأدوات المالية بالعملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز بالعملات الأجنبية. تتم رقابة المراكز عن كثب ويتم استخدام استراتيجية التحوط لإبقاء هذه المخاطر ضمن الحدود الموضوعة. كما في ٣١ ديسمبر كان لدى المجموعة التعرضات الصافية التالية بالعملات الأجنبية:

العملة	صافي أوضاع المخاطر الحالية	أوضاع المخاطر الآجلة	صافي التعرض للمخاطر	
	ألف درهم	**ألف درهم**	**٢٠٢٢ ألف درهم**	٢٠٢١ ألف درهم
دولار أمريكي	١,٣٧٠,٧٧٤	(١,٦٧٨,٨٤١)	(٣٠٨,٠٦٧)	٤٣١,٨٦٧
عملات خليجية	(١,٢١٢,٦٠٧)	١,٢٢٣,٧٩٥	١١,١٨٨	(٣,٧٤٣)
جنيه استرليني	٤٢	٥٠	٩٢	١,٨٢١
ين ياباني	٤٢٨	٢٩٢	٧٢٠	(٣٠٦)
يورو	(٥٠٤,٦١٨)	٥١٢,٥٠٨	٧,٨٩٠	٢,٣٧٥
عملات أخرى	٢٢,١٠٦	(٦,٧٢٨)	١٥,٣٧٨	٩,٧٤٥

فيما يلي ملخص لمتطلبات رأس المال مقابل مخاطر السوق بموجب المنحى المعياري من بازل ٣:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
مخاطر العملات الأجنبية	**٣,٧٤٦**	٢,٨٢٨
مخاطر اسعار الفائدة	**٧٥,٤٧٢**	٧٣,٥٩٢
	--------	--------
	٧٩,٢١٨	٧٦,٤٢٠
	=====	=====

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

و) مخاطر حقوق الملكية

حددت المجموعة في سياستها المتعلقة بالمحافظ التجارية الأدوات التي يسمح للمجموعة بتداولها. يتم إجراء نشاط تداول محدود في سوق الأسهم ، تتم مراقبته من قبل إدارة المخاطر وبما يتوافق مع توصيات لجنة الموجودات والمطلوبات. تتم مراقبة حدود وقف الخسارة اليومية وكذلك الحدود الاسمية للمحفظة يوميا ورفع تقارير بشأنها إلى الإدارة العليا. بالإضافة إلى ذلك، صنفت المجموعة محفظة الأسهم على أنها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

تحليل المحافظ الاستثمارية لحقوق الملكية:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
حقوق الملكية المتاجر بها بصورة عامة (مدرجة):		
حقوق الملكية (إيضاح ١٠)	**٦٠,٠٧٢**	٥٤,١٠٧
حقوق الملكية المحتفظ بها بصورة خاصة (غير مدرجة):		
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة ومحفظة المحافظ (إيضاح ١٠)	**٣٨١,٨٦٧**	٢٨١,٣٨٩
	---	---
الإجمالي	**٤٤١,٩٣٩**	٣٣٥,٤٩٦
	=======	=======

تحليل الأرباح أو (الخسائر) من استثمارات حقوق الملكية:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
الأرباح المحققة من البيع	**-**	١,١٨٦
الخسائرغير المحققة	**(٨,١٩٦)**	(١٧,٧١٧)

فيما يلي تحليل متطلبات رأس المال لاستثمارات حقوق الملكية وفقاً للمنحى المعياري من بازل ٣:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
حقوق الملكية	**٦,٣٠٨**	٥,٦٨١
استثمارات غير مدرجة ومحفظة المحافظ	**٧٣,١٢٠**	٤٣,١٣٧
	---	---
الإجمالي	**٧٩,٤٢٨**	٤٨,٨١٨
	=======	======

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ز) المخاطر التشغيلية

يتم تعريف المخاطر التشغيلية من قبل بازل على أنها "مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم أو عوامل خارجية، ويشمل ذلك المخاطر القانونية ويستثني من ذلك المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة".

إن هدف المجموعة هو إدارة المخاطر التشغيلية لتحقيق التوازن فيما بين تفادي الخسائر المالية والأضرار التي قد تلحق بسمعة المجموعة من جهة وكفاءة التكلفة بشكل عام بالإضافة إلى تجنب الإجراءات الرقابية التي تقيد التجديد، المبادرة والابتكار من جهة أخرى.

تتولى الإدارة العليا للمجموعة بصورة رئيسية مسؤولية الاشراف على وضع الإطار المناسب لإدارة المخاطر التشغيلية ومتابعة سجل المخاطر التشغيلية, أنشأت المجموعة لجنة فاعلة موازية (لجنة إدارة المخاطر التشغيلية) من موظفي الإدارة العليا لوضع هذه المسؤولية في إطارها الرسمي ومراقبة المخاطر التشغيلية الرئيسية عن كثب لكل البنك لدعم تنفيذ الخطط العملية في مواعيدها. كما يتم تكليف رؤساء الوحدات أو الأقسام أو الفروع بأداء هذه المهام والمسؤوليات. ويتم دعم هذه المسؤولية من خلال وضع معايير عامة لإدارة المخاطر التشغيلية لدى المجموعة فيما يتعلق بالمجالات التالية:

- متطلبات الفصل المناسب بين المهام، بما في ذلك التفويض المستقل للمعاملات؛
- متطلبات تسوية ومراقبة المعاملات؛
- الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والمتطلبات القانونية الأخرى؛
- توثيق أسس الرقابة والإجراءات المتعلقة بجميع انشطة البنك؛
- متطلبات التقييم الدوري للمخاطر التشغيلية، وكفاية الرقابة والإجراءات لمواجهة المخاطر المحددة؛
- متطلبات الإبلاغ عن الخسائر التشغيلية والإجراءات العلاجية المقترحة لتجنب حدوثها في المستقبل؛
- تطوير خطط الطوارئ لتأمين استمرارية الأعمال تحت كل الظروف؛
- التدريب والتطوير المهني لجميع الموظفين على كل المستويات لزيادة ادراكهم للمخاطر؛
- المعايير الأخلاقية ومعايير العمل. (من خلال معايير الأخلاق المعتمدة والمعمول بها من قبل المجموعة)؛
- الحد من المخاطر ، بما في ذلك التأمين حيثما كان مناسباً؛ و
- إطلاق النفير والإبلاغ عن الحوادث هي قنوات موجودة لجميع الموظفين للإبلاغ عن اي حادثة خسارة او سوء استخدام.

لدى المجموعة إطار معتمد للإدارة المُثلى للمخاطر التشغيلية لديها، والذي يتضمن المشاركة الفعالة من جانب الموظفين على كافة المستويات. تؤكد خطة إدارة المخاطر التشغيلية بشكل متساو على تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التشغيلية والإبلاغ عنها بالإضافة إلى تقدير حجم المخاطر المحتملة والخسائر المترتبة عليها إن وجدت. وتغطي التقارير الصادرة لوائح المخاطر التشغيلية و الخرائط الملونة للمخاطر التشغيلية و مصفوفة الخسائر و سجل المخاطر التشغيلية وقاعدة بيانات الخسائر.

تتبع المجموعة نظام لإدارة المخاطر التشغيلية بغرض جمع المعلومات حول المخاطر التشغيلية في بيئة مؤتمتة، وهذا قد يمكن البنك من بناء قواعد بيانات حول المخاطر التشغيلية بغرض دعم الانتقال إلى طرق أكثر تعقيدا لاحتساب المخاطر التشغيلية في المستقبل.

أن إدارة المخاطر لدى المجموعة مسؤولة عن زيادة الوعي عن المخاطر التشغيلية على مستوى البنك، من خلال تنظيم ورش العمل والحلقات الدراسية والدورات التدريبية حول مختلف نواحي الإلتزام بمخاطر التشغيل لموظفي البنك على مدار السنة. ومن خلال الإطار التنظيمي لمخاطر العمليات يتم إجراء عمليات "تقييم ذاتي للمخاطر والرقابة" من قبل كافة الفروع والوحدات لتحديد المخاطر التشغيلية وتقييم فعالية الضوابط الحالية. ويتم الاتفاق على خطط العمل لأي ضعف في السيطرة او أي مخاطر غير متوقعة من اجل الحد من احتمال حدوث و / أو الأثر الناجم عن احداث مخاطر العمليات. ويتم تسجيل و رفع تقرير حول كل احداث مخاطر التشغيل من اجل ضمان ان إجراءات التعافي قد اتخذت في الوقت المناسب، من اجل تخفيف عدم رضاء العملاء واسترداد الخسائر .

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ز) المخاطر التشغيلية (تابع)

علاوة على ذلك, تقوم المجموعة بإجراء تقييم لإجراءات استعادة البيانات في حالة الكوارث واستمرارية الأعمال بالإضافة إلى تقييم تفصيلي لمخاطر الأنظمة بالنسبة لكافة نظم تكنولوجيا المعلومات الجديدة/المحدثة وتقييم عناصر المخاطر التشغيلية في أي منتجات جديدة يتم تقديمها أو إجراء يتم تنفيذه. ويتم دعم الالتزام بالسياسات والإجراءات من خلال المراجعات الدورية التي يتم القيام بها من قبل قسم التدقيق الداخلي. كما يتضمن إجراء مراجعة للتغطية التأمينية المتاحة للمجموعة للاحتفاظ بالإشراف على مدى كفاية التأمين وفقاً لما تقتضيه المبادئ التوجيهية لـ بازل. تقدم الوحدة ملخصا منتظما بالمستجدات إلى الإدارة العليا ولجنة المخاطر والإمتثال المنبثقة عن مجلس الأدارة لدعم قدرتهم على الاحتفاظ برقابة كافية على إطار المخاطر التشغيلية لدى المجموعة ووضع المخاطر التشغيلية في كافة مجالات المجموعة.

٣٦ إدارة رأس المال

١-٣٦ رأس المال النظامي

تقوم الجهة التنظيمية للمجموعة و المتمثلة بالمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة , بوضع ومتابعة متطلبات رأس المال القانونية.

فيما يلي أغراض المجموعة من إدارة رأس المال:

- حماية قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية وزيادة عائدات المساهمين؛ و
- الالتزام بمتطلبات رأس المال النظامية الموضوعة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تتمثل سياسة المجموعة بالمحافظة على قاعدة رأسمال قوية للمحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والاستمرار في التطوير المستقبلي للأعمال. تدرك المجموعة مدى تأثر العائد على المساهمين بحجم رأس المال وتدرك مدى اهمية حفظ التوازن بين المحافظة على العوائد المرتفعة على رأس المال من جهة وبين المميزات ومستوى الضمانات التي قد يقدمها مركز سليم لرأس المال.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم متطلباتها الخاصة برأس المال مع الأخذ بالاعتبار متطلبات النمو وخطط الأعمال، كما تقوم بتحديد حجم متطلباتها النظامية ومتطلبات المخاطر/ رأس المال الإقتصادي ضمن إطار عمل السياسة الداخلية للمجموعة لتقييم رأس المال (ICAAP). تشكل بعض المخاطر مثل مخاطر أسعار الفائدة ، التركزات ، المخاطر الإستراتيجية ، القانونية ، الإلتزام ، الأهمية ، التأمين ومخاطر السمعة جزءا من إطار عمل السياسة الداخلية للمجموعة لتقييم كفاية رأس المال (ICAAP).

تقوم المجموعة أيضاً بإحتساب العائد على رأس المال المعدل وفقاً للمخاطر فيما يتعلق بطلبات الإئتمان التي يتم تسعيرها على أساس المخاطر المعدلة. يتم إدراج حساب العائد على رأس المال المعدل وفقاً للمخاطرضمن نظام تقييم الائتمان.

يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالإشراف على المجموعة على أساس موحد ولذلك يتلقى معلومات حول كفاية رأس المال ويحدد متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. اعتبارا من عام ٢٠١٧ ، يتم احتساب رأس المال على مستوى المجموعة باستخدام إطار بازل ٣ للجنة بازل للرقابة المصرفية ("لجنة بازل")، بعد تطبيق التعديلات التي يقدمها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مع مراعاة الإطار الوطني للتطبيق. يتألف إطار بازل ٣ ، شأنه شأن بازل ٢ ، من ثلاث "ركائز": الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ، وعملية المراجعة الرقابية وانضباط السوق.

ينقسم رأس المال النظامي للمجموعة إلى ثلاث فئات رئيسية وهي الشق الأول للأسهم العادية والشق الأول والشق الثاني الإضافي،

- رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول ويمثل الفئة الأعلى جودة من رأس المال ، يشتمل على رأس المال العادي، والاحتياطي القانوني والاحتياطي العام واحتياطيات القيمة العادلة والأرباح المستبقاة؛ بعد خصم الموجودات غير الملموسة والتعديلات النظامية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق المساهمين و لكن يتم التعامل معها بصورة مختلفة لأغراض خاصة بكفاية رأس المال حسب التوجيهات المقترحة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- يشتمل الشق ١ من رأس المال على أدوات رأس المال للأسهم غير العادية.
- الشق الثاني لرأس المال، يشتمل على احتياطيات جماعية والتي يجب ان لا تتخطى ١,٢٥٪ من اجمالي الموجودات الائتمانية المرجحة بالمخاطر.

٣٦ إدارة رأس المال (تابع)

٣٦-١ رأس المال النظامي *(تابع)*

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أنظمة ولوائح رأس مال بازل ٣ ، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من١ فبراير ٢٠١٧ ، حيث تم تطبيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات ، وهي الشق ١ من الأسهم العادية والشق ١ ورأس المال الإجمالي.

ان الحد الأدنى لكفاية رأس المال النظامي المحددة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة هي كالتالي:
- يجب ان تشكل حقوق الملكية العادية الشق الأول ما لا يقل عن ٧ % من الموجودات المرجحة للمخاطر.
- يجب أن يشكل رأس مال الشق الأول ما لا يقل عن ٨,٥٪ من الموجودات المرجحة للمخاطر.
- يجب ان يشكل إجمالي رأس المال ما لا يقل عن ١٠,٥٪ من إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر.

بالإضافة، يتم تكوين احتياطي رأس المال التحوطي (احتياطي رأس المال التحوطي واحتياطي التقلبات الدورية لرأس المال، بحد أقصى يصل إلى ٢,٥ % لكل احتياطي) بحيث يكون أعلى من قيمة أسهم رأس المال العادية بواقع ٧٪.

تلتزم المجموعة بجميع متطلبات رأس المال الخارجية المفروضة.

٣٦-٢ *موارد وكفاية رأس المال*

يلخص الجدول أدناه مكونات رأس المال النظامي والنسب المئوية بحسب تعليمات بازل ٣ والمطابقة للمتطلبات الخارجية.وفقا لأحكام المصرف المركزي بشأن بازل ٣، يبلغ رأس المال المطلوب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ما نسبته ١٣٪ ويشمل على فائض الحيطة لرأس المال بنسبة ٢,٥٪.. كما قامت المجموعة بتطبيق المعايير المنصوص عليها في التعميم المؤرخ في ١٢ نوفمبر ٢٠٢٠ والتي تحتوي على إرشادات إضافية بخصوص مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية واستثمارات حقوق الملكية في صناديق الاستثمار، المخاطر الائتمانية للطرف المقابل وتعديل القيمة الائتمانية. وتدعم المعايير تطبيق "المتطلبات العائدة لكفاية رأس المال" (تعميم رقم ٢٠١٧/٥٢).

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول		
رأس المال	**٢,٨٠٢,٧٣٤**	٢,٨٠٢,٧٣٤
الاحتياطي القانوني والنظامي	**١,٤٠١,٤٤٧**	١,٤٠١,٤٤٧
الاحتياطي العام والاحتياطيات الأخرى	**١,٣٦٦,٦٦٣**	١,٣٦٦,٦٦٣
الأرباح المستبقاة	**٦,٠٧١,٤٢٦**	٥,١١٣,٠٨٣
الدخل الشامل الأخر المتراكم	**(٦٩٢,٠٤٠)**	(٧٢,٧٦٤)
الترتيبات الانتقالية لمعايير التقارير المالية الدولية	**٩٠,٢٩٢**	١٣١,٥٢٢
	١١,٠٤٠,٥٢٢	١٠,٧٤٢,٦٨٥
الخصومات والتعديلات النظامية	**(١٢٣,٥٦٥)**	(١٦٤,٥٥٤)
إجمالي رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول	**١٠,٩١٦,٩٥٧**	١٠,٥٧٨,١٣١
سندات راس المال الشق الأول الإضافية (إيضاح ١٩-٢)	**٢,٢٠٣,٨٠٠**	٢,٢٠٣,٨٠٠
الشق الأول من رأس المال	**١٣,١٢٠,٧٥٧**	١٢,٧٨١,٩٣١
الشق الثاني من رأس المال		
المخصصات الجماعية المؤهلة	**١,٠٠٧,٣٨٩**	١,٠٠٨,٩٧٨
الشق الثاني من رأس المال	**١,٠٠٧,٣٨٩**	١,٠٠٨,٩٧٨
إجمالي رأس المال النظامي	**١٤,١٢٨,١٤٦**	١٣,٧٩٠,٩٠٩
الموجودات المرجحة للمخاطر		
مخاطر الائتمان	**٨٠,٥٩١,١٣٨**	٨٠,٧١٨,٢٢٠
مخاطر السوق	**١,٢٤٨,٧٩٠**	٧٣١,٧٢٩
المخاطر التشغيلية	**٦,٢٣٣,٣٨٥**	٥,٧٤٦,٥٠٥
الموجودات المرجحة للمخاطر	**٨٨,٠٧٣,٣١٣**	٨٧,١٩٦,٤٥٤
نسبة كفاية رأس المال- الشق الأول	**١٤,٠٩٠٪**	١٤,٦٦٪
نسبة كفاية رأس المال- الشق الثاني	**١,١٤٪**	١,١٦٪
نسبة كفاية رأس المال	**١٦,٠٤٪**	١٥,٨٢٪

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال بعد خصم التوزيعات المقترحة من قاعدة رأس المال.

٣٦ إدارة رأس المال (تابع)

٣٦-٢ *موارد وكفاية رأس المال (تابع)*

متطلبات رأس المال المرجح للمخاطر

لقد قامت المجموعة باتباع المنحى المعياري بخصوص مخاطر الائتمان ومخاطر السوق و منحى المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية لأغراض تقديم التقارير التنظيمية. وفيما يلي متطلبات رأس المال المرجح للمخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية:

(١) التعرض لمخاطر الائتمان

لدى المجموعة محفظة ائتمانية متنوعة ممولة وغير ممولة. ويتم تصنيف التعرضات وفقاً للمنحى المعياري ضمن الإطار العام لكفاية رأس المال بناءاً على اتفاقية بازل ٣ الصادر عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة الذي يشمل المنحى المعياري الخاص بمخاطر الائتمان. وفيما يلي وصف فئات الأطراف المقابلة بالإضافة إلى أوزان المخاطر المرجحة المستخدمة لتحديد الموجودات ذات المخاطر المرجحة:

- **الائتمانات الممولة**

المطالبات من الجهات السيادية

وهي تمثل التعرضات للحكومات ومصارفها المركزية. يتم قياس المخاطر المرجحة للمطالبات من المصارف المركزية والجهات السيادية وفقاً لتصنيفاتها من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية المعترف بها، التعرضات للحكومة الفدرالية وحكومات الإمارات يتم ترجيحها بنسبة صفر % إذا كانت هذه التعرضات مقيدة وممولة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي. يتم ترجيح التعرضات لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي ومصارفها المركزية بنسبة صفر % إذا كانت مقيدة وممولة بالعملة المحلية لهذه الحكومات وإذا كانت تعتمد الجهة الرقابية لتلك الجهات مثل هذه المعالجة التفضيلية لديونها السيادية ومصارفها المركزية.

المطالبات من شركات القطاع العام غير التجارية والشركات التابعة للحكومة

تتم معاملة المطالبات من شركات القطاع العام غير التجارية المعترف بها من قبل المصرف المركزي نفس معاملة المطالبات من البنوك. ويجب معاملة التعرضات لجميع شركات القطاع العام الأخرى الغير متضمنة في لائحة المصرف المركزي بصورة مماثلة للتعرضات للشركات التجارية.

يتم وزن المخاطر المرجحة للمطالبات من الشركات التابعة للحكومة (الشركات التابعة للحكومة التي تبلغ نسبة ملكية الحكومة فيها اكثر ٥٠٪) وفقا للتصنيفات الموضوعة من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية المعترف بها. تبلغ النسبة المخصصة لوزن المخاطر المرجحة لمطالبات الشركات التابعة للحكومة غير المصنفة ١٠٠٪.

المطالبات من بنوك التنمية متعددة الجنسيات

يتم وزن المخاطر المرجحة لبنوك التنمية متعددة الجنسيات وفقاً للتصنيف الائتماني لتلك البنوك ويستثنى من ذلك البنوك الأعضاء المدرجين ضمن مجموعة البنك الدولي حيث تكون نسبة المخاطر المرجحة هي صفر %.

المطالبات من البنوك

يتم وزن المخاطر المرجحة للتعرضات من البنوك وفقاً للتصنيفات الموضوعة لهم من قبل مؤسسات التصنيف الخارجية، إلا أنه تم تخصيص أوزان أفضل للمخاطر للمطالبات قصيرة الأجل.

لن يقل وزن المخاطر المرجحة لأية مطالبات من بنوك غير مصنفة عن ما هو مطبق على المطالبات من الدولة المؤسسة بها.

٣٦ إدارة رأس المال (تابع)

٣٦-٢ موارد وكفاية رأس المال (تابع)

(أ) التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

• الائتمانات الممولة (تابع)
المطالبات من الشركات التجارية

يتم وزن المخاطر المرجحة للمطالبات من الشركات التجارية وفقا للتصنيفات الموضوعة من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية المعترف بها. تبلغ النسبة المخصصة لوزن المخاطر المرجحة لمطالبات الشركات غير المصنفة ١٠٠٪.

بالنسبة للتعرضات للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الغير مصنفة التي لا تتماشى مع المعايير النظامية لمحفظة الأفراد، سيتم تطبيق نسبة وزن مخاطر ٨٥٪.

المطالبات من التعرضات النظامية للأفراد

تبلغ النسبة المخصصة لوزن المخاطر المرجحة لمطالبات الأفراد المدرجة ضمن المحفظة النظامية للأفراد ٧٥٪ (باستثناء القروض التي تجاوزت موعد استحقاقها)، إذا كانت تتوافق مع المعايير الموضحة في ارشادات اتفاقية بازل ٣ الخاصة بالمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المطالبات المضمونة بموجب عقارات سكنية

تم تطبيق وزن تفضيلي للمخاطر بنسبة ٣٥٪ على المطالبات التي لم تتجاوز ١٠ ملايين درهم لمقترض واحد وتم تأمين المطالبة بعقار سكني وتبلغ نسبة القرض إلى القيمة ٨٥٪. إذا تعذر تحديد المعيارين أو الوفاء بهما بشكل نهائي، فعندئذ إذا كان التعرض يفي بمعايير مطالبات الأفراد التنظيمية، يتم تطبيق وزن مخاطر بنسبة ٧٥٪، بينما كانت المطالبات الأخرى المضمونة على العقارات السكنية مرجحة بالمخاطر بنسبة ١٠٠٪.

المطالبات المضمونة بموجب عقارات تجارية

تم وزن المخاطر المرجحة للمطالبات المضمونة بموجب عقارات تجارية بنسبة ١٠٠٪.

التعرضات للقروض التي تجاوزت موعد استحقاقها

يتم وزن المخاطر المرجحة للجزء غير المضمون من اي قرض (بخلاف قرض رهن سكني) مستحق منذ أكثر من ٩٠ يوماً، صافي من المخصصات المحددة (بما في ذلك الشطب الجزئي) على النحو التالي:

- يتم وزن المخاطر المرجحة بنسبة ١٥٠٪ عندما تقل المخصصات المحددة عن ٢٠٪ من القيمة قيد السداد من القرض؛ و
- يتم وزن المخاطر المرجحة بنسبة ١٠٠٪ عندما تزيد المخصصات المحددة عن ٢٠٪ من القيمة قيد السداد من القرض.

في حال قروض الرهن السكني عندما تتجاوز موعد اتسحقاقها لأكثر من ٩٠ يوما يتم وزن المخاطر المرجحة بنسبة ١٠٠٪. يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى ما بين "الموجودات تحت اصناف المخاطر الأعلى" و"الموجودات الأخرى"، ويتم وزن المخاطر المرجحة بحسب وزن المخاطر الموصوف.

• الائتمانات غير الممولة

بالنسبة للبنود الطارئة المتعلقة بالائتمان، يتم تحويل القيمة الاسمية إلى تعرض من خلال تطبيق عوامل تحويل الائتمان. يعتمد استخدام عامل تحويل الائتمان بنسبة ٢٠٪ أو ٥٠٪ أو ١٠٠٪ على نوع العنصر الطارئ، ويستخدم لتحويل المبالغ الاسمية خارج الميزانية العمومية إلى ما يعادلها في التعرض للميزانية العمومية.

إن إلتزامات منح تسهيلات إئتمانية غير مسحوبة تمثل إلتزامات غير مستغلة كما في تاريخ الميزانية العمومية. ان المبلغ الإسمي للإلتزام يحدد نسبة عامل التحويل الإئتماني المستخدم. لقد تم إستخدام عوامل تحويل بنسبة ٢٠٪ و ٥٠٪ للإلتزامات ذات الإستحقاق التعاقدي لأقل من سنة وأكثر من سنة على التوالي. في حين لم يتم تحويل الإلتزامات الإئتمانية والتي يمكن إلغائها بدون قيد أو شرط إلى تعرضات داخل الميزانية العمومية بحيث تخضع ل ٠٪.

٣٦ إدارة رأس المال (تابع)
٣٦-٢ موارد وكفاية رأس المال (تابع)

(١) التعرض لمخاطر الإئتمان (تابع)

• إستثمارات حقوق الملكية في صناديق الإستثمار

بالنسبة لكافة استثمارات حقوق الملكية من قبل البنوك في جميع أنواع الصناديق المحتفظ بها في السجلات المصرفية (نطاق حقوق الملكية)، يتم احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر كما لو كان البنك يحتفظ بتعرض الصندوق بشكل مباشر وليس غير مباشر من خلال الاستثمار في الصندوق. استخدم البنك نظام متدرج من ثلاثة مناهج متتالية، وهي نهج النظر المُفصلة (LTA) ومنهجية النظام الداخلي الأساسي(MBA) والمنهجية المرجعية (FBA) بدرجات متفاوتة من الحساسية للمخاطر والتحفظ ، وفقاً لما تقتضيه المعايير. علاوة على ذلك، يتم أيضا دمج تعديل الرافعة المالية للموجودات المرجحة بالمخاطر لتعكس الرافعة المالية للصندوق بشكل مناسب كما هو موضح في المعايير.

• تعديل تقييم الائتمان

اعتمد البنك نهجًا موحدًا لحساب الأصول المرجحة بالمخاطر لمخاطر تعديل تقييم الائتمان. العملية التي يتبعها البنك كالتالي:
• يتم احتساب التعرض عند التعثر على أساس معيار مخاطر الائتمان للطرف المقابل.
• يتم حساب التعرض للاسم الفردي لكل طرف مقابل من خلال ضرب عامل الخصم الإشرافي لكل مجموعة مقاصة.
• يتم احتساب رأس المال باستخدام الصيغة المطبقة على البنوك.
الحساب النهائي الذي تم إجراؤه هو ضرب رأس المال في ١٢,٥ لاشتقاقه من تعديل تقييم الائتمان الموجودات المرجحة للمخاطر.

(٢) التعرض لمخاطر السوق

يتم احتساب المتطلبات الرأسمالية الخاصة بمخاطر السوق وفقاً للمنحى المعياري. بحيث يتم تحليل المتطلبات الرأسمالية الخاصة بمخاطر السوق إلى متطلبات رأسمالية خاصة بكلٍ من مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر حقوق الملكية، ومخاطر صرف العملات الأجنبية، ومخاطر الخيارات.

(٣) التعرض للمخاطر التشغيلية

تم احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل و تكلفة راس المال باستخدام منحنى المؤشر الأساسي وذلك بضرب متوسط إجمالي الدخل الإجمالي لثلاثة سنوات بعامل بيتا المحدد مسبقاً.

٣٧ أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتوافق مع العرض المتبع في هذه البيانات المالية الموحدة، والتي يعتبر تأثيرها غير هام.